



الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائب الرئيس السيدة
يونغ (بليز).
افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.
ماغتر ليكتوفت، ممثل مملكة الدنمارك الصديقة على الطريقة التي
أدار بها أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،
وهو ما ساعد على الوصول إلى توافقات حول العديد من
القضايا الدولية.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

كما نود أن نسجل تقديرنا لمعالي الأمين العام للأمم
المتحدة، بان كي - مون، وإشادتنا بالجهود التي بذلها على
مدى عشر سنوات من العمل الدؤوب لخدمة قضايا المجتمع
الدولي، ولتطوير المنظمة وأجهزتها بما يرقى إلى مستوى
التطلعات.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة
الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الخارجية
في سلطنة عمان.

لقد اكتسبت الأمم المتحدة على مدى واحد وسبعين عاما
منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ مكانة مرموقة في منظومة العلاقات
الدولية. ونود أن نعبر عن تقديرنا للدول المؤسسة، وعلى وجه
الخصوص، الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي على
ما تبذله من جهود للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وذلك
رغم الصعوبات والتحديات التي تواجهها، وهو ما جعل هذه

السيد عبدالله (عمان): معالي الرئيسة، نود أن نستهل
كلمتنا بالإعراب للرئيس ولبلده الصديق، جمهورية فيجي،
عن ثمانينا لانتخابه رئيسا للدورة الحادية والسبعين للجمعية
العامة للأمم المتحدة، ونحن على ثقة بأنه قادر على إدارة هذه
الدورة وتسيير أعمالها بكل حكمة واقتدار، ونؤكد له استعداد
وفد بلادنا للتعاون معه من أجل بلوغ الأهداف والغايات
المنشودة. ولا تفوتنا الفرصة كي نسجل تقديرنا لسلفه، معالي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



أنه وبدون إيجاد حل شامل وعادل لقضية الشعب الفلسطيني، من الصعوبة أن نرى إقامة علاقات طبيعية بين دول وشعوب المنطقة على النحو الذي من شأنه أن يعزز الثقة المتبادلة والتعايش المشترك.

ورغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والمبادرات لمساعدة الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، للتوصل إلى اتفاق بشأن خطة خريطة طريق تراعي مصالح الجميع، إلا أن سائر تلك الجهود لم تحقق النتائج المرجوة. لذا، نود أن نحدد دعوتنا المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود من خلال منظور للمستقبل يساعد الأطراف المعنية على التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة تنهي هذا الصراع الذي طال أمده.

وإذ نسجل تقديرنا للأمم المتحدة والممثلين الخاصين للأمين العام على الجهود المبذولة للوصول إلى تسويات سلمية للأزمات في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية ودولة ليبيا، نود أن نشير إلى أن الأوضاع في هذه الدول شهدت انتكاسات خطيرة مما بات يؤثر على الأمن والسلم الدوليين. وإيماننا بأهمية مبدأ الحوار في حل الخلافات بالطرق السلمية، فقد حرصت سلطنة عمان، ومنذ بدء الأزمات في الدول الثلاث، على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية وتشجيعها على نبذ الخلافات والجلوس إلى طاولة المفاوضات. وقد استضافت السلطة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، العديد من اللقاءات التي تصب في هذا الاتجاه.

ولا تفوتنا الفرصة لأن نشير، وبشكل خاص، إلى الجهود التي قامت بها دولة الكويت الشقيقة في استضافتها للمفاوضات اليمنية، وعلى وجه الخصوص، تلك التي بذلها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، لتقريب وجهات النظر بين الأطراف اليمنية، وأن الهدف هو إنهاء الصراع على قاعدة لا غالب ولا مغلوب وبالوسائل والمفاوضات السلمية.

المنظمة ملاذا للدول من أجل تسوية خلافاتها بالطرق السلمية، وفقا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي القائمة على الاحترام المتبادل، وعلاقات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي.

ولا يجانبنا الصواب إذا لم نُشر إلى أن مسيرة البشرية قد شهدت العديد من النجاحات والتطورات الإيجابية على مختلف الصعد وفي شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتقنية، مما جعل عالمنا اليوم أكثر تقاربا وارتباطا من أي وقت مضى. لكن رغم كل تلك النجاحات، لم تكن هذه المسيرة خالية من التحديات والمآسي التي لا محالة ستبقى في ذاكرة الإنسانية، لكنها في الوقت ذاته تشكل دافعا لنا جميعا نحو بذل المزيد من الجهود لتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

ونحن في سلطنة عمان نؤمن بأنه ما من مشكلة إلا ولها حل، إذا توافقت المصالح، وتوفرت الإرادة، وتضافرت الجهود، ذلك أن الشعوب توافقة إلى السلام، وميالة إلى التفاهم، ومحبة للتعايش السلمي الذي من شأنه أن يحافظ على مصالح جميع الأطراف على أساس قاعدة لا ضرر ولا ضرار. ومن هنا، كانت بلادنا من الدول التي اعتمدت في سياساتها وعلاقاتها الدولية على مبدأ الحوار والمفاوضات والمصالحة لحل الخلافات وتسويتها بالطرق السلمية، وذلك على أساس أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والأعراف وذاكرة التراث الإنساني، حيث أنه وبفضل دبلوماسية السلام التي اعتمدها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، سلطان عمان، تمكنت بلادنا بحمد الله وتوفيقه من إقامة علاقات صداقة وتعاون مع سائر دول العالم. وإننا حريصون على استمرار هذه العلاقات وتطويرها في شتى المجالات لما فيه خير ومصصلحة السلطنة والدول الأخرى.

ولا تفوتنا الفرصة لكي نؤكد على محورية القضية الفلسطينية إزاء الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، حيث

المجالات، وبالأخص في مجالي التعليم والصحة، خلال الأعوام العشرة الماضية.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام على كل ما قام به خلال قيادته لأعمال المنظمة، ومتمنيا له النجاح والتوفيق في كل ما سيقوم به من مهام مقبلة في خدمة بلده والعالم.

إن انعقاد هذه الدورة تحت عنوان، "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا"، يعبر عن العزم الجماعي والرغبة الصادقة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العام المنصرم، والتي يوليها بلدي بقيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، كل الاهتمام والرعاية وكان له سبق البدء في تحقيقها ولم يتوان في واجبه في بلوغ أهدافها، التي شهدت بها ووثقتها التقارير الألفية. وسيواصل التزامه بذلك وفق الخطط والبرامج الوطنية الطموحة إيماناً منه بأن تنفيذ تلك الأهداف والتفاعل معها يضمن مستقبلاً زاهراً لأبنائه.

ومنذ بضعة أيام فقط، شهد مقر الأمم المتحدة جانبا مهما من جوانب التفاعل بين مملكة البحرين والأمم المتحدة، وهو ذلك الاحتفال الكبير الذي نظّمته البحرين في ٢٣ أيلول/سبتمبر بالتزامن مع انعقاد أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان، جائزة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة للتنمية المستدامة، حيث تم منح الجائزة إلى البروفسور آنا تيبايوكا، المديرية التنفيذية السابقة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والتي نالتها عن جدارة واستحقاق، وهو ما يؤكد أن المملكة تنظر إلى التنمية المستدامة على أنها قيمة لا تعمل فقط على إنجازها وإنما تبذل جهداً واضحاً في نشرها ودعم جميع الجهود الساعية لتحقيقها في مختلف أنحاء العالم.

وفي الختام، لا يسعني سوى التأكيد على روح العمل الدولي المشترك الذي يحتم علينا جميعاً أن نتخلص من سلبيات الماضي وأن نركز على إيجابيات المستقبل وأن يكون هدفنا هو تطوير العلاقات والتعاون وتعميق المصالح بين الدول والشعوب وحل الخلافات عبر الحوار، وذلك استناداً إلى أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وكذلك الأعراف لتبقى الأمم المتحدة منارة تستظل تحت رايتها جميع الدول.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين.

السيد آل خليفة (مملكة البحرين): يسعدني، في البداية أن أتقدم إليكم، سعادة السيد بيتر تومسون، وإلى بلدكم الصديق، فيجي، بخالص التهئة لانتخابكم رئيساً للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم دوام التوفيق والسداد في القيام بكل ما أوكل إليكم من مهام نبيلة، ومعرباً عن شكري لسفكم سعادة السيد ماغتر ليكيتوفت، على ما قدمه من عطاء وما بذله من جهد بارز في إدارة أعمال الدورة السبعين بمهنية وكفاءة.

ونقدر لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، الجهود الملموسة التي بذلها طوال ولايتين من العمل الدؤوب من أجل تحقيق أهداف المنظمة الدولية في إرساء الأمن والسلام في العالم، ومشيراً إلى ما ورد في كلمته خلال افتتاح المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/71/PV.8)، وخاصة ما جاء بخصوص اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مشاطراً معاليه الأمل في أن يتم دخول الاتفاق حيز النفاذ بنهاية هذا العام. وأؤيد دعوته إلى إنشاء فريق رفيع المستوى لإيجاد حلول عملية لتحسين آليات اتخاذ القرار في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العمل على استمرار ما تحقق من تقدم كبير في مختلف

الأخرى، ولا يمكن بلوغهما إلا من خلال دولة آمنة ومستقرة، تنتهج الحكم الرشيد، وتمتلك مؤسسات قوية وفعالة. فهذه هي المعادلة الصحيحة الواجب ضمانها والحفاظ عليها، في جميع دول العالم بصفة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجهها، والتي تمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. لذا، فإنّ حماية ركائز الدولة الوطنية في بلداننا، ومنع انهيارها في بلدان أخرى، يشكّلان الأساس لاستدامة الأمن والتنمية والرخاء. وجدير بأن يكون هدفاً رئيسياً لكل القوى والتجمعات الفاعلة في المجتمع الدولي، بعيداً عن أية معايير مزدوجة أو مقاصد مختلفة. ونحن قادرون بتوحدنا، إقليمياً ودولياً، على أن نتخلص من كل التحديات، وبخاصة في مجال مواجهة الإرهاب، الذي يجب أن نلتزم سويةً بكل قوة وعزيمة، ودون أيّ تردد، بالقضاء على جميع مسبباته، وتخفيف منابع دعمه وتمويله، وحماية مجتمعاتنا من خطاب الكراهية والتطرف بكل حزم وجدية.

ونؤكد أنّ مكافحة الإرهاب لن تُحقّق مطلقاً عبر سنّ قوانين وتشريعات تخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، كالخطوة التي أقدم عليها الكونغرس الأمريكي، عندما أصدر تشريعاً باسم قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب، يُخلّ بأسس العلاقات الدولية القائمة على مبادئ المساواة في السيادة وحصانة الدول. ويُعدّ سابقة خطيرة في العلاقات بين الأمم، ويمثّل تهديداً لاستقرار النظام الدولي، ويؤثر سلباً على الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

من المسائل الخطيرة التي ولّدتها تلك الحالة التي تعيشها بعض دول منطقتنا، وأثّرت سلباً على جهود التنمية فيها، مسألة النازحين واللاجئين، التي إذا تُركت بدون حلول، فإنها ستؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار، ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم أجمع. وتمثّل الأزمة السورية بفصولها وتطوراتها

كما أن ما حققته المرأة البحرينية من إنجازات علمية، وأبرزها انتخاب مملكة البحرين في لجنة وضع المرأة وحصولها على عضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وحصولها على المركز الأول دولياً كأسرع معدل نمو لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية لهذا العام. تلك جميعاً دلائل واضحة على التعاون الوثيق بين مملكة البحرين والأمم المتحدة، فضلاً عن ما تعكسه من اهتمام وحرص كبيرين من بلدي، ممثلاً في المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، لتعزيز النهوض بالمرأة البحرينية داخلياً وخارجياً وتفعيل مشاركتها في كل القطاعات الحكومية والمجتمعية بوصفها مكوناً رئيسياً، كان وسيظل مساهماً ومؤثراً في عملية تنمية المجتمع وتقدمه.

السيد الرئيس، أقتبس،

”إنّ التنمية التي لا يكون المواطن هدفها، لا فائدة منها ولا نريدها“. تلك العبارة التي قالها سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، في تدشين رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، التي تجسّد بكل وضوح أنّ رفاه وسعادة واستقرار المواطن هي العماد الأساسي للتنمية في كل المجالات، وأنّ مساعي مملكة البحرين متواصلة لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، التي تسير جنباً إلى جنب مع رؤيتها الاقتصادية الوطنية، وبرنامج عمل الحكومة، ووثيقة العمل القطري بين مملكة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليظلّ جميع المواطنين، رجالاً ونساءً، متمتعين بحقوقهم كافة، وفق الأطر الدستورية. وإننا مستمرون في نهجنا بمسيرة التقدم والرخاء والتطور دون توقّف، رغم كل التحديات السياسية والاقتصادية، وكل المحاولات التي تهدف إلى إبعادنا عن هذا المسار الوطني الراسخ.

إنّ التنمية وأمن واستقرار المواطن والمجتمع، ركيزتان متلازمتان في مسار واحد، ولا يمكن تحقيق إحداهما بدون

الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤)، بشأن إيصال المساعدات الإنسانية المباشرة إلى عموم سوريا بشكل فوري وبدون عراقيل، لإنقاذ هذا البلد العزيز وشعبه من محتئهما التي لا مصلحة لأحد منّا في استمرارها، وللحيلولة دون انهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة، بما يحفظ لسوريا سيادتها ووحدة شعبها وأراضيها، والقضاء على جميع التنظيمات الإرهابية، التي باتت منتشرة في أرجائها، وإبعاد التدخلات الإقليمية التي تحدث إمّا بصورة مباشرة أو بالوكالة، وتعرقل جهود تسوية الأزمة.

وفي السياق ذاته، نشجّع اتخاذ خطوات في جمهورية العراق، باتجاه معالجة جميع المشكلات التي تعترض إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وتحقيق إرادة الشعب العراقي الشقيق، من خلال مشاركة الأطراف السياسية كافة، دون أية ضغوطات خارجية، مؤكداً في الوقت ذاته على ضرورة مواصلة الجهود لاستعادة سيطرة الدولة على كامل ترابها الوطني من التنظيمات الإرهابية، والتصدي لما ترتكبه الميليشيات المتطرفة من أفعال إجرامية وغير إنسانية، تطال أبناء العراق وجواره، تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

إنّ من حقنا ومن أكبر تطلعاتنا أن يأتي اليوم الذي نرى فيه الدولة الفلسطينية المستقلة، وهي تعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، ولا يخالجي شك في أنّ شعوب المنطقة، العرب والإسرائيليين، ينشدون هذا اليوم ويرغبون في السلام العادل والشامل. لكنّ هذا الأمل يظلّ مرهوناً بأن يكون هناك إدراك حقيقي، بأنه لن يستتب لإسرائيل أمن، ولن يتحقق لمجتمعها استقرار، إذا لم ينعم الشعب الفلسطيني بالشيء ذاته. وهذا يتطلب أن تكون إسرائيل حادة في تحقيق سلام، يأمن فيه الفلسطينيون والإسرائيليون معاً على أنفسهم ومستقبلهم ومستقبل أبنائهم، من خلال التوقف عن الانتهاكات المتكررة لحُرمة المسجد الأقصى، وما تولّده من إثارة لمشاعر المسلمين

أكبر مأساة بشرية يشهدها عالمنا المعاصر منذ عقود طويلة، في بلد كان منذ سنوات قلائل يحتضن الآلاف من اللاجئين، ليصبح أهله اليوم غير قادرين على العيش في بيوتهم وأراضيهم بأمن وسلام، حيث يعيش الآن أكثر من نصف الشعب السوري الشقيق ما بين لاجئ ونازح، وتتفاقم الأوضاع المتردية هناك يوماً بعد يوم، وقد استغللتها التنظيمات الإرهابية لكي ترسخ وجودها، وتهدد الأمن في المنطقة بأسرها. لذا، فإنّ معالجتها تشكل ضرورة قصوى وواجباً إنسانياً وأخلاقياً. وينبغي أن يتضامن المجتمع الدولي في مواجهة هذه الأزمة بمختلف جوانبها.

وإننا نثمن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية والجمهورية التركية، للتخفيف من هذه المعضلة الإنسانية. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساهمته في هذه الجهود التي تبذلها دولنا، منوهين بجهود الأمم المتحدة في هذا المجال، التي تُوجت مؤخراً بانعقاد الاجتماع العام رفيع المستوى، المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي صدر عنه إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١، المرفق)، الذي سيكون له، بلا شك، تأثير إيجابي بالمساهمة في تخفيف أبعاد هذه المعضلة، من خلال الالتزام بالمتابعة وتنفيذ البنود الواردة فيه.

إنّ مملكة البحرين تقف دائماً مع تطلعات الشعب السوري، في بناء دولته المدنية بنسيجها الوطني الغني بإرثه الإنساني والثقافي والحضاري، ومكوّناته المختلفة، وفقاً لإرادته الحرة، وبما يُعيد إلى سوريا روح المحبة والتسامح. ومن هذا المنطلق، تأتي دعوتنا جميع الدول المؤثرة في الأزمة السورية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، إلى توحيد الجهود، والعمل معاً من أجل الوصول إلى الحل السياسي للأزمة، وفقاً لما جاء في بيان جنيف ١ وقرار مجلس

للأمم المتحدة إلى اليمن، وبما قامت به دولة الكويت من جهود مشكورة في سبيل الخروج من هذه الأزمة.

وفيما يتعلق بدولة ليبيا، فإن هذا البلد العربي الشقيق بحاجة ماسة إلى تكاتف كافة الأطراف به وتوحيد جميع الجهود فيه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة، والتغلب على كافة التحديات التي تواجهه لتحقيق تطورات وطموحات شعبه في العيش بأمان والتمتع بالاستقرار في ظل دولة موحدة، ومؤسسات قوية وحديثة. وإذ نرحب بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، فإننا نؤكد على ضرورة توفير الدعم اللازم لهذه الحكومة ومنحها الثقة من قبل مجلس النواب الليبي، لتمكين من قيادة البلاد والنهوض بمهامها ومسؤولياتها وتخليص ليبيا من التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها .

وفيما يخص مسألة الصحراء المغربية، فإن مملكة البحرين تؤكد على ضرورة إيجاد حل سياسي على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يكفل وحدة التراب المغربي ويخدم الأمن والاستقرار في المنطقة، مرحبين بقرار المملكة المغربية الشقيقة بالعودة إلى الاتحاد الإفريقي وممارسة دورها الحيوي على الساحة الإفريقية.

فيما يتعلق بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإننا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي جميع الدول العربية لم ندخر جهداً، مع هذا البلد الجار، لبناء أفضل العلاقات القائمة على مبدأ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وفق الأعراف والمبادئ الدولية، فلم نتردد لحظة في مد الجسور وتطوير العلاقات معها، إلا أن كل مساعينا وجهودنا ورغبتنا الصادقة لم تلق التجاوب الجدي من قبل إيران، فإما أن تصل جهودنا إلى طريق مسدود أو تنتهي باختلاق إيران لمشاكل وأزمات جديدة تعيدنا إلى المربع الأول، فلا زلنا نسمع من إيران الخطاب الطائفي غير المسؤول والإساءة والإضرار بالعلاقات الثنائية والجماعية معها، والتي تمثلت مؤخراً بإلقاء

في العالم أجمع، وإزالة المستوطنات غير الشرعية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة، على ترابه الوطني، ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، بما يتوافق مع جميع القوانين والمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأن تتفاعل بإيجابية وانفتاح مع مبادرة السلام العربية، التي لا تزال قائمة ومطروحة، وما زلنا متمسكين بها، ولن نتراجع عنها، كونها الحل الحقيقي والصحيح، لإرساء أسس السلام في المنطقة، وتعزيز التعاون بين دولها وشعوبها.

أما فيما تشهده الجمهورية اليمنية، فإن التزام مملكة البحرين بالمشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن سيستمر دون أي تراجع، فلم تدخر البحرين لا مالا ولا دماً في سبيل ذلك الهدف النبيل، وستظل سائرة في هذا الطريق، ولن تحيد عنه أبداً مهما بلغت التضحيات إلى أن تتمكن الحكومة الشرعية بقيادة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، من إحكام سيطرتها على كافة الأراضي اليمنية، مؤكداً على الدور الإنساني الذي تضطلع به قوات التحالف وحرصها على عدم استهداف المدنيين، ونطالب القوى الانقلابية ومن يدعمها بأن تكف فوراً عن الخطوات السلبية والمعرقلة لتحقيق الاستقرار التي تجسد طموحها في السيطرة على مؤسسات الدولة. ونؤكد هنا بأننا لسنا ضد أي طرف يمني، وسنقف مع اليمن وشعبه الشقيق بمكوناته كافة في وجه كل من يريد الإضرار به أو السيطرة عليه من الخارج، حتى يتم التوصل إلى حل سلمي، وفق اتفاق سياسي ينهي معاناة الشعب اليمني ويحفظ له أمنه واستقراره ووحدته، وفق المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، مشيدين بجهود السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد، مبعوث الأمين العام

والأديان، وهو ما يجب أن نتمسك به ونحن نستشرف مسارات المستقبل التي نبتغيها لدولنا وأجياننا القادمة لمواصلة هذا العطاء الحضاري الإنساني الكبير الذي نفتخر به. واستذكر هنا ما قاله سيدي، حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله: "إن مملكة البحرين وشعبها يجسدون مبادئ الصداقة والتسامح والاحترام المتبادل والانفتاح على العالم، وكلنا فخر بتبوعنا وتعدنا، وإيماننا الراسخ بأن لكل فرد الحق في التمتع بحياة آمنة وكريمة".

إن هذه الكلمات التي تتجسد في مملكة البحرين ومواطنيها، تعكس أيضاً وبكل تأكيد روح المنطقة وما تتطلع إليه شعوبها، وأختم بالقول إن مملكة البحرين ستظل بقيادتها وشعبها الواعي الذي يحتضن محبة وسلام العالم والشعوب قاطبة، وفيه لهذه القيم الإنسانية السامية والمبادئ التي تفخر بها منذ القدم، متمسكة بها، مستضيئة بنيرها أمام المخاطر التي تستهدف أمنها ومنجزاتها من أجل مجتمع آمن ومستقر ينعم فيه الجميع بالأمن والرخاء والازدهار. وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوشما سواراج، وزيرة خارجية الجمهورية الهندية.

السيدة سواراج (الهند) (تكلمت بالهندية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): بالنيابة عن الهند، وأصالة عن نفسي، أهني السيد بيتر طومسون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في الدورة الحادية والسبعين. كما أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام بان كي - مون على الخدمات التي قدمها للأمم المتحدة، وهي أكبر حركة للسلام في التاريخ.

لقد مضى عام منذ وقفت هنا على هذه المنصة المبجلة لمخاطبة أعضاء المجتمع الدولي (انظر A/70/PV.22). ومنذ ذلك الحين، تغيرت أمور كثيرة في العالم حولنا - بعضها إلى الأفضل، وبعضها إلى الأسوأ، والعديد منها ظلت مدعاة للقلق البالغ.

المسؤولين الإيرانيين التهم الباطلة جزافاً ضد المملكة العربية السعودية الشقيقة التي يشهد لها العالم بأسره بأنها تبذل جهداً جباراً وتقوم بدور عظيم وجليل في استضافة ورعاية ووفادة العدد الهائل من ضيوف الرحمن، الحجاج والمعتمرين والزوار، وتكفل لهم كل سبل الأمن والرعاية، وهو ما لا يمكن لأحد إنكاره أو الإساءة إلى القائمين عليه. كما أننا مازلنا نواجه محاولات إيران للعبث بأمننا واستقرارنا وسلطاننا الأهلي من خلال دعم الجماعات والمليشيات التابعة لها مثل حزب الله الإرهابي وأمثاله من توابع الحرس الثوري الإيراني، وتواصل إيران أيضاً احتلالها للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة الشقيقة في الخليج العربي وترفض المساعي السلمية لحل هذه القضية. فالصورة واضحة أمامكم، ولن تتغير إلا عندما تغير إيران سياستها الخارجية بشكل شامل، وتتخلى عن سياساتها العدوانية، وتفتح بإيجابية على دولنا، بما يمهّد الطريق لدخول المنطقة لمرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية.

تؤكد مملكة البحرين على ضرورة تضافر الجهود لتحقيق هدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل ومن بينها السلاح النووي، مع التشديد على حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فالطاقة النووية ما وجدت إلا لخدمة البشر وتحسين حياتهم والارتقاء بأوضاعهم في كافة مناحي الحياة، لا للإضرار بهم أو استخدامها كسلاح فتاك لمحو المدن وقتل الملايين من الأبرياء.

إن أمامنا فرصة وإمكانية للتصدي والتغلب على التحديات التي تواجهنا وإبقاء أوطاننا وشعوبنا قوية ومتماسكة، فنحن أبناء منطقة لها من الإسهامات الإنسانية ما لها وحققنا من الإنجازات الحضارية ما حققنا، وأسهمت بفعالية في كل ما نراه ونعيشه الآن من تقدم حضاري وإنساني في كافة العلوم والميادين، وما تحقق لها ذلك إلا عندما كان يعيش في ظلها الجميع بكل أمن وأمان بعيداً عن خطوط الأعراق والمذاهب

٢٠٠٠٠٠٠ مدرسة. وبالمثل، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أصبحت حملة Beti Bachao Beti Padhao campaign - برنامج علم طفلة، تنقذ طفلة - حركة تشمل جميع أنحاء البلد بقيادة النساء. وتتلقى مبادرة أصنع في الهند ترحيبا دوليا. وفي إطار مبادرة Pradhan Mantri Jan-Dhan Yojana وهي أكبر برنامج لتعميم الخدمات المالية يشهده العالم على الإطلاق، فتحت حسابات مصرفية للفقراء تناهز ٢٥٠ مليون حساب. وبرنامج الهند الرقمية آخذ في تحويل البلد. وفي إطار مبادرة مهارة الهند، اضطلع بعدد من البرامج لتمكين الشباب من الاستفادة من العائد الديمغرافي. وأضافت تلك المبادرات بعدا جديدا إلى قصة نمو الهند، مما يجعلها الاقتصاد الرئيسي الأسرع نموا في العالم في وقت لتباطؤ النمو العالمي.

ونحن جميعا ندرك أن سدس البشرية تعيش في الهند. وبناء على ذلك، فإن النجاح العالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على النجاح الذي يتحقق في الهند. ونحن ملتزمون بالتنفيذ المخلص لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها مسعى وطنيا. وقررنا تخصيص يوم واحد في كل دورة لبرلماننا لعقد مناقشات تتصل حصرا بأهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي سيمكننا من استمرار رصد التقدم المحرز بشأن هذه الأهداف ويمكننا نتائج جيدة. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في عالم يتسم بالعولمة، فإن الجهود الوطنية يلزم أن يكملها التعاون الدولي.

ويشكل تغير المناخ أيضا تحديا خطيرا آخر يتعين علينا أن نجابهه. وتوجد موارد كافية على هذا الكوكب لتلبية احتياجات الجميع، ولكن ليس هناك ما يكفي لإرضاء طمع أي أحد، لأنه لا حدود للطمع. وفي ذلك السياق، أيد الرئيس الوزراء ناريندرا مودي مفهوما جديدا، وهو تحديدا، العدل المناخي. فإذا احترمتنا الطبيعة، ستحترمنا الطبيعة وسترعانا وترعى الأجيال المقبلة. ولكن إذا استغلينا الطبيعة على نحو

ولا يمكن أن يكون هناك أي منبر أفضل للتفكير في إجراءاتنا وإنجازاتها خلال العام الماضي. ويجب أن نتذكر أننا لن نعرف بأعمالنا فحسب ولكن، بالقدر نفسه، بعجزنا عن العمل.

ونوقش عدد من المسائل في الجمعية العامة، من ضرورة الشراكات العالمية في تبادل اللقاحات الجديدة وتعزيز فرص الحصول على الأدوية المعقولة التكلفة إلى التصدي لمقاومة الميكروبات للأدوية إلى ضرورة التعجيل بتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومن التحديات المتمثلة في ضمان التنظيم الجيد لتنقل الموارد البشرية المنتجة إلى ضرورة إجراء مشاورات كافية مع البلدان المساهمة بقوات قبل صياغة ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكن، وبما أن الوقت المتاح لي محدود، فإنني بالتالي لن أركز سوى على بعض القضايا الأكثر إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي.

إن التحديات الحقيقية في عصرنا تتمثل في إنهاء لعنة قسوة الفقر، الذي لا يزال كامنا في العديد من أرجاء عالمنا، وضمان وصول ثمار الازدهار المتزايد إلى من هم في أمس الحاجة إليها، والمضي قدما بمهمة المساواة بين الجنسين وحماية المرأة حيث تراجع التقدم المحرز بشأن القضايا الجنسانية وكفالة تحقيق السلام عبر الحدود، لأسباب ليس أقلها أنه لا يمكن أن يكون هناك ازدهار بدون إحلال السلام.

وأهنئ رئيس الجمعية العامة على منحه الأولوية لأهداف التنمية المستدامة بجعل هذه الأهداف محورية لموضوع الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. ويسعدني أن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي اعتمدها الجمعية العامة تتماشى مع الرؤية الإنمائية لحكومة بلدي، التي ظلت موجهة في السنوات الأخيرة نحو تحقيق هذه الأهداف ذاتها.

وفي إطار حملة Swachh Bharat Abhiyan - مهمة الهند النظيفة - أنشئت أكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ دورة مياه في أكثر من

السوية الخامسة عشرة للهجوم الإرهابي الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على هذه المدينة. ومن الأمور المفجعة أنه، قبل أقل من ١٥ يوماً، جرت محاولة أخرى لقتل الأبرياء بارتكاب عمل إرهابي في هذه المدينة ذاتها. ونحن، من عانينا في أوري، بكشمير مؤخرًا، ندرك مدى الآلام التي سببتها القوى ذاتها. وما فتئ العالم يكافح هذه الآفة لفترة طويلة للغاية. ومع ذلك، وبالرغم من دم ودموع الضحايا الأبرياء، فإن الهجمات التي وقعت هذا العام وحده في كابل ودكا واسطنبول ومقديشو وبروكسل وبانكوك وباريس وباتانكوت وأوري، فضلاً عن المآسي اليومية الوحشية في سوريا والعراق، تذكرنا بأن هذه القوى الشريرة لم تدحر بعد.

ويجب أن نعترف بأن الإرهاب يشكل بلا شك أكبر جميع انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب أن نسلم بهذه الحقيقة باعتبارها مبدأً أولاً. فالإرهاب يستهدف الأبرياء ويقتل بشكل عشوائي. وبعد أن تجاوز إلى حد بعيد الإضرار بالأفراد أو الدول، فإنه يعتبر جريمة مرتكبة ضد الإنسانية نفسها.

لكن من المهم أن نسأل: من يقف وراء هذا ومن المستفيد منه؟ فالإرهابيون لا يمتلكون المصارف أو مصانع الأسلحة، ولذلك دعونا نسأل عن مصادر أموال هؤلاء الإرهابيين، ومن الذي يمددهم بالأسلحة، ويوفر لهم الملاذ الآمن. لقد طرح نائب رئيس أفغانستان أسئلة مماثلة من على هذه المنصة قبل أيام قليلة (انظر A/71/PV.11).

ويثبت التاريخ أن الذين زرعوا بذور الأيديولوجية المتطرفة يحصدون نتائجها المريرة. لقد تطورت عدوى الشر الذي شهدناه في الجماعات الإرهابية الصغيرة إلى وحش متعدد الرؤوس يدعمه التطور التكنولوجي يهدد السلام والوثام في عالمنا. ولن تتمكن من كسب المعركة ضد الإرهاب من خلال التمييز المضلل بين مشاكل جماعة ومشاكل الجماعات الأخرى، بين الإرهابيين الذين يهاجمون البعض والذين

طائش علينا أن ندرك حينئذ أن الطبيعة ستصب علينا جام غضبها. وفي أجزاء مختلفة من العالم، شاهدنا بالفعل انحراف الطبيعة إلى غير الطبيعي - من الأمطار الغزيرة إلى الحرارة المفرطة، ومن الأمواج الستامية إلى عواصف الأمطار الشديدة. إن علينا أن نكبح جماح الاستهلاك المتهور وأن نتبع أنماط عيش متوائمة مع الطبيعة. وتجسد اليوغا، مخزن الحكمة القديمة للهند، أسلوب عيش مستدام. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للاستجابة العالمية غير المسبوقة لليوم الدولي لليوغا، الذي جرى الاحتفال به خلال العامين الماضيين.

وفي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، تم الإقرار بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة والقدرات ذات الصلة والقبول بها. وذلك يوضح أنه مع أن مسؤوليتنا مشتركة، فإن التزاماتنا مختلفة. ويجب على الدول المتقدمة النمو الوفاء بمسؤوليتها في البحث عن المصلحة المشتركة بتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا. وأطلقت الهند مسعى محلياً طموحاً لتحويل تعدد مصادرها للطاقة والحصول على نسبة ٤٠ في المائة من الطاقة من غير مصادر الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٣٠. وتستلزم الاستثمارات الضخمة المطلوبة بيئة يمكن التنبؤ بها ومستقرة، نعمل بفعالية على تهيئتها. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف مبادرنا الرائدة لإنشاء تحالف دولي للطاقة الشمسية إلى جعل تكنولوجيا الطاقة الشمسية الكفؤة متاحة للجميع.

وأؤكد للجمعية العامة أن الهند ستواصل الاضطلاع بدور قيادي في مكافحة تغير المناخ. واحترنا بعناية تاريخ تقديمك تصديقنا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي سيكون ٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذكرى السنوية لمولد المهاتما غاندي، الذي جسّد أسلوب عيش بأصغر بصمة كربونية ممكنة.

وأود الآن أن أنتقل إلى موضوع بالغ الأهمية، ويثير قلق جميع أعضاء الجمعية العامة. ففي هذا الشهر أحيينا الذكرى

قبل توجيه الدعوة إليه لحضور مراسم أداء حكومتنا لليمين؟ هل فرضنا أي شروط مسبقة عندما توجهت إلى إسلام آباد من أجل المشاركة في عملية قلب آسيا - اسطنبول، ووافقت على الشروع في حوار ثنائي شامل مع باكستان؟ وهل فرضنا أي شروط مسبقة عندما سافر رئيس الوزراء مودي من كابل إلى لاهور؟ أي شروط مسبقة؟ عما نتحدث؟

لقد اتخذنا مبادرة لحل المشاكل ليس على أساس الشروط، بل على أساس الصداقة. وتلك هي الحقيقة. لقد حاولنا في الواقع اتباع نموذج غير مسبوق للصداقة خلال العامين الماضيين. وقمنا بتهنئة رئيس وزراء باكستان في العيد، وتمنيينا النجاح لفريق بلده للكريكت، وعبرنا عن أمانتنا له بالصحة والرفاه. هل تم ربط أي من ذلك بشروط مسبقة؟

وما الذي حصلنا عليه في المقابل؟ باتنكوت وياهو علي وأوري؟ هل نحن من يفرض شروطا مسبقة، أم أن الباكستانيين يسرون الآن في اتجاه آخر؟ إن باهادور علي إرهابي محتجز لدينا، يمثل اعترافه دليلا على تواطؤ باكستان مع الإرهاب العابر للحدود. ولكن عندما تواجه باكستان بهذه الأدلة، فإنها تواصل إنكارها. باكستان لم تبرح تعتقد أن هذه الهجمات ستمكنها من السيطرة على الإقليم الذي تطمح في السيطرة عليه. وأنصح باكستان بقوة التحلي عن هذا الحلم. واسمحوا لي أن أقول بشكل قاطع بأن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند، وسوف يظلان دائما كذلك. ولهذا السبب، ينبغي لباكستان التحلي عن ذلك الحلم.

وكما قلت في البداية، سيتم الحكم علينا بما قمنا به وما لم نقم به. وما الذي حققناه، وما هي الأهداف التي لم نحققها بعد؟ تتمثل مهمة الجمعية المعلقة الأولى في اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، اقترحتها الهند في عام ١٩٩٦. في عام ٢٠١٦، ورغم انقضاء عقدين من الزمن، فإننا لم نبرم بعد اتفاقا. ونتيجة لذلك، لا يمكننا وضع معيار

يهاجمون البعض الآخر. نحن لا نعرف من سيكون الضحية التالية لوحش فرانكشتاين.

وبالتالي إذا أردنا هزيمة الإرهاب، ليس ثمة سوى سبيل واحد يتمثل في توحدنا رغم خلافاتنا، وتقوية عزمنا وإضفاء الطابع الاستعجال على استجابتنا. إننا بحاجة إلى التحلي عن مواقفنا المنحازة وإلى أن نتكاتف لوضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. هذه ليست بالمهمة المستحيلة، شريطة أن يكون لدينا الإرادة. يمكننا بل ويجب علينا القيام بذلك. وإلا، فإن الأجيال المقبلة ستحاسبنا إلى الأبد. وإذا رفضت أي دولة الانضمام إلى الاستراتيجية العالمية، فيتعين عزلها. هذا هو طلي السبيل.

توجد بيننا دول لا تزال تتكلم لغة الإرهاب. وهي تغذيه وتشره وتصدره. أصبح إيواء الإرهابيين سمة تتصف بها تلك الدول. ويجب علينا تحديد تلك الدول ومحاسبتها. إن الدول التي يتجول فيها بحرية الإرهابيون الذين حددتهم الأمم المتحدة، ويقودون فيها المظاهرات، ويلقون فيها خطبهم المسمومة الداعية إلى الكراهية مع الإفلات من العقاب، هي مذنبة كالإرهابيين الذين توفر لهم المأوى. وينبغي ألا يكون هناك أي مكان لهذه البلدان في المجتمع الدولي.

استخدم رئيس وزراء باكستان هذا المنبر في ٢١ أيلول/سبتمبر، لتوجيه ادعاءات باطلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في بلدي (انظر A/71/PV.11). لا يمكنني إلا أن أقول إنه من الأجدر بأولئك الذين يتهمون الآخرين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان النظر داخل بلدانهم، ليطلعوا على الانتهاكات الصارخة التي يرتكبوها داخل بلدانهم، بما في ذلك في بلوشستان. حيث تمثل الوحشية ضد البلوشستانيين أسوأ شكل من أشكال قمع الدولة.

وقال رئيس وزراء باكستان أيضا إن الهند قد أتت بشروط مسبقة للمحادثات رأى أنها غير مقبولة. ما هي الشروط المسبقة التي كان يتحدث عنها؟ هل فرضنا أي شروط مسبقة

إن الأمم المتحدة ضرورية لبقائنا وازدهارنا، كما هي بوجه خاص لجميع الدول الصغيرة. حيث عادة ما نكون الطرف المتلقي لقرارات وأفعال القوى الكبرى. ولحسن الحظ، تؤكد الجمعية العامة مبدأ أنه لجميع الأمم، كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، مصلحة متساوية وحق متساو في المشاركة في تشكيل الخطاب المتعلق بالقضايا العالمية.

لقد كان عام ٢٠١٦ عاما شهد المزيد من عدم اليقين والتقلبات.

وشهدنا نموا متباطئا وضعفا في إيجاد الوظائف في الاقتصادات الرئيسية، رافقهما تزايد كراهية الأجانب وخيبة أمل في التيارات الرئيسية للسياسة. وشهدنا تزايد النزعة القومية والنزعة الشعبوية والحماية، التي أُلقت بظلالها على الخطاب السياسي وأربكت النتائج الانتخابية في كل مكان. وتستمر النزاعات في سوريا واليمن وليبيا من دون هوادة، مع تداعيات خطيرة خارج المنطقة، بما في ذلك التسبب في تدفقات غير مسبوقة للاجئين. ويظل الإرهاب تهديدا واضحا ومباشرا للسلم والأمن الدوليين، ضخيمته وسائط التواصل الاجتماعي واستخدم بمهارة فائقة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية لنشر الأفكار المتطرفة والتشجيع على التطرف العنيف.

وكذلك أصبحت منطقة جنوب شرق آسيا، التي أنتمي إليها، أرضا خصبة للتجنيد على يد تنظيم الدولة. ونحن في الواقع، نعلم أن أكثر من ١٠٠٠ من الرجال والنساء، بمن فيهم بعض السنغافوريين، ذهبوا إلى الشرق الأوسط للقتال مع تنظيم الدولة. وقد تم تلقيق هؤلاء الناس بالفكر المتطرف، وتدريبهم على مهارات القتال وقتل الناس - ويعلم الجميع أنه من السهل دائما على المرء أن يقتل للمرة الثانية. فهم سيواصلون تشكيل خطر إضافي إذ يسعون إلى الدعوة إلى العنف محليا والإطاحة بالحكومات الشرعية وإقامة خلافة في جنوب شرق

يمكن من خلاله محاكمة الإرهابيين أو تسليمهم. ولذلك أناشد الجمعية العامة التحرك بعزم واستعجال جديدين لاعتماد تلك الاتفاقية المهمة.

وتتمثل المهمة الثانية في إصلاح مجلس الأمن. وكما أننا بحاجة إلى نهج أكثر معاصرة لمكافحة الإرهاب، يلزمنا أيضا مجلس أمن عصري، يعكس النظام العالمي المعاصر. وتشاطر الأغلبية العظمى للدول الاعتقاد بأنه لا ينبغي للأمم المتحدة أن تظل أسيرة واقع عام ١٩٤٥، الذي لا يخدم إلا مصلحة قلة من الدول. وسواء تعلق الأمر بالمؤسسات أو المسائل، يجب أن نواجه حقائق اليوم، والتحديات المطروحة علينا. لذلك فإن توسيع العضوية بفتيتها الدائمة وغير الدائمة من أجل عكس الواقع المعاصر ضرورة ملحة. ويجب علينا المضي قدما بشكل جوهري من خلال المفاوضات الحكومية الدولية صوب مفاوضات على أساس نص.

وإذا ما جرت معالجة المسألتين المعلقتين اللتين أشرت إليهما للتو أثناء رئاسة السيد طومسون، فإن نجاح الدورة الحادية والسبعين سوف يكون مضمونا.

لقد بدأ القرن الحادي والعشرين في ظل اضطرابات، ولكن يمكننا تحويله إلى عصر ذهبي في تاريخ الحضارة من خلال بذل جهود متضافرة وموحدة. ولكن يجب أن نتذكر أن ما يحدث غدا سيتوقف على ما نقوم به اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيفيان بالاكريشان، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيد بالا كريشان (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي بوجه خاص، مخاطبة الجمعية العامة بالنيابة عن سنغافورة الدولة المدينة الجزرية الصغيرة التي يشار إليها أحيانا بالنقطة الحمراء الصغيرة.

قائم على قواعد؛ ثانيا، بناء شراكة وتعاون دوليين؛ وثالثا، تحقيق التنمية المستدامة. وأود أن أسترسل في سرد التفاصيل.

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، من شأن نظام متعدد الأطراف مستند إلى قواعد أن يمكن جميع الدول من التعامل مع بعضها بطريقة عادلة وشفافة ويمكن التنبؤ بها. والأمم المتحدة تمثل نظاما دوليا يستند إلى قواعد ومعايير ومبادئ. ونحن نرفض بشدة مفهوم أن القوة تمثل الحق. ولذلك السبب كثيرا ما تكون الدول الصغيرة أقوى المؤيدين للأمم المتحدة. فبالنسبة لنا، تمثل الأمم المتحدة نظاما دوليا قائما على قواعد، ونعتقد أن ذلك شرط مسبق لوجودنا ذاته، كدول مستقلة ذات سيادة.

والعنصر الضروري الثاني هو الشراكة والتعاون الدوليان. إن بعض أهم تحديات عصرنا ذات طابع عبر وطني. وتشمل الأمثلة على ذلك النمو الاقتصادي العالمي وتغير المناخ والأوبئة والإرهاب. وهنا تكمن أهمية الأمم المتحدة.

وكان إبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بنجاح مؤخرا، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مثلا جيدا على كيفية عمل البلدان في جميع أرجاء العالم معا لحل مشكلة تواجه المشاعات العالمية. وكون من المرجح بدء نفاذ اتفاق باريس بعد أقل من سبعة أشهر بعد فتح باب التوقيع عليه يعتبر أمرا معززا للثقة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وتعزز سنغافورة بأنها اضطلعت بدورها بالمشاركة بفعالية في المفاوضات وبأنها كانت جزءا من الموجة المبكرة من البلدان التي أودعت صكوك تصديقها في الحدث الرفيع المستوى بشأن بدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في ٢١ أيلول/سبتمبر هذا العام.

ومن شأن الصوت الجماعي للدول الصغيرة أن يكون له ثقل أكبر، وقد كان عملنا الجماعي حفازا فعالا للتغيير في الأمم المتحدة وعلى الصعيد العالمي. ويسرني أن أذكر أن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، في ظل رئاسة غرينادا وناورو والآن ملديف، أدى دورا حفازا خلال المفاوضات المتعلقة

آسيا. إن سنغافورة ملتزمة بالعمل مع أصدقائها وشركائها للتصدي لتهديد التطرف العنيف والإرهاب بتبادل المعلومات الاستخباراتية وتقاسم تجربتنا في استئصال شأفة التطرف.

وإذ يحدث ذلك، فإننا كذلك نذكر بتفشي وباء فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤ وإصابات فيروس زيكا الحالية. فهما تذكير صارخ بأن الصحة العالمية لا تزال تشكل مصدرا للقلق. إننا جميعا بحاجة إلى أن نعمل مع منظمة الصحة العالمية للحفاظ على أمان بلداننا، وفي الوقت نفسه أن نظل منفتحين ومتراطين وقادرين على مزاولة أعمالنا.

وسيتعين على الدول الصغيرة مثل سنغافورة، في عالم يعوزه اليقين، أن تعمل بجدية أكبر للوقوف على أقدامها. فالقوارب الصغيرة في بحر هائج من المرجح أن تتقاذفها الأمواج وتقلب بصورة أكبر من الناقلات الكبيرة المحملة بماء الصابورة. ويتعين على الدول الصغيرة، من أجل بقائنا وازدهارنا، أن تظل منفتحة ومترابطة مع العالم. ولكن انفتاحنا، بحكم طابعه ذاته، يجعلنا عرضة للصدمات والتهديدات الخارجية. فالدول الصغيرة مثل بلدنا لا تملك خيار العزلة أو الانسحاب من النظام العالمي.

فالواقع أن العالم سيصبح أكثر ترابطا. وفي هذه البيئة، لا يمكن لأي بلد أن ينجح بمفرده، حتى لو لم يكن ذلك البلد دولة جزرية مثل بلدي. إننا بحاجة إلى العمل مع بعضنا لتحقيق الأمن والازدهار العالميين والسعي لإحراز النتائج المرجحة للجميع. وأدرك أن من الحتمي بروز منافسة وخصومة بين الدول، لا سيما بين الدول الكبرى. ولكنني أود أن أوضح هذه النقطة: إن العلاقات بين الدول يلزم ألا تكون لعبة محصلتها صفرية. فكل البلدان تستفيد حينما يسود السلام والاستقرار، وذلك أمر ضروري لبناء الشراكات والتعاون الاقتصادي في كل مكان.

وهناك ثلاثة عناصر بالغة الأهمية من أجل بقاء الدول الصغيرة وازدهارها: أولا، إنشاء نظام عالمي متعدد الأطراف

وتشمل المسألة الهامة الأخرى التي تتطلب تعاوننا الإدارة المستدامة للغابات ومنع تدهور الأراضي وفقدان شكل التنوع البيولوجي. وقد عالج الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هذه المسألة. ففي جنوب شرق آسيا، أضر الضباب العابر للحدود الناتج عن حرائق الغابات وحرائق الخث التي يتسبب فيها البشر بصحة الملايين من الناس، وعرض للخطر سلامة الملاحة الجوية وأضر باقتصاداتنا الإقليمية وعجل بتغير المناخ. واعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا خريطة طريق لتحقيق ما نأمل أن يكون رابطة جنوب شرق آسيا خالية من الضباب بحلول عام ٢٠٢٠. إننا بحاجة إلى تعزيز الشراكات فيما بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الهامة صاحبة المصلحة بغية معالجة جذور المشكلة.

وهذا تحدٍ طويل الأمد يتطلب اهتماماً مستداماً وتعاوناً مستمراً بين البلدان في منطقتنا وخارجها.

والبلدان النامية تحتاج إلى الدعم والمساعدة الدوليين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسنغافورة تلتزم التزاماً كاملاً بمساعدة البلدان النامية الأخرى على بناء القدرات وتعزيز رأس المال البشري، وأعلن هذا باسم بلد لا يملك سوى تقديم الموارد البشرية ورأس المال البشري فحسب.

ومنذ عام ١٩٩٢، وفر برنامج سنغافورة للتعاون التدريب لأكثر من ١٠٠٠٠٠ موظف من البلدان النامية الأخرى. وفي العام الماضي، وفي بيان أدلى به في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أطلقنا من هذا المنبر (انظر A/70/PV.10) برنامجاً جديداً للتنمية المستدامة نعمل من خلاله مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة المعني بالمياه وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لدعم البلدان النامية الزميلة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووضعت سنغافورة

بتغير المناخ. وبالمثل، يجمع منتدى الدول الصغيرة ١٠٧ من الدول الأعضاء لتبادل الأفكار ودعم بعضها البعض في شواغلنا المشتركة. وتوفر مجموعة الحوكمة العالمية، المعروفة أيضاً باسم مجموعة الثلاثة، منبرا لنحو ٣٠ بلداً صغيراً ومتوسط الحجم من أجل تبادل الآراء بشأن الحوكمة العالمية والإسهام في مناقشات مجموعة العشرين. وقد ساعدت مجموعة الثلاثة في نقل آراء طائفة واسعة من البلدان إلى رئاسة مجموعة العشرين، وبالتالي جعلت عملية مجموعة العشرين أكثر شمولاً.

والعنصر الثالث الهام لبقاء وازدهار الدول الصغيرة هو التنمية المستدامة. تؤمن سنغافورة بوجود شرطين أساسيين للنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الشرط الأول هو سيادة القانون. لقد أوضحت في وقت سابق أن وجود نظام قائم على القواعد، على الصعيد الدولي، ضروري لجميع الدول، ولا سيما الدول الصغيرة، حتى يتسنى لنا التعاون وحماية حقوقنا. غير أن الالتزام بسيادة القانون على المستوى المحلي لا يقل أهمية. فمن دون حكم رشيد وشفافية ومؤسسات قوية وإطار قانوني واضح، لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة ولا أن تفيد الناس العاديين.

والشرط الثاني في ذلك السياق هو الشراكات الدولية. فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا بالتعاون والشراكة. إن العمليات المتعددة الأطراف، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المقرر عقده في إكوادور في تشرين الأول/أكتوبر، سبل هامة للمساعدة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١ من هذه الأهداف. ومن شأن مشروع الخطة الحضرية الجديدة الذي سيعتمده مؤتمر الموئل الثالث أن يسلط الضوء على الصلة بين التحضر والتنمية المستدامة وأن يوفر إطاراً للمدن والحكومات في جميع أرجاء العالم للتعاون وإيجاد حلول مستدامة.

الدول الجزرية الصغيرة النامية يدير أعمال الجمعية. وتنمى له كل التوفيق خلال فترة ولايته، مؤكداً له كامل تعاون واستعداد وفد كابو فيردي.

ونعرب أيضاً عن امتناننا لسلفه، السيد ماغتر ليكتوفت، على عمله الممتاز وجهوده الدؤوبة وتفانيه، وكذلك الطريقة الشفافة والجامعة التي أدار بها عملية الاستماع للمرشحين لمنصب الأمين العام. ونحن على ثقة من أن الخطوات المتخذة في ظل قيادته في عملية الإصلاح التي تجري في المنظمة حالياً كانت خطوات مهمة.

وباسم حكومة كابو فيردي، نود أيضاً أن نحبي معالي الأمين العام بان كي - مون ونشكره إذ تقرب من نهاية ولايته في منصبه. ونحن ممتنون لعمله وجهوده الرامية لبناء السلام والأمن الدوليين، والسعي إلى علاقات قائمة على قدر أكبر من التضامن والإخاء والعدالة ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للجميع. وكابو فيردي، كدولة جزرية صغيرة نامية، تقدر كثيراً تفانيه في بناء عالم أفضل، ولا سيما إسهامه في نجاح تنظيم وعقد المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في ساموا، وفي اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفيما يتعلق بهذا الاتفاق، فإن كابو فيردي تعرب عن ارتياحها لذلك العدد من الدول التي صادقت على الاتفاق منذ نيسان/أبريل.

وكابو فيردي، باعتبارها دولة جزرية صغيرة، تقيم سياستها الخارجية على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وتؤمن بأن تعددية الأطراف هي النهج الأمثل لمعالجة القضايا المطروحة على جدول الأعمال الدولي. وكابو فيردي تدعو إلى التوافق وتوليه الأولوية من أجل مواصلة السعي لتحقيق السلام والأمن الدوليين، وتشجيع وتعزيز الحوار في حل النزاعات والدفاع عن القانون الدولي باعتبارها عناصر لا غنى عنها للنهوض بالبشرية. ونلاحظ بقلق انتشار النزاعات المسلحة بشكل عام، وبالأخص في أفريقيا والشرق الأوسط. وقد شهدنا عودة

أيضاً برامج تدريبية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عدد من المجالات، منها التنمية المستدامة وتغير المناخ والحوكمة العامة.

والدول الصغيرة تشكل أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكما جاء في بيان الأمين العام بان كي - مون في الذكرى السنوية العشرين لإنشاء منتدى الدول الصغيرة، في عام ٢٠١٢،

”الصَّغَرُ لا يعني غياب الأفكار الكبيرة“.

والأمين العام داعم قوي للدول الصغيرة، ونشكره على ريادته ودعمه. وينبغي لنا أيضاً أن نشيد بالإسهامات المهمة التي حققها في مجالي التنمية المستدامة وتغير المناخ خلال ولايته كأمين عام.

ختاماً، أود أن أقول إن الدول الصغيرة، على الرغم من حجمنا، قدمت إسهامات كبيرة للمجتمع الدولي. فقد ساعدنا على بناء التوافق وإيجاد حلول لقضايا عالمية رئيسية، بما في ذلك تغير المناخ. بل ويمكن للدول الصغيرة أن تؤدي دوراً أكبر، شريطة أن نعمل معاً. وفي نهاية المطاف، فإن الدول الصغيرة تحتاج إلى الأمم المتحدة لتهيئة إطار لبناء الشراكات وتعزيز التنمية المتبادلة والسعي إلى تحقيق السلام والأمن في إطار نظام متعدد الأطراف قائم على قواعد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس فيليبي لوبيز تافاريس، وزير الشؤون الخارجية والمجتمعات المحلية والدفاع في جمهورية كابو فيردي.

السيد لوبيز تافاريس (كابو فيردي) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أشارك في دورة الجمعية العامة هذه تحت الرئاسة الحكيمة للسيد بيتر تومسون، في وقت نواجه تحديات كبيرة ونشهد رغبات وتطلعات مشروعة للبشرية من أجل عالم أكثر عدالة وتضامناً. ونحن فخورون وسعداء بصورة خاصة لرؤية ممثل إحدى

معاناة وعنف هائلين. والإرهاب، كمشكلة عالمية، من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي، فإنه يتطلب استجابة عالمية. وما من بلد - كبير أو صغير، غني أو فقير - يستطيع محاربتة وحده أو على نحو فعال.

وكابو فيردي تدين، بلا تحفظ، أعمال الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وتؤكد من جديد رغبتنا واستعدادنا للتعاون مع الدول الأخرى، وكذلك مع منظومة الأمم المتحدة، في تنفيذ التوصيات الرامية إلى منع هذا التهديد ومكافحته. وعليه، ترحب كابو فيردي بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي أطلقت في كانون الثاني/يناير، فضلاً عن نتائج الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وبالنظر إلى مظاهر الإجحاف وعدم المساواة الموجودة في كل مكان بشكل أو بآخر، فإن حكومتي ترى أن هذا السيناريو يحملنا على أن نتضافر جهودنا للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ويشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبروتوكولاته الاختيارية الأساس لبناء مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً وشمولاً، والحقوق والحريات الأساسية محور تنميتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتبر أن دور المؤسسات المؤازرة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لا غنى عنه في النهوض بالحقوق الأساسية لبني البشر.

وكما أبرز في المناقشة المواضيع الرفيعة المستوى بشأن حقوق الإنسان في تموز/يوليه الماضي، تحت شعار "حقوق الإنسان في صميم الخطة العالمية"، فإن التحديات المرتبطة بتغير المناخ، والإرهاب، والتطرف العنيف، والتزاعات والأزمات الإنسانية لا تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على جميع المستويات فحسب، بل أيضاً مواصلة تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

إن الانتهاكات الواسعة النطاق لتلك الحقوق، والحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية تعوق

عدم الاستقرار في عدة مناطق من العالم، وأزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل أفضت إلى ارتفاع عدد اللاجئين، إلى جانب الهجرة غير النظامية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفقر وانعدام التماسك الاجتماعي، واتساع رقعة التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتزايد أعمال الإرهاب والفظائع وتنامي الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وخصوصاً الاتجار بالمخدرات. وكل تلك الظواهر التي نراقبها عن كثب ولا يمكننا تجاهلها، تدعونا، بل وتدفعنا للعمل بشكل جماعي.

إن التزاعات ومصادر التوتر القائمة في القارة الأفريقية ما فتئت تشكل مصدر قلق بالنسبة لنا، وخاصة الأوضاع في ليبيا وجنوب السودان والصومال ومالي. وكابو فيردي تدعم الاتحاد الأفريقي في البحث عن حلول لتلك المشاكل التي تؤثر على السلام والأمن في دول شقيقة. وفيما يتعلق بقارتنا أيضاً، نرحب بقرار المغرب مؤخراً باستئناف عضويتها في الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن تحل الأسباب التي دفعتها للانسحاب في إطار تعاون إقليمي معزز بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، إسهاماً في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن كابو فيردي تفهم الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول للتزاعات القائمة وتحت على مواصلة المفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق تلك الغاية. ونود أن نشير بشكل خاص إلى ضرورة استئناف مفاوضات تفضي إلى سلام دائم من شأنه أن يسمح للدولتين - إسرائيل وفلسطين - بالتعايش جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع على مواصلة الجهود للسعي إلى حل تفاوضي في سوريا من شأنه أن يضع حداً للتزاع ومعاناة الشعب السوري.

إن الإرهاب ظاهرة تؤثر على جميع البلدان والمناطق في العالم إما بشكل مباشر أو غير مباشر، وما من أحد يمكن أن يقف غير مبالٍ أمام ما تجلبه تلك الظاهرة لشعوب برمتها من

المستدامة، وكان سليماً لأنه كانت لدينا الفرصة، بعد سنة من الاعتماد التاريخي لخطة عام ٢٠٣٠، للإعراب عن وجهات نظرنا بشأن الطريقة التي نعتزم بها تحقيق أهدافنا التي أنشأناها والتغلب على التحديات التي لا تزال قائمة ويمكن أن تعرّض للخطر الالتزام العالمي بعدم تخلف أحد عن الركب.

وبالنسبة لنا، فالوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يعني تعزيز وسائل التنفيذ، لا سيما التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والمشاركة في التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، سنكون بحاجة إلى تطوير القدرة على تنفيذ ومتابعة نظام لرصد السياسات الوطنية والإقليمية، التي يجب أن تدرجها منظومة الأمم المتحدة.

إن الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، والتي لها تأثير كبير على البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، تذكرنا بالحاجة الملحة إلى تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهمية تنفيذ توصيات إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. إن تطوير اقتصاد خفيض الكربون وهيئة القدرة على التكيف والقدرة على التكيف لم تعد مجرد خيار بالنسبة للكثيرين. وأصبحت المتطلبات الأساسية لبناء اقتصاد مستدام، لا سيما في البلدان الجزرية والأرخبيلية، والتي بات البقاء فيها مهدداً بتغير المناخ.

وعلى الرغم من التحديات الكامنة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يتيح طابعها الطموح فرصة فريدة لتعزيز التضامن والتعاون الدوليين على مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. ولذلك، وفي ظل هذه الخلفية، فإن منظومة الأمم المتحدة مدعوة إلى العمل على جبهة موحدة، وتجنب الازدواجية، وزيادة قدرات الرصد والتطبيق على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتحديد التحديات الناشئة، وتقديم الحلول التي ليست بقياس واحد يناسب الجميع، واحترام الخصوصيات والسياقات المحددة لكل بلد.

التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الحماية والتمتع بالحقوق من قبل أشد فئات السكان ضعفاً. ونحن مقتنعون أيضاً بأن الحق في التنمية مبدأ أساسي للتماسك الاجتماعي والحد من التفاوت الاجتماعي داخل الدول وفيما بينها. وإذا نحتفل بالذكرى السنوية الحادية والثلاثين لإعلان فيينا بشأن الحق في التنمية، من المهم مراعاة المبادئ المكرسة فيه والوفاء بها. وفيما يتعلق بحماية الفئات الأشد ضعفاً، ترحب كابو فيردي بالإعلان السياسي الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب - الإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠) في حزيران/يونيه، الذي يدعو إلى كفالة فرص الحصول على العلاج، لا سيما للفئات الأشد ضعفاً، على أساس مبدأ عدم التمييز وعدم الوصم.

وتُقر كابو فيردي بقلق بأن هناك أزمة إنسانية ناجمة عن العدد الكبير من اللاجئين والمهاجرين، وترحب بتنظيم واعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١، المرفق) خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المهاجرين واللاجئين في ١٩ أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن جزءاً كبيراً من الصعوبات الحالية يمكن التغلب عليه عن طريق التنفيذ الفعال للاتفاقات العالمية المقررة بشأن تقاسم المسؤوليات عن اللاجئين بشأن الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، التي من المتوقع أن تعتمد في العام المقبل. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى التنفيذ الصحيح للاتفاقيات الدولية المتصلة بتلك المسألة ونشدد على الحاجة إلى مكافحة الأسباب الجذرية لهذه الظواهر.

إن الموضوع المختار لدورة الجمعية العامة هذه، "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا"، ما كان له أن يكون مناسباً أكثر. لقد كان الاختيار حكيماً وسليماً. كان حكيماً لأن جزءاً كبيراً من العمل والاهتمام في الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٣٠ سيركز بالفعل على تحقيق أهداف التنمية

باسم المعارضة للشؤون الخارجية، وزير الظل هيوبرت تشامان والسيدة حرمة.

تتمثل سياسة حكومة جزر البهاما بأنه ينبغي، قدر الإمكان، وجود توافق في الآراء الحزبية المتعددة للشؤون الخارجية بحيث يكون هناك انتقال سلس للأفكار والسياسات فيما بين الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن قادة المجتمع المدني هنا لأنني أردت أن نبين لهم، بما يتعارض مع الخطاب السائد، بأن الشؤون الخارجية ليست فرعاً لدراسة أكاديمية خفية، بل هي ممارسة في الحياة الحقيقية متصلة بالحياة الحقيقية للناس في دائرتي الانتخابية وبجميع الناس العاديين في جميع أنحاء العالم. ويسرني أن يكونوا هنا.

تحدث جاك ليو، وزير خزانة الولايات المتحدة، مؤخراً في مقابلة تلفزيونية عن قيمة فتح حساب مصرفي وقيمة الادخار وأهمية إشراك الناس العاديين في اقتصاد بلده. وكانت رسالة ذات دلالة. ولكن في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي - حيث يقضي التقليد بفتح حساب مصرفي للطفل عند الولادة كهدية لعمادته - أصبح من الصعب جداً للطفل، ناهيك عن راشد، أن يفتح حساباً مصرفياً، لدرجة أن العديد يقولون بأن هناك عاملاً مثبطاً للانضمام إلى النظام المالي.

وفي الواقع، ليست هذه مشكلة في منطقة البحر الكاريبي وحسب، بل أخبرني وزير بريطاني عن كيف أن واحداً من كبار السياسيين في بلده لم يتمكن من أن يفتح حساباً لابنته البالغة من العمر ١٢ سنة لأنها ما يسمى الشخص المعروف سياسياً. ومن الواضح أن هذا خطأ. وتكمن المشكلة في أن الإفراط في التنظيم الرقابي المفروض على بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد أدى إلى عواقب سلبية غير مقصودة. وفجأة، صار كون المرء سياسياً أو ينتمي لأسرة سياسي هو مخاطرة برفض تقديم الخدمات المصرفية العادية له في جميع أنحاء العالم لأن المخاطر كبيرة جداً. وهذا خطأ.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى أن كابو فيردي، بوصفها دولة جزرية صغيرة، تسعى إلى بناء اقتصاد مستدام ودينامي بقطاع خاص قوي وتعزيز المؤسسات التنظيمية. ومن أجل بناء اقتصاد مرن يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تخطط الحكومة، التي يشرفني أن أكون جزءاً منها، لإقامة الشراكات الاستراتيجية من أجل الحد من المخاطر والتقليل إلى أدنى حد من أوجه الضعف. بيد أن التحدي الذي يواجهه البلدان الصغيرة والضعيفة مثل كابو فيردي يتجاوز قدرتنا الوطنية على تعبئة الموارد التقنية والمالية ويدعونا إلى تقديم دعم أكثر تنسيقاً ويمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي بصفة عامة ومنظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فريديريك ميتشل، وزير الخارجية والمهجرة في كمنولث جزر البهاما.

السيد ميتشل (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): في مثل هذا الوقت من العام القادم، ستكون الانتخابات العامة قد عقدت في جزر البهاما. وهذا يعني أن هذه هي المرة الأخيرة التي أحاطب فيها الجمعية العامة في هذه الفترة. وبالنسبة لي، كان ذلك امتيازاً خاصاً - امتيازاً غالباً منذ أن صعدت أول مرة إلى هذه المنصة في عام ٢٠٠٢. وأردت أن نفعل شيئاً خاصاً في هذه السنة، ولهذا السبب يشرفني أن معي بعض الناحيين من بلدي جزر البهاما، وخاصة بعض الزعماء الدينيين والمدنيين، من مجتمع فوكس هيل الذي أمثله: القس جي كارل راهمينغ والسيدة حرمة، الأسقف كارينغتون بندر والسيدة حرمة، القس هارتمان نيكسون والسيدة حرمة، القس دانيال هول والسيدة حرمة، والقس وارن أندرسون والسيدة حرمة والقس شيريل سوندرز. وأنوه أيضاً بحضور المتحدث

التي تشن على جزر البهاما ومنطقة الجماعة الكاريبية غير دقيقة وظالمة. والهجمات الأخيرة التي شنت في الصحافة ضد قطاع الخدمات المالية في جزر البهاما إنما هي ببساطة هجمات تستحق الشجب وتمثل انتهاكات للقواعد الدولية. ونحن نرفضها. في العادة، لا نسعى إلى طرح قضية أخلاقية في هذا المحفل. ولكن هناك مكافئ أخلاقي مريب تحتج به البلدان المتقدمة النمو. فهي تقول بأنه، حتى وإن كانت لدينا قوانين تتعلق بحماية الخصوصية والممتلكات الخاصة من استيلاء الدولة عليها بشكل غير قانوني، ورغم أن بلداننا مستقلة ولها حرية التصرف حسب رغبتها - فإن حقيقة أن بلداننا تعمل كمصارف لمن يسعون إلى الاستفادة من التنافس الضريبي هو أمر غير أخلاقي بشكل ما لأنه يجرم العالم المتقدم النمو من إيرادات مشروعة. لكن هذا ببساطة غير حقيقي.

والدليل على ذلك أن الثروة المتراكمة في القطاعات الخارجية تعود إلى البلدان المتقدمة النمو وبالتالي فإن القطاعات الخارجية تعود بالفائدة على العالم المتقدم النمو. ويمكننا أن نقدم حجة أخلاقية أخرى. إذا انهارت المجتمعات الكاريبية بسبب إفراط بلدان أخرى في التنظيم الرقابي، فإن نتيجة تدمير الملايين من الأسر سيكون خطأ أخلاقياً أكبر. وإذا قال أحد عندئذ أن تهرب شخص من المسؤولية عن دفع الضرائب في بلده عمل غير أخلاقي - ونحن نوافق على ذلك - فإننا نقول أن عليكم مسؤولية أخلاقية لفهم أن الإفراط في التنظيم، وتغيير الأهداف مع عدم تهيئة فرص متكافئة في قطاع الخدمات المالية وخفض المخاطر يمكن أن يأتي بنتيجة غير أخلاقية. وهذه مشكلة يجب أن يقوم محلها أولئك الذين يفرضون القواعد التنظيمية. إنه واجب أخلاقي.

وقد سر جزر البهاما الانضمام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها في شبكة المحيطات المأمونة، وهي مبادرة عالمية تستهدف جميع جوانب مكافحة صيد الأسماك غير

لقد بدأت ملاحظاتي بهذا الشاغل بغية تسليط الضوء بشكل صارخ على ما وصفته جميع البلدان من منطقة الجماعة الكاريبية بأخطار إزالة المخاطر. وما وصفته هو جزء من هذا الأمر برمته. ترفض المصارف في العالم المتقدم النمو، لا سيما في الولايات المتحدة، في بعض الحالات صرف الشيكات الصادرة عن بعض مصارف الكاريبي لأنها تقول إن خطر ضبط مصارف الجماعة الكاريبية بشأن مسألة الامتثال للقواعد الجديدة مكلف جداً والأعمال التي تحصل عليها المصارف من هذه المعاملات منخفضة جداً. وبالتالي، تم تجريد منطقة البحر الكاريبي من هذه الخدمات.

هذه هي نفسها جزر البهاما ومنطقة البحر الكاريبي التي يأتي عشرات الملايين من الولايات المتحدة وأوروبا لزيارتها كل سنة. ويتوقع الزوار توافر جميع التسهيلات والخدمات الحديثة عندما يأتون لغمر أرجلهم في المياه والاستلقاء في الشمس على الشاطئ. إن جزر الكاريبي التي توصف في كتبهم السياحية بأنها جنة تتعامل معها مصارف البلدان المتقدمة كما لو أنها سدوم وعمورة بفضل القواعد المالية الجديدة. وتستخدم الجهات التنظيمية المالية تعابير ازدراية مثل "ملاذات ضريبية" وتفرض قواعد وجزاءات مجحفة على تلك المجتمعات، التي قد تمنع إرسال تحويلات قيمة إلى الأهل في الوطن أو تحول دون دفع الرسوم المدرسية للطلاب من جزر البهاما والجماعة الكاريبية في الخارج. وفي حين يجري هذا التدمير لتلك البلدان الصغيرة ذاتها، يُطلب منها التصويت لصالح البلدان المتقدمة النمو لسبب أو لآخر ويُضغط عليها لتفعل ذلك. ولكن ما يسأل عنه العديد من قاداتنا وشعوبنا هو: "أين مقابل كل هذا؟"

إنه ما من بلد في الجماعة الكاريبية، بما فيها جزر البهاما، يقوم بحماية أي شخص يشارك في سلوك غير قانوني. ويتم التقييد بجميع الاتفاقات السارية والامتثال لها فيما يتصل بغسيل الأموال والتهرب غير القانوني من الضرائب. والهجمات

وانضمت إليهما شابة. ونحن فخورون بأن نراهم هنا. وهناك معركة أكبر من أجل إدماج جميع الشباب والشابات في الاقتصاد الرسمي. فالشباب هم المستقبل، وعلينا أن نكفل أن يفهموا ويشهدوا إدراج تلك العمليات في الاقتصاد العام.

ويسرني أن أعلن أن جزر البهاما تسعى للانتخاب عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١. وأسأل جميع الدول الأعضاء دعم انتخاب جزر البهاما في ذلك المجلس.

إن بلدنا البالغ تعداد سكانه ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة يواجه يوميا حالات زحف لأشخاص من هايتي وكوبا يبحثون عن حياة أفضل. وهذا الزحف أمر لا يمكن تحمله ومكلف بالنسبة لأعمال الشرطة ومنعه. ولهذا السبب نعمل مع كوبا وهايتي بشأن تلك المسألة الحساسة والمحيرة، وكذلك مع الولايات المتحدة التي تمثل الوجهة المفضلة. وهذا هو السبب الأدهى لضرورة إيلاء اهتمام لإقامة علاقات أوثق وطبيعية بصورة أكبر بين الولايات المتحدة وكوبا. كما أننا سندعم استمرار الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا عندما يحين التصويت أمام الأمم المتحدة قريبا. ويسر بلدنا حقا أن الانتخابات ستعقد في هايتي في الشهر المقبل. وقد تعهدت جزر البهاما بتوفير المراقبين لهذه الانتخابات.

ونود أن نشكر الأمين العام المنتهية ولايته، السيد بان كي - مون، على قيادته ورؤيته وجهوده الدؤوبة. ونشكره على ما قدمه من خدمات ونتمنى له التوفيق في المستقبل.

إننا في منتصف العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وتمثل منطقة الجماعة الكاريبية وجزر البهاما إلى حد كبير شتاتا أفريقيا. وقد شهدنا خلال هذا العقد رجلا من أصل أفريقي أصبح رئيسا لأقوى بلد في العالم. ويفخر الآلاف

المشروع، بما في ذلك الكشف والإنفاذ والملاحقة القضائية. وفي يوم الأربعاء الماضي، كان لي شرف إيداع صكوك انضمامنا إلى اتفاق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. كما أن الرغبة في سلامة إدارة المحيطات هي ما استرشد به قرار جزر البهاما بالتماس فترة ولاية أخرى في مجلس المنظمة البحرية الدولية، حيث اشتهرنا بالحفاظ على أعلى معايير السلامة البحرية والأمن وحماية البيئة. وأسأل جميع الدول الأعضاء تأييد إعادة انتخاب جزر البهاما في ذلك المجلس.

إننا بحاجة إلى توسيع نطاق وتحديث مؤشرات التمويل الإنمائي التي تستخدم لتقييم مستوى التنمية والاحتياجات الإنمائية. وقد ذكرنا - وسنواصل القول - بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينبغي ألا يكون العامل المحدد الأساسي الذي يحدد ما إذا كان بلد ما مؤهلا لتلقي مساعدة اقتصادية دولية أو الوصول بشروط ميسرة إلى تمويل التنمية.

وكدليل على الأهمية التي توليها جزر البهاما للنهوض بالمرأة، تم ترشيح السيدة ماريون بيثيل لشغل مقعد في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وانتخبت في أيار/مايو. نحن نعتقد أن السيدة بيثيل ستسهم في جهود اللجنة الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ونتوقع أن ترفع خبرتها في تلك الهيئة الوعي المتعلق بالنهوض بالمرأة في جزر البهاما.

وثمة مشكلة تثير حيرة أكبر تتمثل في كيف نضمن ألا يتخلف الشباب الذكور في مجتمعنا عن الركب. فالشباب يكافحون في جميع المجالات الأكاديمية من أجل البقاء والمواكبة والاستعداد للمشاركة في مجتمعاتنا. وقد وجهت الحكومة اهتمامها الآن إلى التدابير العلاجية لضمان عدم زيادة تخلفهم عن الركب. وأنا فخور بأن أقول إن هناك شابين من جزر آباكو انضما إلينا بصفتهم فائزين بإحدى مسابقات الطلبة التي مكنتهما من كسب فرصة أن يشهدا هذا الحدث.

تعمل بضمير أخلاقي. وجميع بلداننا تعمل وفقا لذلك. والقيم المسيحية ألا وهي التسامح، واحترام قدسية الفرد، وسيادة القانون، تبقى قيمنا الثابتة. والملايين من السياح الذين يزورون المنطقة يمكنهم أن يشهدوا على هذه الحقيقة.

وأختم من حيث بدأت، حول الحد من المخاطر والمسائل المتعلقة بتغير المناخ. فمع وجود العديد من السمات الإيجابية، لماذا يبدو أنه يجري الكثير لتجاهل وتقويض نجاح مجتمعاتنا التي تشكل أمثلة ساطعة على ما يقول العالم إنه يصبو إليه؟ إنه أمر محير أخلاقيا ولا يمكن الدفاع عنه قانونيا. نحن صغار، وليست لدينا جيوش ننشرها لفرض النتائج التي نتوصل إليها. لا يمكننا أن نفرض النتائج. وعلى حد قول قاض أمريكي، ليس لدينا سوى صوتنا وبهذا الصوت نقول اليوم: الصرخة المعنوية التي نطلقها طلبا للمساعدة تمثل الطلب المعنوي للإنقاذ. والأمم المتحدة هي المكان الذي نشعر فيه بالتساوي مع الآخرين. فهي المنتدى المناسب لعرض قضيتنا. هذا هو واقع الحال سواء كانت المسألة تتعلق بالمصارف، أو الخدمات المالية، أو تغير المناخ، أو التنمية المستدامة، أو التمويل من أجل التنمية، أو الهجرة، أو مجرد البقاء على قيد الحياة.

يقول لنا الكتاب المقدس: ”طوبى للمساكين بالروح لأن لهم ملكوت السموات.“ ويقول كذلك ”بما أنكم فعلتموه بأحد إخوتي هؤلاء الأصاغر، في فعلتم.“ لذلك، بصفتي ”ممثلا لأحد إخوتي هؤلاء الأصاغر“، نرفع صوتنا الأخلاقي اليوم لنقول إننا الآن، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عثمان محمد صالح، وزير الخارجية في دولة إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): هذا العام، يحتفل شعب إريتريا باليوبيل الفضي لاستقلال بلده في عام ١٩٩١. فخلال السنوات الصعبة من حرب الاستقلال، اعتقد

من مواطني جزر البهاما والناس في منطقة البحر الكاريبي. يمثل النجاح ذلك. ونتمنى له التوفيق بعد ترك منصبه.

كانت هناك صورة لصبي أسود صغير في المكتب البيضاوي للولايات المتحدة، في هذه الصورة، ينحني الرئيس ليسمح لذلك الصبي بأن يلمس شعره. وعلى ما يبدو أن الصبي الصغير أراد التأكد من أن شخصا مثله له شعر مثل شعره هو بالفعل رئيس الولايات المتحدة. تلك هي الخلفية التي يقوم على أثرها المنحدرون من أصل أفريقي بمكافحة السلبية في جميع أنحاء العالم. فآلاف الفتيان والفتيات من السود في جزر البهاما يرون في نجاح رئيس الولايات المتحدة تأكيدا للأمل.

ويجب ألا يُسمح لموجة حوادث إطلاق النار من جانب ضباط الشرطة في الولايات المتحدة بالإضرار بتلك الصورة لذلك البلد. ونعتقد أنه لا بد لجارتنا الأقرب - الولايات المتحدة - أن تعي أن عليها أن تفعل الشيء الصحيح في العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

لقد أكد رئيس الولايات المتحدة أنه يؤمن بالديمقراطية الليبرالية. ونحن نؤيد ذلك الموقف. فجميع بلدان الجماعة الكاريبية، بما فيها جزر البهاما، أمثلة متألمة - دون استثناء - للديمقراطيات الليبرالية. إنها تتسم بالتعددية الإيديولوجية، والاقتصادات الرأسمالية، والدول المتعددة الأحزاب، والانتخابات المنتظمة، وهيئات القضائية المستقلة ذات المستويات المنخفضة من الفساد المؤسسي، والمشاورات العامة المنتظمة بشأن السياسات.

ولهذه الهيئة العالمية، بالتالي، مصلحة في كفالة بقاء المجتمعات في منطقة الجماعة الكاريبية. وقد أبدى مايكل مانلي، بطل جامايكا الوطني الراحل، هذه النقطة في هذا المنتدى بالذات قبل عقود عديدة.

وهناك ثلاثة بابوات متعاقبين هم - يوحنا بولس الثاني، وبنديكيت، وفرانسيس - أعلنوا جميعا أن الرأسمالية يجب أن

عليهم“. وكان الهدف تغيير النظام، تمهيدا لتركيع إريتريا على ركبتيها.

وفي مواجهة ذلك الهجوم المشترك، توفر القليل لإريتريا كي تحظى بفرصة القتال. وكنا نهمّش بشكل روتيني، وكان هيارنا الوشيك متوقعا على الدوام. ولكن، مرة أخرى، تمكنت إريتريا والإريتريون في الداخل والخارج من استجماع القدرة على مقاومة الهجوم على دولتهم وحماية حريتهم التي نالوها بشق الأنفس، من خلال وطنيتهم، وتماسكهم، وكامل عزمهم وتضحياتهم. وبعد عقد ونصف العقد من الزمن الصعب، أخذت إريتريا تنهض الآن.

فقد تم تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وأخذ الاقتصاد ينتعش من جديد. وتجري إقامة البنى التحتية. ويُعمل على تهيئة الظروف المواتية لتزويد الشباب بالعديد من الفرص لتلقي التعليم الجيد، والمهارات المهنية، والحصول على ظروف العيش اللائق، والمشاركة السياسية النشطة. وانخراط البلد على الصعيدين الإقليمي والدولي في تزايد. وسياسة عزل إريتريا تواجه الفشل ببطء ولكن بثبات. والضغط والإكراه والعداء تجاه إريتريا أمور ليست بأي حال من الأحوال استثنائية أو مميزة. ففي منطقتنا، منطقة القرن الأفريقي، إنها ليست سوى عنصر واحد من عناصر السياسات المضللة المتبعة طوال ربع قرن من الزمن، حيث تؤدي إلى تأجيج العنف، والصراع، وعدم الاستقرار، والتشرد، فضلا عن التطرف والإرهاب.

وفي جميع أنحاء العالم، هناك العديد من الأمم المحبة للكرامة والمستقلة في صنع القرار، وهي تدعم المساواة في السيادة بين الأمم، وتسعى إلى رسم المسارات السياسية والاقتصادية التي تلائم ظروفها، وتسعى إلى الاستفادة من مواردها البشرية والطبيعية. إنها تواجه غضب الراغبين في التثبث بالهيمنة والامتيازات، واللجوء إلى كل أنواع الإكراه والتخريب، بما في ذلك الجزاءات والحصار والتدخلات المسلحة. أما السياسات غير المستدامة المتمثلة في

عدد قليل جدا من الناس أن الإريريين وقياديتهم قادرون على تحقيق ذلك الإنجاز التاريخي، لأن الصعاب كانت ضدهم بشكل ساحق.

وخلافا لسائر عمليات الكفاح من أجل التحرير، سعت بقوة السلاح كلتا القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وليس مجرد إحدهما أو الأخرى - إلى سحق تطلعات إريتريا نحو تقرير المصير. ومع ذلك، فإن الشعب الإريتري وحركته التحريرية - جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، وهي السلف لما هو اليوم الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة - كانا يؤمنان بعدالة قضيتهم وبما يتمتعان به من عزم وقدرة على كسب الحرب العادلة والانتصار في المعركة غير المتكافئة.

وكان الكفاح بعد الاستقلال لبناء أمة معقدا وصعبا أيضا. فقد اضطررنا إلى تخصيص موارد بشرية واقتصادية قيمة للدفاع عن أنفسنا ضد الحروب العدوانية وأعمال التخريب. وعانينا من احتلال أراضينا السيادية في انتهاك للقانون الدولي وقرار التحكيم الدولي الملزم. وتعرضنا خلال مدة طويلة للعداء، والجزاءات، والضغط الاقتصادية والمالية والدبلوماسية، فضلا عن الهجمات المسلحة والحرب النفسية.

ولقد تم استهداف شعبنا، ولا سيما شبابنا، من خلال السياسات التي تشجع بنشاط على الهجرة، مما أدى إلى الكثير من المعاناة والخسائر في الأرواح على أيدي المتاجرين في البشر. والنتيجة الحتمية لهذه السياسات جرى عرضها من ثم كأدلة ضد إريتريا. وعمد الرئيس أوباما، رئيس الولايات المتحدة، وليس شخص آخر أقل منه سلطة، إلى القول علنا إنه ”جهد الجزاءات المفروضة على بعض أسوأ المنتهكين، بما فيهم... إريتريا“. وأضاف، ”نحن نقيم شراكة مع الجماعات التي تساعد النساء والأطفال على الإفلات من قبضة المعتدين

تكلت إيريتريا كثيرا عن الأعمال العدائية والظلم اللذين عانت منهما والصعوبات التي واجهتها والنضالات الباسلة لشعبها. وهذه تجربة تتقاسمها مع العديد من الشعوب والدول الأخرى. وتستند آراء بلدنا وسياساته إلى هذه التجربة. غير أن إيريتريا لا تقف طويلا عند الماضي. إنما تفضل التطلع إلى المستقبل. وهي تحرص على البناء على إنجازاتها المشجعة، بغية تحويل اقتصادها ومجتمعها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاعتماد أساسا على طاقة شعبها ومهاراته ومبادرته والاستخدام الرشيد لمواردها الطبيعية.

وهي عازمة أيضا على العمل بنشاط بصورة بناءة وبالتعاون مع جيرانها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر. وهي تسعى إلى تعزيز علاقات من التضامن والدعم المتبادل مع جميع الدول والشعوب والمنظمات التي تكافح من أجل إيجاد عالم خال من ويلات الحرب والفقر ومن أجل احترام الكرامة الإنسانية. وفي الختام، فإن إيريتريا عازمة على الانخراط مع جميع الدول بتواضع وثقة في النفس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ولفريد إرينغتون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إرينغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي في البداية أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه لرئاسة الدورة الحادية والسبعين للجمعية. وأود أن أؤكد له دعم بليز الكامل.

قبل ٣٥ عاما، أصبحت بليز دولة عضوا في الأمم المتحدة. أكدت العضوية على استقلالنا وسيادتنا وسلامتنا الإقليمية، ومكاننا على قدم المساواة في مجتمع الدول. لكن، للأسف، فإن العضوية عجزت عن تسوية مطالبه غواتيمالا بأراضي بلدنا قبل نحو ٨٠ عاما.

الجشع والنهب واللجوء بتهور إلى ممارسة الضغط والقوة من طرف واحد بغية تأمين ميزات انفرادية، بدلا من البحث عن أرضية مشتركة ومصالح متبادلة، فهي سياسات تقود العالم نحو مسار انحداري خطير للغاية. وبقاء الكوكب والبشرية بالذات في خطر شديد بسبب نظم الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وما يصاحب ذلك من هدر واسع النطاق. وفي هذا السياق، تود إيريتريا أن تشير إلى أن القرار الوشيك من قبل الولايات المتحدة باعتماد تشريع يبطل الحصانة السيادية الوطنية إنما يشكل انتهاكا للقانون الدولي وسابقة خطيرة ذات آثار مخوفة بالخطر. وعلى الرغم من أن التحديات والأخطار التي نواجهها خطيرة وصارخة، لا يزال علمنا مليئا بالإمكانيات والفرص.

التوازن العالمي للقوة والثروة آخذ في التغير. ويتسم بمصادر جديدة للنمو والدينامية والابتكار - ليس في الاقتصادات الناشئة فحسب، بل وفي العديد من البلدان الأخرى. وفي كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية، يتمكن الناس العاديون من إسماع أصواتهم والإحساس بعملهم من خلال التعبئة والتنظيم والكفاح في مواجهة هيمنة قلة محظوظة. إنهم يكافحون من أجل إقامة عالم أكثر إنصافا وعدلا. إن الدعوات من أجل احترام القانون الدولي والقواعد الدولية وإصلاح وتنشيط الأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية - بهدف جعلها أكثر تمثيلا وديمقراطية - واسعة الانتشار وتتسم بالإصرار وفي كثير من الأحيان تدعمها مبادرات ملموسة وإجراءات متضافرة.

وفي منطقتنا، منطقة القرن الأفريقي، كان العقدان الماضيان عموما فترة من الفرص الضائعة والألعاب صفرية المجموع والتراعات والانتكاسات المتكررة. وحتى اليوم، فإن الحالة لا تزال مخوفة بالمخاطر. ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة تشير إلى إمكانية بداية جديدة وإعادة إطلاق رؤية التبعين المتمثلة في منطقة قرن أفريقي يسودها السلام وتقدمية ودينامية اقتصاديا وتعاونية.

بليز. ولذلك، فقد احتجت بليز فوراً وعلى نحو سليم على كل محاولة لإعاقة مواطنينا من استخدام النهر. وبالإضافة إلى ذلك، انخرطنا مع نظرائنا الغواتيماليين في حوار في إطار المساعي الحميدة للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بهدف وضع نهاية سريعة لتلك الممارسة التي تنطوي على مخاطر محتملة.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة على طول حدودنا الغربية أيضاً صعبة. يتواصل الدخول غير القانوني المستمر للمتسللين المسلحين من غواتيمالا على الرغم من الجهود الشجاعة لأفراد دورياتنا الحدودية لردعهم. ينخرط المتسللون مع الإفلات من العقاب، ليلاً ونهاراً، في التنقيب عن الذهب وصيد الطيور والطراد البرية ونهب معابد المايا وقطع الأشجار بصورة غير قانونية وزراعة المحاصيل، بما في ذلك الماريجوانا، للأغراض التجارية. وفي إطار هذه العملية، يجري تدمير الغابات لا تقدر بثمن، يجري النيل من مياه الشرب ومياه البحار لدينا، ويجري خنق شعابنا المرجانية حتى الموت بسبب الرواسب جراء تحات الجبال بعد كل هطول للأمطار الغزيرة.

وإذ تدرك بليز تماماً الآثار البيئية المدمرة التي تخلفها هذه الممارسات في البلدان المجاورة ومناطق أبعد، فإنه لا يسعها أن تدع الشيء نفسه يحدث لنا. ومن وقت إلى آخر، في سياق محاولة اعتقال المتسللين، استخدمت الأسلحة النارية من قبل أفراد أمن بليز والمتسللين المسلحين دائماً. في الواقع، في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وأذار/مارس ٢٠١٦، قتل المتسللون إلى بليز من غواتيمالا ضابطاً من شرطة السياحة في بليز ونصبوا كميناً لفرد من قوات دفاع بليز برتبة رقيب في كمين وأطلقوا عليه النار، وإن لم تكن الإصابة قاتلة.

وعلى نحو مأساوي، ومما يؤسف بليز كثيراً أن قاصراً غواتيمالياً قُتل بإطلاق النار، وجرح والده وأخوه في ٢٠ نيسان/أبريل، حين اصطدموا بدورية بليزية في إحدى حدائقنا الوطنية المحمية في سكينه الليل. وبدأت فوراً الشرطة البليزية تحقيقاً. وعلاوة على ذلك، بدأ فوراً مسؤولو منظمة الدول الأمريكية،

يؤكد سجلنا منذ استقلالنا أن بليز تتمسك بقدسية بكرامة الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة والشمول وسيادة القانون. مواطنو بليز بطبيعتهم يتسمون بالإيثار والرأفة. في السنوات الأولى من استقلالنا، عندما اجتاحت الحرب الأهلية منطقة أمريكا الوسطى، كانت بليز منارة للأمل وملاذاً مفضلاً لآلاف اللاجئين، بمن فيهم الغواتيماليون، الذين يسعون جاهدين للفرار من ويلات الحرب والفقر والاضطهاد. ورحبت بليز بآلاف اللاجئين، بما يتجاوز ٣٠ في المائة من سكاننا في ذلك الوقت. في الواقع، وحتى يومنا هذا، فإن تدفق المهاجرين إلى بلدنا مستمر بلا هوادة. بليز أمة من المهاجرين الذين يعيشون في وحدة وسلام ووثام.

إن تنوعنا وهويتنا وكبرياءنا الوطني مصدر قوة لشعبنا منذ أمد طويل. لم ندع أبداً في مواجهة التهديدات المتكررة لأمننا من جانب جارتنا، غواتيمالا. ولم نرح ثابتين في عزمنا على حماية سيادتنا وسلامتنا الإقليمية وصورتهما. ورغم العديد من الأخطار الكامنة على طول حدودنا الحرجية وأقاليمنا البحرية والنهرية، فإننا نوفر بعزم الحماية لحدودنا ونقوم بتسيير دوريات على طولها، بغية ضمان سلامة وأمن وطننا الحبيب. وفي الوقت نفسه، فإن دبلوماسيينا الدؤوبين يسعون بدأب لحل النزاع الإقليمي طويل الأمد، الذي هو شاغلنا الرئيسي فيما يخص السياسة الخارجية، باستخدام جميع القنوات الدبلوماسية والوسائل المتاحة لهم.

للأسف، وإن كان يمكن التنبؤ به، وقعت حوادث عداوية بين المدنيين والأفراد العسكريين في كل من بليز وغواتيمالا على حدودنا الجنوبية على نهر سارستون. أعاق أفراد البحرية الغواتيمالية مراراً الدخول السلمي للبليزيين المدنيين والعسكريين إلى النهر والخروج منه، مع الزعم خطأً بأن النهر نهرهم. غير أنه، إذ أن الجانب الشمالي من النهر إقليم بليز بوضوح، فإن استخدام هذا الجانب من النهر دون عوائق حق كل مواطن في

لكن تقرير اللجنة المستقلة الخاصة يروي ما حدث فعلاً في ليلة الحادث. واستنتاجات الحقيقة المحايدة الموضوعية، كرسّت صواب موقف بليز منذ البداية، والطابع الخاطيء كلياً للمزاعم التي وجهتها غواتيمالا ضد بلدنا. والتقرير يبرئ بليز تماماً من أية وكل ملامة على الحادث. وهو يوضح خطأ اتهام غواتيمالا ضد بليز، وضد أفراد قوة دفاع بليز التابعة لنا. ومنذ ذلك الحين، رفضت غواتيمالا تقرير اللجنة علناً. لكن سعي غواتيمالا الآن إلى رفض نتائج عملية، كانت قد طلبتها ووافقت عليها بالتحديد، وأدارها فنيون مؤهلون مستقلون من بلد ثالث، معيّنون من قبل منظمة الدول الأمريكية، مع أوراق اعتماد بلا شوائب، وبدون اعتبارات شخصية، أمر غير مسؤول بالتأكيد، إذا لم يكن مستحقاً للشجب وغير مقبول على الإطلاق. وفوق ذلك، إن التهديد غير المبرر باستخدام القوة من قبل إحدى الدول ضد جارها، غير محبذ كلياً، وبالغ الخطورة، وهو انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن التغاضي عنه بأي شكل من الأشكال.

إنّ أمنية بليز الوحيدة هي أن تعيش بسلام ووثام مع جميع جيرانها، بما يشمل غواتيمالا. ونحن ندرك إدراكاً كاملاً أنّ إمكانية الحوادث والتراعات العنيفة أصبحت أكثر احتمالاً وإشكالية مع كل يوم يمر، ومع تسلل المزيد والمزيد من الغواتيماليين إلى بلدنا، وسلب مواردنا الطبيعية والمشاركة في أنشطة غير قانونية وتدميرية. وهذه الحالة تجعل النهاية الفورية والسلمية، للمطالبة البالية التي لا أساس لها، بأراض في بلدنا، حتمية عاجلة.

تعترف بليز بمحورية الأمم المتحدة في النظام متعدد الأطراف، وبكونها قوة توحيدية لنصرة الخير العام. وبالمثل، تبقى قيادتها مركزية للسلم والأمن الدوليين، وللتنمية وسيادة القانون. وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة مرحلة تاريخية حقاً للعالم بأسره. وجوهر التنمية المستدامة متأصل في دستور بليز. فنتمينا الاقتصادية استوعبت تماماً عدم تجزئة السياسات

المتركزون في المنطقة المتاخمة بين بليز وغواتيمالا، التحقيق الخاص بهم. وييعاز محدد من غواتيمالا، طلبت بليز من الأمين العام للمنظمة أن يبدأ تحقيقاً مستقلاً خاصاً رسمياً في الحادث. وكلفت المنظمة خبيرين كبيرين مؤهلين بشكل بارز، بإجراء ذلك التحقيق الخاص، بالمعرفة والمواقفة الكاملتين من الحكومة الغواتيمالية. وبالتزامن مع تعيينهما، لم تُعرب غواتيمالا عن أية تحفظات بشأن كفايتهما أو ملاءمتهما لإجراء ذلك التحقيق أو غير ذلك. وفي آب/أغسطس الماضي، قدّمت اللجنة الخاصة استنتاجاتها إلى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

ويفيد التقرير بأنّ المتوفّي كان قد اعتُقل من قبل أفراد الأمن في بليز قبل الحادث. بمجرّد شهر. ولدى اعتقاله، كان يحمل بصورة غير قانونية بندقية عيار-٢٢، وبجيازته صيد بري غير مشروع. والسلطات البليزية لم تُسئ معاملته ولم تعتقله أو تحاكمه. بل أعيد فوراً إلى بلده بأمان. ويفيد التقرير كذلك بأنّ المتوفّي وأخاه، وهو قاصر أيضاً، ووالدهما كانوا داخل أرض بليز تماماً ليلة الحادث، بمعرفتهم وبصورة غير قانونية، وأنّ أياً من الجروح التي أصابتهم لم تسببها أسلحة يحملها أفراد من قوة دفاع بليز. بل سببتها أسلحة نارية صغيرة العيار، حملها في ليلة الحادث عضوان في منظمة محلية غير حكومية ذات توجه محافظ، كانت جزءاً من دورية بليز. وقد أطلق الرصاصات كلا الفريقين في الدورية المشتركة الغواتيمالية والبليزية، في تلك الليلة المشؤومة. وفي صبيحة اليوم التالي، دخل عناصر من الجيش الغواتيمالي، إلى جانب مدنيين من قرية غواتيمالية مجاورة، الأراضي البليزية خلافاً للقانون، وزاروا الموقع، ولوّثوا المشهد وانسحبوا وحجّبوا مادة الأدلة التي كان يمكن أن تكون مفيدة للتحقيق.

وفي أعقاب هذا الحادث، أطلقت غواتيمالا حملة علاقات عامة متعصبة ضد بليز، مدّعية زوراً أنّ قوة دفاع بليز كانت مسؤولة عن وفاة القاصر. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس الغواتيمالي حشد القوات على امتداد حدودنا الغربية والجنوبية.

وقد دأبت الحكومة التايوانية على العمل بكثافة لتعزيز التعاون والتنمية الدوليين، بالانسجام مع روح ومبادئ الأهداف الإنمائية للألفية. واحتضنت بشكل كامل أيضاً أهداف التنمية المستدامة. وإننا نحث المجتمع الدولي على الترحيب بمشاركة تايوان المجدية في الآليات، وفي اجتماعات وأنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بما فيها منظمة الصحة العالمية، منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

والانتكاسات في الاقتصاد العالمي والعوامل الخارجية الناجمة عن السياسات المؤسسية، عامة وخاصة على السواء، للحماية ضد المخاطر المالية والأمنية الأخرى، فضلاً عن التأثيرات السلبية لتغير المناخ، تواطأت كلها ضد رسم مسارات التنمية المستدامة لبليز. ونحن اليوم نعيد بناء بلدنا في أعقاب إعصار إيرل، الذي أدى في أقل من ثماني ساعات إلى خسارة نحو ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتؤيد بليز تأييداً كاملاً الأفكار والآراء التي أعربت عنها الوفود الأخرى، في مطالبته بإغاثة فورية من العواقب الوخيمة لقرارات المصارف العالمية سحب علاقاتها المصرفية بالمراسلة من مؤسساتنا المالية.

احتفلت بليز بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للاستقلال في نفس اليوم الذي يصادف اليوم الدولي للسلام. إن السلام والاستقرار في منطقتنا يكتسيان أهمية حاسمة في تنمية ورفاه شعوب الأمريكتين. ولهذا السبب، لا تزال بليز تشعر بالقلق إزاء حالة الخلاف بين غيانا وفنزويلا. ونحث الأمين العام على أن يمارس على وجه السرعة السلطة المخولة له بموجب اتفاق عام ١٩٦٦ لحل الخلاف على الحدود بين فنزويلا وغيانا البريطانية بغية التوصل إلى خيارات من شأنها تسوية النزاع الحدودي نهائياً.

وتتمسك بليز بدقة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وفي هذا الصدد، فإننا نقف تضامناً مع

الاجتماعية والبيئية. ومنذ مطلع تسعينات القرن الماضي، بدأت بليز تضع موضع التنفيذ خططاً إنمائية لصناعاتها المهترئة، المنسجمة مع نظام قانوني تقدّمي للحماية البيئية.

وتكتمل لهذه التطورات الاقتصادية والبيئية، توفّر بليز، بشكل متزايد، التعليم العام المجاني على المستويين الابتدائي والثانوي. وقد أنشأت لجنة معنية بحقوق أراضي مايا، بغية تنفيذ تدابير لتحديد وحماية الحقوق المنبثقة عن الحياة التقليدية لتلك الأراضي. وهي تطرح سياسة تأمين صحي وطنية، والعمل جارٍ للمضي قدماً بالجهود الوطنية نحو المساواة والتكافؤ بين الجنسين.

إن المناقشة الوطنية المتعلقة بالمسائل الاجتماعية، اتخذت مؤخراً منحىً يمكن أن يشكل سابقة. ورأى حكم المحكمة العليا أن الجزء ٥٣ من مِدُونتنا الجنائية، الذي يُجرّم الأعمال الجنسية بالتراضي بين شركاء الجنس ذاته، غير دستوري. ويوسّع الحكم أيضاً تعريف "الجنس"، لكي يشمل التوجّه الجنسي. ولكن استجابةً لطلب شريحة لا يُستهان بها من سكاننا، أطلقت حكومتنا استئنافاً محدوداً ضد الحكم، لا يتحدى سوى التعريف الموسّع لـ "الجنس" من قِبَل المحكمة العليا.

وفي نيسان/أبريل، كانت بليز بين أولى البلدان التي وقّعت وصدّقت اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وإننا نحیی أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية والصين على قيادتهما للقيام بذلك أيضاً. وتدعم بليز دعماً كاملاً الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة، لتصميم معاهدة دولية جديدة للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، واستخدامه المستدام في مجالات خارج الولاية القضائية الوطنية. وترحب بقرار عقْد مؤتمر للأمم المتحدة رفيع المستوى، لدعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم ١٤ في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وبهذه الروح من الشمولية، تحث بليز على منح جمهورية الصين في تايوان مشاركة ذات جدوى في أعمال الأمم المتحدة.

بليز نتعهد بالقيام بكل ما في وسعنا وفي حدود إمكانياتنا للوفاء بالتزاماتنا تجاه معاناة جميع الأشخاص الذين يطلبون عوننا.

وفي بلد صغيرا صغرا بليز، في عالم كبير كبير منظمنا، فإننا جميعا مواطنو على كوكب الأرض، كبارا كنا أو صغارا. وينبغي للسياسات التي نضعها على أي مستوى أن تجسد هذا الواقع. والأمر يعود لنا، نحن القادة، الذين نعمل معا ونتحمل المسؤوليات السيادية لكل منا، من أجل ضمان أن يكون لكل أمة، كبيرة كانت أو صغيرة، وكل فرد، رجل أو امرأة أو طفل، رأي في مساعيها النبيلة الرامية إلى تحقيق عالم أكثر عدلا وإنصافا وأمانا. ومهمتنا واضحة. وإنجازها ليس مستحيلا، ولكن ليس من دون صعوبة. فلننجزها. وبليز على استعداد للاضطلاع بدورها.

وفي الختام، وإذ يبدأ الأمين العام بان كي - مون استعداداته لمغادرة منصبه بعد اكتمال عشر سنوات من الخدمة الممتازة التي قدمها للأمم المتحدة والعالم ككل، تغتنم بليز هذه الفرصة لتعرب عن شكره له وتمنى له كل النجاح في فترة ما بعد وظيفة الأمين العام. كما نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا لرئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما لأنه هو أيضا يستعد لمغادرة منصبه في وقت لاحق من هذا العام. وتمنى له كل التوفيق والنجاح في حياته بعد انتهاء رئاسته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نيرمالا بادريسينغ، وزيرة خارجية جمهورية سورينام.

السيدة بادريسينغ (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن فخامة السيد ديزيري ديلاانو بوتيرس، رئيس جمهورية سورينام، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة، السيد تومسون، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وسيسهم ثراء خبرته، بلا شك، في نجاح في النهوض بواجباته الهامة.

حكومة فترويل وشعبها في جهودهما الرامية إلى حل المسائل المحلية وفقا لقوانينهما ودستورهما. كما أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد وباء الكوليرا في هايتي، ونحث الأمم المتحدة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمساعدة شعب هايتي لإنهاء تلك الآفة الرهيبة التي تسبب بها وكلاء الأمم المتحدة. وترحب بليز بالتقدم الهائل المحرز بالفعل في عملية السلام في كولومبيا التي نؤيدها تماما. ونتطلع إلى تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا ناجحا ومبكرا، كما نشيد بالتقدم المحرز في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة. وتكرر بليز تأكيد دعوتها إلى رفع الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا.

وننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى نهاية مبكرة للصراعات المأساوية في سورية وليبيا، التي تمثل إهانة للإنسانية. ونتمسك تماما بحق الشعوب في تقرير المصير، ونكرر تأكيد تضامننا مع الكفاح من أجل تحرر واستقلال إحتوتنا وأخواتنا الصحراويين. ولا تزال بليز تشعر بالخذلان، لكنها غير مثنية العزم، من استعصاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على الحل. ونعتقد أن الحل الوحيد العادل لهذا الصراع هو الحل الذي يفضي إلى دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ونقف متضامنين مع كوريا الجنوبية في مواجهة ما تجرته كوريا الشمالية من تجارب غير مسؤولة في إطار البرامج النووية وبرامج القذائف، بما في ذلك إجراء التجارب النووية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وننضم إلى المجتمع الدولي في إدانة هذه الأعمال التي لا تشكل خطرا واضحا ودهما على كوريا الجنوبية فحسب، بل على العالم بأسره.

ومع أننا نشعر بالارتياح إزاء الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات وفاعلي الخير لتخفيف معاناة المهاجرين وغيرهم من الأشخاص المشردين في جميع أنحاء العالم، فمن الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونحن في

ومع ذلك، هناك فجوة واسعة بين ما نعد شعوبنا في المحافل الدولية والإقليمية وما هو محقق فعلا. وتعتقد سورينام أنه يجب علينا أن نبني مجتمعات سلمية وشاملة للجميع مع توفير فرص متساوية للجميع. ولذلك من الضروري أن نُجري إصلاحا هيكليا لنظامنا الاجتماعي والاقتصادي، وأن نركز على تعزيز الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، والمعارف والقدرات والمهارات البشرية. وهذا أمر لازم كي يتسنى في نهاية المطاف إيجاد حل من شأنه أن يوجد الفرص لتحقيق تراكم المعارف وزيادة العمالة والحماية الاجتماعية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، وكل ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى النمو والاستقرار المستدامين.

وليس من قبيل الصدفة أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تناول أيضا الهجرة، كما أنها ليست من قبيل المصادفة أننا ظللنا ناقش الهجرة بوصفها إحدى الأولويات العليا للمجتمع الدولي. ولا تزال حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية، سواء بوصفهم مهاجرين، أو لاجئين أو ملتمسي لجوء - إحدى أهم المسائل المطروحة في جدول أعمال السياسات العالمية، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية. أما فيما يتعلق باللاجئين وملتسمي اللجوء، فإن سورينام ترى أنه يجب التمسك بالقواعد والقيم والمبادئ الدولية، كما يجب احترام حقوق الإنسان.

تعلق سورينام أهمية كبيرة على مبادئ القانون الدولي، التي بموجبها التزمنا بالامتناع عن التدخل الانفرادي في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

ذلك أمر ضروري أيضا لتحقيق السلام والأمن الدولي والازدهار الدائم لجميع الدول والمناطق والشعوب. ونعتقد أن السبيل الوحيد لإيجاد ثقافة السلام والعدالة هو عن طريق الحوار، وبناء توافق الآراء، وتسوية النزاعات عن طريق التفاوض. ويتطلب الاستقرار السياسي الدائم احترام

أود أن أشيد بالأمين العام المنتهية ولايته، السيد بان كي - مون، على إنجازاته في قيادة المنظمة على مدى السنوات العشر الماضية، وعلى مساعيه المتواصلة من أجل إعادة تنظيم الأمم المتحدة. ونثني بشكل خاص على جهوده الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والتزامه بتحسين أحوال معيشة الفئات الضعيفة والنهوض بالمرأة. إن حكومة جمهورية سورينام وشعبها يتمنيان الكثير من النجاح للأمين العام في مواجهة تحدياته الجديدة والمستقبلية.

وإذ نواصل مداولاتنا ونتخذ القرارات بشأن المسائل ذات الصلة فيما يتعلق بالبرنامج العالمي، يواجه العالم أزمات خطيرة مالية واقتصادية وبيئية وسياسية. وهذا الوضع يتناقض مع ما يلزم من أجل تحقيق التنمية المستدامة لجميع الأمم، ألا وهي السلام والاستقرار السياسي والديمقراطية وإمكانية الاستفادة الجميع من موارد كوكبنا.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق من كثرة التحديات والتحديات التي تواجه العالم الآن في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وهي تشمل الركود الاقتصادي العالمي والتباطؤ الاقتصادي اللذين تسببا في انخفاض النمو والإنتاجية؛ تفاقم التفاوتات التي تسبب في زيادة العنف وعدم الاستقرار السياسي والتدهور الاجتماعي؛ الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب؛ والابتكار الرقمي والتكنولوجي.

وتضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ البشر في صميم التنمية. إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الطموحة يتيح لنا الفرصة للنضال من أجل نظام عالمي عادل كي يتحقق السلام، وعلاقات القوة المنصفة في العالم، والاستقرار السياسي والاجتماعي، فضلا عن المساواة في توزيع الثروة والفرص للجميع. وهذا يعني أنه في نهاية المطاف يمكن تحقيق القضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

وترتبه الخصبه عرضة لمخاطر ارتفاع مستويات سطح البحر، فإن جهود التنمية المستدامة في سورينام مهددة بشكل خطير.

ومع ذلك، فإننا لا نزال على استعداد للإسهام في الحد من غازات الاحتباس الحراري وتنفيذ سياسات أكثر طموحا. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع القيام بذلك بمفردنا، ولذلك فإننا لا ندعو المجتمع الدولي إلى وضع آليات للدعم التقني والمالي ضمن الأطر المالية القائمة فحسب، ولكن أيضا لإتاحة تمويل جديد وإضافي من أجل دعم البلدان النامية كبلدنا. وسيسمح لنا ذلك بتنفيذ سياسات وبرامج التكيف الأساسية وتعويض الخسائر والأضرار وتطوير التكنولوجيا وحماية الإنتاج الغذائي والأمن الغذائي.

إن عواقب التباطؤ الاقتصادي العالمي بادية في جميع أنحاء العالم وسورينام لم تسلم منها. وفي مواجهة انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية التي نصدرها، اضطررنا العام الماضي إلى تنفيذ برنامج للتكيف والإصلاح فرض علينا اتخاذ تدابير مواءمة صعبة لكنها ضرورية. وبغية ضمان أن تجري المواءمة بسلاسة وتأمين المساعدة التقنية لبرنامجنا الإصلاحي، وقعت حكومة سورينام اتفاق استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي في أوائل عام ٢٠١٦. وفي ضوء النتائج الإيجابية التي تحققت في فترة قصيرة من الوقت، فإننا نؤكد مجددا عزمنا على مواصلة العمل بالتعاون الوثيق مع الصندوق، بهدف ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وإجراء الإصلاحات المؤسسية والقانونية اللازمة لاستعادة النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

ونحن على ثقة بأنه نظرا لمواصلة أسعار السلع الأساسية الدولية انتعاشها بشكل ثابت، وبفضل المنح والقروض الميسرة التي تمكننا من الحصول عليها، من خلال علاقاتنا الثنائية الودية وشركائنا المتعددي الأطراف، وكذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية، مثل مصرف التنمية الكاريبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الإسلامي للتنمية، سيعود مسار التنمية في بلدي إلى مساره الصحيح في غضون السنتين القادمتين.

الديمقراطية ومبادئها. ولا بد من التمسك بالتقاليد الديمقراطية، ويجب الاعتراف بشرعية الحكومات المنتخبة ديمقراطيا، طوال فترة ولايتها.

وتتمثل المسألة المدرجة منذ أمد بعيد في جدول أعمالنا الدولي في نضال الشعب الفلسطيني. إن سورينام تؤيد الحل القائم على دولتين بالنسبة لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي اللازم لتنميتهم. وفي منطقتنا من العالم، أمريكا الجنوبية، نرحب باتفاق السلام التاريخي المقرر توقيعه اليوم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. حيث أنه يدعم مبادئ التعايش والتعاون والاحترام، ويعزز وضع منطقتنا في نصف الكرة الغربي كمنطقة سلام، على النحو المعلن في عام ٢٠١٤ خلال مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونرحب أيضا بالعملية الجارية من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيسهم في زيادة تعزيز السلام والاستقرار والوحدة والتنمية في الأمريكتين. وسواصل دعم دعوة المجتمع الدولي لكي ترفع الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

إن درجات الحرارة العالمية ومستويات سطح البحر في ارتفاع، والقمم الجليدية تذوب وانبعثات غازات الدفيئة لا تتجه بعد إلى التناقص. وبغطاء حرجي يزيد على ٩٠ في المائة من مساحتها، ومعدل إزالة للغابات لا يتعدى ٠,٠٢ في المائة، فإن سورينام هي إحدى البلدان القليلة ذات الانبعاث الكربوني السلي في العالم. ويجعلها حجمها وعدد سكانها الصغيرين نسبيا، حيث تبلغ مساحتها ١٦٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وعدد ٥٥٠ ٠٠٠ نسمة، عرضة بوجه خاص للتحديات البيئية العالمية والصدمات الاقتصادية الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، وبوصفها بلدا من البلدان ذات المناطق الساحلية المنخفضة وأغلبية سكانه

للتنمية. ويرمز انتخاب ممثل دولة جزرية صغيرة نامية لرئاسة هذه الهيئة، لحتمية الإجراءات العالمية والإسهام الذي ينبغي لجميع الدول الأعضاء القيام به، بغض النظر عن حجمها أو اقتصادها أو دينها أو ديمغرافيتها، وذلك لضمان مسار النمو المستدام والتنمية البشرية والحياة على الأرض.

واسمحو لي أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفه، معالي السيد ماغتر ليكيتوفت، ممثل الدانمرك، الذين واصل كرئيس للجمعية في دورتها السبعين النهوض بمستوى رفيع من الشفافية والمساءلة. وتم تحت قيادته، إحراز تقدم ملحوظ في اتجاه تنشيط أعمال الجمعية العامة، وحدد أعضاؤها تماما الأولويات التي يعتبر اتخاذ إجراءات بشأنها ضروريا، من أجل إرساء مسارنا المشترك في اتجاه عام ٢٠٣٠.

ويشمل نطاق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، التحديات المتعددة التي تواجه رفاهنا الجماعي وطول عمر حضارتنا.

من الواضح أن تحديات عصرنا - من الأخطار الوجودية التي يسببها تغير المناخ بلا هوادة، إلى التهديدات الخبيثة للعنف والتطرف والإرهاب، إلى أزمات التشريد القسري وانتشار الأمراض المعدية والعلل، مثل الإيبولا وحمى شيكونغونيا وفيروس زيكا - تتجاوز بكثير حدود الجغرافيا والديمغرافيا وبالتالي تقلل من فعالية الاستجابات الانفرادية. بيد أنه على الرغم من خطورة التهديدات التي نواجهها بشكل جماعي، فالأمر الأكثر إلحاحا هو الفرصة المتاحة لأمننا المتحدة لرسم المسار لنمو وازدهار مجديين وعالميين من خلال تعميق شراكتنا وتعاوننا. فمن شأن هذا النهج أن يسمح بعكس الأنماط الحالية لعدم المساواة وانعدام الأمن وأن يحول ظروفنا الجماعية إلى ظروف تعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

ويكمن المسار صوب ذلك التحول في إنشاء شراكات مجدية ومبتكرة من أجل تيسير التنفيذ الكامل والشامل

ولذلك، فإننا نشكر جميع الذين قدموا لنا المساعدة في السنوات الأخيرة، ونرحب أيضا بالمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في المشاركة في تنميتنا المستقبلية. إن سورينام بلد غني بالعديد من الموارد الطبيعية ويتيح فرصا ممتازة لعمليات الإنتاج الخارجية. ونحن ندرك أنه سيتعين علينا استغلال مواردنا تجاريا إذا أردنا استدامة النمو الاقتصادي لدينا، وتنويع اقتصادنا، ويشمل ذلك التحول من الاعتماد الكامل على المعادن وتطوير قطاعات جديدة، مثل الصناعة الزراعية والسياحة.

وبغية تحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي واستقرار دولنا وشعبونا، يتعين علينا القيام بمساعي مشتركة وتوافقية، فضلا عن زيادة التعاون والحوار. وقد ثبت أن أهمية تعدد الأطراف ضرورية لإجراءاتنا المنسقة. إن سورينام تدرك الدور البارز الذي تقوم به الأمم المتحدة في كفالة التنمية الدائمة والسلام، وتتعهد بالتزامنا الثابت بعمل المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد دينيس موزيس، وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد موزيس (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لمخاطبة الجمعية، التي تتألف من دول مكلفة بمهمة تحديد الطريق قدما، فيما يخص طائفة من المسائل التي تؤثر على تنميتنا ورفاهنا الجماعيين.

واسمحو لي أولا أن أتقدم بالتهاني لرئيس الجمعية العامة، باسم حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو، على انتخابه لقيادة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. إن انتخابه يأتي بعد عام تقريبا من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) الذي التزم من خلالها المجتمع الدولي بتغيير نهجه في مجال التنمية لتصبح تنمية محورها الإنسان، وتركز على الكوكب، وترتكز على مبدأ الاستدامة، وتؤيد اتباع نهج متوازن عبر الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

ذلك، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو ملتزمة بتنفيذها تنفيذاً كاملاً بتعميم مبادئ الاستدامة على كامل طيف سياستها.

ويدعو دفع خطة عام ٢٠٣٠ للتحوّل العالمي، مع عدم ترك أحد وراء الركب، إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز نوعية الحياة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة بشكل منهجي. ومن بين هذه الفئات النساء والفتيات والأشخاص ذوي القدرات المتفاوتة، الذين حرّموا تاريخياً من الحصول العادل على الفرص والتنقل الذي كان من شأنه ضمان مشاركتهم في المجتمع بوصفهم شركاء على قدم المساواة مع الرجال وتعزيز نوعية حياتهم وسعادتهم، بل وكذلك حياة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل. ومما يدعو للأسف الشديد أن النساء والفتيات والأشخاص ذوي القدرات المتفاوتة، ما يزالون محرومين من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في أنحاء كثيرة من العالم. فالنساء لا يتلقين أجراً متساوياً عن العمل المتساوي ويحرمن على نحو منهجي من الحصول على التعليم وتحقيق كامل إمكاناتهن كبشر وكمواطنين.

وتظل ترينيداد وتوباغو ملتزمة برفع مستوى المعيشة والرفاه لجميع أعضاء المجتمع الوطني وتعزيز النظام التعليمي وتحسين تقديم الرعاية الصحية وتوفير مستوى أعلى من إمكانية الوصول والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ظل ذلك الالتزام منذ أمد بعيد يمثل موقف حكومة ترينيداد وتوباغو التي سنت عدة قوانين ووضعت سياسات وتدابير أخرى ترمي إلى تشجيع وتعزيز دور النساء والفتيات في المجتمع وإسهامهن العام في التنمية الوطنية.

ويتمثل أحد التحديات الحاسمة في عصرنا في معالجة مسألة تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة العالمية. وعلى الرغم من ضآلة مساهمة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ترينيداد وتوباغو، في انبعاثات الكربون المطلقة على الصعيد العالمي، فإن عدم تخفيف آثار تغير المناخ يمثل تهديداً لوجودنا. ويتوقف

لأهداف التنمية المستدامة. وتتطلب حتمية القيادة في عصرنا إيجاد توازن مناسب بين المصلحة القومية والمنفعة العالمية وأن نعتمد، بناءً على ذلك، نهجاً تعاونياً عميقاً وبناءً لنقش مستقبل من الرخاء لجيلنا وللأجيال المقبلة. ولذلك فإنني أشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة مرة أخرى، في هذه المناقشة العامة بشأن الموضوع المختار باقتدار "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا"، لتبادل منظورات حكومة ترينيداد وتوباغو، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، كشريك مسؤول وملتزم بالسعي المتعدد الأطراف إلى تحقيق مستقبل مستدام.

لقد شاركت ترينيداد وتوباغو، قبل أكثر من عام بقليل في ذات هذه القاعة، الأعضاء الآخرين في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة والشاملة، التي بشرت بمرحلة جديدة من تعزيز تعددية الأطراف سعياً إلى تحقيق هدف مشترك. وتلزم هذه الخطة الرائدة - تعززها روح تضامن عالمي متجددة - كل منا على العمل مع الآخرين في تعاون دولي وشراكة لتحسين حياة بني البشر تحسبنا عميقاً من دون تمييز أو تمييز.

إننا جميعاً الآن مكلفون - وقد اعتمدنا هذه الخطة - بتحديد أفضل السبل للمضي قدماً من أجل تفعيلها وتنفيذها، وفقاً لظروف كل منا المحلية. تضع حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو المبادئ المكرسة في الخطة في قلب خطتها الإنمائية الوطنية: "ترينيداد وتوباغو، رؤية عام ٢٠٣٠"، كدليل على التزامها المطلق بتحقيق الهدف الشامل لخطة عام ٢٠٣٠ والتنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة. وتنسجم خطتنا الوطنية رؤية عام ٢٠٣٠، وهي حالياً في مراحل إعدادها النهائية، مع أهداف التنمية المستدامة. وتسلم ترينيداد وتوباغو بأن خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة عمل تحويلية من أجل الناس والكوكب والازدهار عن طريق السلام والشراكة. وبناءً على

لتشجيع الاستثمار وإيجاد فرص عمل في التكنولوجيات المتجددة والنظيفة في النقل والقطاعات الصناعية. وقد سعت الحكومة بجدية نحو تبني استراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي، وهي استراتيجية تعمل كذلك على تعزيز قدرة ترينيداد وتوباغو على الصمود أمام الصدمات الخارجية في الأسواق العالمية. وتواصل ترينيداد وتوباغو استكشاف تدابير ابتكارية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وقدرتها على استمرار اندماجها على نحو سليم في الهيكل المالي والتجاري العالمي.

تقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن الجهود الإنمائية الوطنية بحاجة إلى أن تدعمها بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال أنشطة الأعمال التجارية والمالية الدولية والتعاون الإنمائي الدولي والتجارة الدولية. بيد أن مسألة إنهاء المؤسسات المالية أو تقييدها لعلاقات المصارف المراسلة في منطقة الجماعة الكاريبية زرع استقرار القطاعات المالية للدول الأعضاء في منظمنا وعطل التقدم الاقتصادي والنمو في المنطقة. فوقف المصارف الدولية لعلاقات أعمال المصارف المراسلة، على الرغم من امتثال الجماعة الكاريبية لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال والمنتدى العالمي بشأن الضرائب التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يقوض جهودنا الرامية إلى بناء شراكة عملية حقيقية من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو تنضم إلى شركائها في الجماعة الكاريبية في دعوة المصارف الدولية إلى الانخراط في التعاون مع الدول الأعضاء المتأثرة لاستعادة العلاقات المالية العادية بين المصارف المحلية والأسواق الدولية.

وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلّم بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة سلمية وآمنة ومستقرة خالية من الحرب والتزاع. والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعنف والقرصنة والاتجار بالأشخاص والجرائم الإلكترونية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل

وجود دولنا الجزرية وقدرتها على البقاء في المستقبل، على الطابع الملح للاستجابة العالمية وطموحها لعكس الاتجاه غير المستدام بالفعل للارتفاع في درجة الحرارة العالمية. وبالتالي، فإن ترينيداد وتوباغو تشارك المجتمع الدولي في تأييد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ كعلامة على الأمل في المستقبل. ونود بصفة خاصة أن نشدد على أن الاتفاق يعطي الأولوية لضرورة اتخاذ إجراء عالمي بشأن مسألة تغير المناخ البالغة الأهمية، وهذا نهج يمثل - بالنسبة لنا - ضرورة حتمية إذا كان لنا أن نحظى بفرصة لتجنب الآثار الأكثر خطورة.

وقد أشار اعتماد اتفاق باريس إلى العالم، على حد قول الأمين العام بان - كي مون، بأن "روح التعددية قوية". ويجب أن تستمر تلك الروح في المضي بنا قدما صوب التبكير ببدء نفاذ الاتفاق وتنفيذه. وتمشيا مع هذا الشعور، شاركت ترينيداد وتوباغو ١٧٤ من الدول الأعضاء الأخرى في التوقيع على اتفاق باريس في نيسان/أبريل. وتدرك ترينيداد وتوباغو أن المحادثات المتعلقة باتفاق باريس تركز الآن على بناء زخم صوب التبكير بدخوله حيز النفاذ. وتحقيقا لهذه الغاية، تتناول حكومة ترينيداد وتوباغو بنشاط مسألة التصديق.

كما تتطلع ترينيداد وتوباغو إلى إجراء مداولات في الدورة الثانية والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في مراكش، بالمغرب، وإلى العمل من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس ودعم التعاون الدولي بشأن التخفيف والتكيف والامتثال على نطاق يضمن بقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود ١,٥ درجة مئوية.

وعلى الرغم من أن اقتصاد ترينيداد وتوباغو يعتمد إلى حد كبير على صناعات الهيدروكربون والبتروكيماويات، فإننا ملتزمون بالعمليات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبناء على ذلك، وضعت الحكومة حوافز

تلك المبادرات بالكامل مع التوجهات في سياستنا العامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويبدو من المناسب أنني أخطب الجمعية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، اليوم العالمي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وترينيداد وتوباغو تود أن تشدد على أن استخدام الخيار النووي ستكون له عواقب إنسانية وخيمة وغيرها من العواقب المدمرة على شعوب العالم. لذلك، نكرر دعوتنا إلى إخلاء كل مناطق العالم من الأسلحة النووية، ونحن فخورون بالانتماء إلى المنطقة التي كرست أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم بموجب معاهدة ثلاثيولوكو.

وترينيداد وتوباغو تعتقد اعتقاداً راسخاً أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونأسف لأنه، بعد ٤٦ عاماً من بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال المجتمع الدولي غير قادر على إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي. والدمار المتبادل المؤكد، الذي لا مفر منه مع استخدام الأسلحة النووية، لا يمكن أن يكون وسيلة لتسوية النزاعات بينما يموت المقاتلون ومئات الملايين من البشر خارج مسرح الحرب بالتأكيد. ومن هذا المنطلق، تواصل ترينيداد وتوباغو دعمها بقوة للدعوة إلى اتخاذ تدابير فعالة بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك بدء مفاوضات بشأن صك دولي لحظر الأسلحة النووية وإزالتها.

وترينيداد وتوباغو تشعر بقلق بالغ إزاء العدد المتزايد من أعمال العنف المتطرف في شتى أنحاء العالم والتهديد الذي تشكله لقيمتنا المشتركة للديمقراطية والسلام والتسامح واحترام كرامة الإنسان. ولئن كان من المهم التعامل مع التطرف العنيف من منظور أمني، ينبغي ألا نغفل أو نرفض العلاقة بين التطرف العنيف والتنمية. ومازلنا نشعر بالقلق إزاء التوجه العالمي حيث

كلها تحدياً كبيراً لأمن الدول كافة، وبالأخص الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن واقع تجربة ترينيداد وتوباغو، كدولة جزرية صغيرة نامية، والجماعة الكاريبية ككل، فإن تلك التحديات تقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، مما يهدد سبل عيش شعوبنا وسيادة القانون. كما أن تلك التهديدات يمكن أن تؤثر على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعلى الصعيد الدولي، تؤيد ترينيداد وتوباغو، جنباً إلى جنب مع الجماعة الكاريبية، معاهدة تجارة الأسلحة تأييداً تاماً، بهدف منع العنف المسلح في المنطقة وتحرير الكثيرين من البطش الفتاك المرتبط بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير منظم. ومنذ عام ٢٠١٠، قدمت ترينيداد وتوباغو ورعت قرار الجمعية العامة ٣٣/٦٨ بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وذلك للتشجيع على مشاركة المرأة في كل عمليات صنع القرار بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

إن ضمان الأمن والصحة والتنمية الاجتماعية لشعبنا ما فتئ يمثل أولوية رئيسية لترينيداد وتوباغو. وشأننا شأن كثيرين آخرين، لم ينج بلدنا من آثار الاتجار غير المشروع بالمخدرات والعلل المرتبطة بها. وقد أدركنا أنه في سياق التنمية المستدامة، لا يمكن فصل التنمية المستمرة لشعبنا عن انتشار ذلك الاتجار غير المشروع ومشاكله المصاحبة. ومن المعترف به على نطاق واسع أن مشكلة المخدرات العالمية واقتصاد المخدرات غير المشروعة لديهما القدرة على زعزعة استقرار الدول الهشة بطرق مختلفة. وللتعامل مع المشكلة، تستخدم حكومة ترينيداد وتوباغو خططها للتنمية الوطنية في إطلاق مبادرات للتخفيف من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي هي سبب ونتيجة للمشاكل المرتبطة بتعاطي المخدرات والاتجار بها. ويتم موازنة

ذلك عاجلاً وليس آجلاً، حتى تتمكن من الوفاء بولايتها بالكامل وبشكل مناسب كمحكمة عالمية.

وترينيداد وتوباغو تقع في منطقة عرضة بدرجة عالية للمعدل غير المسبوق الحالي لفقدان التنوع البيولوجي البحري وأثر الممارسات غير المستدامة على البيئة البحرية، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة التي تجرى في النظم الإيكولوجية البحرية في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وعليه، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو تتطلع إلى أن يعتمد، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، صك دولي ملزم قانوناً بشأن مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ونرى أن وضع اتفاق جديد للتنفيذ بموجب تلك الاتفاقية من شأنه أن يرسى أساساً لتحقيق التنمية المستدامة وحماية التراث المشترك للإنسانية وإدارته بشكل مستدام لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

وفيما يتعلق باعتمادنا في العام الماضي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر A/70/PV.4)، فقد أكدت ترينيداد وتوباغو أن أحد الأركان الأساسية للخطة المتكاملة للتنمية المستدامة يتمثل في استحداث نظام متعدد الأطراف مهياً استراتيجياً لتسهيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. والشراكات التي تقوم بها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم توفر وسيلة لتعبئة وتبادل المعارف والخبرات والموارد المالية والتكنولوجية من أجل دعم جهود البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

ومع ذلك، لا تزال البلدان النامية ذات الدخل المتوسط تتعامل مع وضع يجعلها غير مؤهلة للمساعدة الإنمائية الدولية بحكم ذلك الوضع، في حين أنها تتعامل أيضاً مع نقاط هشاشة كونها دولة جزرية صغيرة نامية. وهذه في الواقع مشكلة حيث أن تصنيف بلدنا في وضع المتوسط الدخل - استناداً إلى نصيب

يسقط الشباب ضحية للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة، سواء من خلال التجنيد عبر شبكة الإنترنت أو أشكال التبشير الأخرى. ولمعالجة هذه المشكلة بكل الفعالية الممكنة، فإننا نتشاطر الرأي القائل بضرورة أن تتضمن استراتيجيات مكافحة الإرهاب تهئية بيئات مؤاتية تدعم تمكين الشباب. وهذا النهج الجامع يمكن أن يساعد على إشراكهم في الدعوة إلى أهداف طموحاتنا الجماعية، مما يقلل من بريق الجماعات المتطرفة.

وترينيداد وتوباغو ملتزمة ببناء إطار عالمي فعال لهيكل استراتيجي للأمن الجماعي يعالج الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية السلبية التي تؤدي إلى التطرف العنيف، بما في ذلك الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان وضعف الحوكمة. كما يجب دعم هذا الإطار من خلال نظام قانوني دولي متين يمكن الجميع من العيش بحرية وبكرامة، دون خوف من الاضطهاد، ويتيح للجميع حماية متساوية أمام القانون، قولاً وفعلاً. ووجود إطار متين للقانون الدولي يمكن أن يحمي الجميع من أعمال العنف وجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وترينيداد وتوباغو، البلد الذي كان يقف في طليعة جهود إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، من خلال العمل الرائد للراحل آرثر روبنسون، رئيس الوزراء والرئيس السابق، تبقى ملتزمة بكل حزم بدعم ولاية المحكمة الجنائية الدولية وهدفها الأساسي - أي المساعدة على وضع حد للإفلات من العقاب لمرتكبي أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي والمساعدة على منع وقوع مثل تلك الجرائم البشعة. وترينيداد وتوباغو تفر بأهمية المحكمة الجنائية الدولية وشرعيتها في تعزيز سيادة القانون وتشجيع احترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام المستدام والمزيد من التنمية للدول، وفقاً للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولكل تلك الأسباب، نحث البلدان التي لم تعترف بعد بولاية المحكمة على أن تفعل

الاقتصادي التجاري والمالي المفروض على كوبا قريبا، نظرا لما يمثله من تحديات كبيرة لقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

ومنذ اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) لم يُبدل جهد يذكر للمضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن. وما تزال ترينيداد وتوباغو تشعر بالقلق إزاء التقدم المحدود الذي شهدته المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٨. وبالتالي، نحث جميع الدول الأعضاء على العمل معا بروح من التوافق ولما فيه صالح جميع الدول، لتحقيق إصلاح مجلس الأمن بغية تمكينه من التصدي بشكل أفضل الحقائق الراهنة بما يؤدي إلى تحسين أداء الأمم المتحدة وفعاليتها.

وأود أن أعرب - باسم حكومة وشعب ترينيداد وتوباغو - عن أعمق مشاعر التقدير لمعالي السيد بان كي - مون، الذي تنتهي ولايته بصفته الأمين العام الثامن للمنظمة بنهاية هذا العام. فقد بادر السيد بان بإدخال الكثير من التغييرات والإصلاحات الشاملة في الأمانة العامة لجعل المنظمة هيئة دينامية وأكثر قدرة من ذي قبل على الاستجابة للاحتياجات والتحديات التي تواجه عضويتها المختلفة. وفي وقت تصاعد فيه الإرهاب الدولي وازدادت فيه الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات حاسمة بشأن تغير المناخ، علاوة على تزايد الانتقادات المتعلقة بفعالية الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام، فقد اكتسبت الجهود الواضحة والقيادة الفعالة التي أبدتها في تشكيل مستقبل تعددي أهمية بالغة. وليس اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس سوى مجرد مثالين على سجل منجزات استثنائي، ناهيك عن مبادرته الرائدة في وقت سابق من هذا العام إلى عقد أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني بالتعاون مع حكومة تركيا في مدينة اسطنبول الجميلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رامينغ (جزر البهاما).

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس إلا - يحرم ترينيداد وتوباغو من الوصول إلى المساعدات الإنمائية الدولية التي يمكن أن تعزز جهودنا لتسريع تنميتنا المستدامة والاجتماعية. هذه هي التجربة المشتركة للجماعة الكاريبية، بل وغالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية. نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن نظام الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يدعمه نهج متعدد الأبعاد للمساعدة الإنمائية يكون أكثر مواءمة للأولويات الوطنية والاحتياجات الخاصة.

وإذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤمن جازمة أنه ما من تنمية مستدامة بلا سلام - وإذا ما توفرت لدينا جميعا النية للوفاء بوعدها بالأنا نددع أحدا يتخلف عن الركب - يتعين على المجتمع الدولي إذاً أن يجد حلاً للتزاع والتوترات التي طال أمدها والأزمات الإنسانية التي تحدث في كل مكان في العالم.

لا تزال ترينيداد وتوباغو تشعر ببالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم حقيقي نحول حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وإذا تسلّم حكومة بلدي بحقوق الشعب الفلسطيني فضلا عن حقوق إسرائيل، فإنها ما فتئت تعرب عن تأييدها للتسوية التفاوضية بما يشمل حل الدولتين.

وتشعر ترينيداد وتوباغو أيضا بالقلق إزاء استمرار النزاع الحدودي بين غيانا وفترويلا. وبالنظر إلى أن البلدين قد حافظا تاريخيا على علاقة ودية وتعاونية بينهما، فإننا نرى أنه ينبغي لكليهما أن تنخرطا في العمل البناء معا لأجل التوصل إلى تسوية سلمية وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويسرّ المجتمع الدولي أنّ تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا قد بدأ يحرز تقدما. وستظل ذكرى الزيارة التاريخية الأولى لرئيس الولايات المتحدة إلى هافانا منذ الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ باقية في أذهان الشعب الكوبي والعالم على مدى الأجيال، وما تزال ترينيداد وتوباغو متفائلة باستمرار العلاقة المتنامية بين البلدين بحسن نية، فضلا عن تفاؤلهما برفع الحصار

تحيات السيد جون بومبه جوزيف ماغوفولي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي لم يتمكن من حضور جلسة اليوم بسبب مشاغل ملحة في البلد، بما في ذلك التصدي لآثار الزلزال المدمر الذي حدث مؤخرا في شمال غرب تنزانيا. وهو يجدد التزام تنزانيا بإزاء الأمم المتحدة ومثلها، ويتمنى للجمعية العامة النجاح في مداولاتها.

وأود، باسم شعب جمهورية تنزانيا المتحدة وحكومتها، أن أهنئ الرئيس على انتخابه لقيادة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ويعرب وفد بلدي له ولفريقه عن تمنياته بفترة ولاية ناجحة وهما يتراسان جدول أعمالنا الجماعي العالمي. وتتعهد تنزانيا بدعمها وتعاونها معه في الاضطلاع بواجباته ومسؤولياته. ونود أيضا أن نشيد بسلفه، السيد موغنس ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، على جهوده التي لا تكل في الحفاظ على الزخم اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أؤكد للجمعية دعم تنزانيا المستمر لالتزامنا المشترك بالتصدي للتحديات العديدة التي تواجه العالم، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الفقر والظلم وتغير المناخ والتطرف العنيف. وتعوّل جمهورية تنزانيا المتحدة على قيادة الرئيس في حشد جهود العالم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. الآن وقد وُضع إطار المؤشرات العالمية، فإن علينا ضمان تنفيذ الخطة بصورة فعالة. ونرحب بالموضوع الذي اعتمده الدول الأعضاء لهذه الدورة للجمعية العامة "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا". ونذكر أنه خطة عمل طموحة وأنه لا يزال هناك الكثير على المحك. ونسلم بضرورة تكثيف الجهود الوطنية إن أردنا تنفيذ هذه الخطة.

لقد عملنا في تنزانيا على إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، واتخذنا - بالتعاون مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة - خطوات عديدة

وإذ تواصل الأمم المتحدة البحث عن خلف له، ترى ترينيداد وتوباغو أنه يجب أن يتحلى الأمين العام المقبل بأعلى معايير الكفاءة والزاهة الممكنة وأن يكون ذا قدرات قيادية ومهارات دبلوماسية لا جدال فيها. وإن من مسؤولية الأمين العام المقبل المساعدة في تحقيق التوقعات الاستثنائية المتضمنة في أهداف التنمية المستدامة لأجل التصدي للتحديات الناشئة عن الهجرة القسرية للاجئين والتطرف العنيف، فضلا عن مسؤوليته عن تحويل الأمم المتحدة إلى مؤسسة عالمية فعالة وقادرة على الوفاء بمسؤولياتها.

وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية عن تنفيذ الدفعة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتغيير عالمنا. وفي ذلك الصدد، تؤكد ترينيداد وتوباغو مجددا التزامها بالميثاق ومبادئه. وسنواصل العمل عن كثب مع أسرة المجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة لجميع البشر. وفي حين تتباين ملامحنا وننطق بألسن مختلفة ونواجه تحديات مختلفة، فإن البشرية بأسرها تتشاطر بداية ومستقبل مشتركين. وبعبارة الأمين العام السابق كوفي عنان:

"فتحت سطح الدول والأمم والأفكار واللغة، يكمن مصير الأفراد المحتاجين من بني البشر. وستكون تلبية احتياجاتهم مهمة الأمم المتحدة في القرن المقبل".
ولتكن استجابتنا معا صدى لكل الأجيال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوغسطين فيليب ماهيغا، وزير الخارجية وشؤون شرق أفريقيا والتعاون الإقليمي والدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أنقل إلى الجمعية

للمرأة وتوليها أدوار القيادة. وإن لم تكن لديها القدرة على تحقيق دخلها الخاص، تواجه المرأة عوائق كبيرة أمام بلوغ مستويات أعلى من التعليم والحصول على الرعاية الصحية والاستقلال الذاتي اللازم للمشاركة في الحياة السياسية. فالنساء يمثلن، جماعياً وعالمياً، أكثر من نصف الموارد البشرية والمهارات والمواهب المتاحة للبشرية في مجتمعاتنا.

وتترانيا ملتزمة بتعزيز تمكين المرأة على جميع المستويات. ونسعى جاهدين إلى إشراك المزيد من النساء في القطاع الرسمي من خلال الدعوة وبرامج بناء القدرات. وقمنا بالتخلص من القوانين والسياسات التمييزية بهدف تمكين المرأة، بما في ذلك من خلال إصلاح القوانين الخاصة بملكية الأراضي لتمكين الجميع من الإرث وتحقيق المساواة في الحصول على الأراضي. وتواصل تترانيا العمل على تحسين تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار. وشهدت الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠ انتخاب ١٢٦ امرأة، وبحلول عام ٢٠١٥ ارتفع هذا العدد إلى ١٤٢، ما يمثل نسبة ٣٦,٩ في المائة من جميع البرلمانين في البلد. وخلال انتخابات عام ٢٠١٥، اختار الرئيس ماغوفولي أول نائبة لرئيس جمهورية تترانيا المتحدة على الإطلاق، والتي تصادف أنها تشارك أيضاً في مبادرة الأمم المتحدة لتمكين المرأة. وهذا يؤكد من جديد تصميم بلدي على أن يرى المزيد من النساء في المناصب الرئيسية لصنع القرار، ومواصلة توسيع نطاق هذه المبادرات لتمكين المرأة في تترانيا. كما تتزايد ملكية النساء أنفسهن لهذه العملية.

إن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة يسلم بأن الفساد يقوض الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر وعدم المساواة بين الجنسين. فهو يمنع الوصول إلى الخدمات العامة ويفرض ضغوطاً على الأسر الفقيرة للحصول على حقوقها في الوصول إلى تلك الخدمات. ولهذا، شنت حكومة تترانيا حرباً على الفساد عن طريق تعميم الشفافية والمساءلة والفعالية في تقديم الخدمات من قبل المؤسسات العامة. ووضعنا آليات للنهوض بالمعايير الأخلاقية والتأكد من أن شاغلي الوظائف العامة

لضمان تنفيذها بطريقة فعالة على الصعيد الوطني. وقد استرشد تقريرنا الوطني الثاني لخطة التنمية الخمسية، الذي بدأ في حزيران/يونيه وموضوعه "تعزيز جهود التصنيع لأجل التحول الاقتصادي والتنمية البشرية"، فضلاً عن استراتيجية زنجبار الجديدة المعنية بالحد من الفقر للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، بالنتائج التي حققتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ على حد سواء. وهما إطاران أساسيان في جهودنا الرامية إلى تحسين رفاه التترانيين وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

وعلى الرغم من جهودنا الوطنية، وتنظيم حملة كبيرة لتعبئة الموارد المحلية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، فقد تعلمنا أنه لا يمكننا وحدنا تحقيق تلك الأهداف الطموحة في الوقت المناسب. فلا غنى عن الجهود الفردية والجماعية على الصعيد المحلي والوطنية والدولية. وعلينا واجب على الصعيدين الدولي والإقليمي للوفاء بالتزاماتنا وفقاً للهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - باعتبارهما من حقوق الإنسان الأساسية - أصبحا الآن موضوعاً مقبولاً ودائماً في سعي البشرية إلى تحقيق المساواة والعدالة، ومعياراً لقياس التقدم الاجتماعي، وهدفاً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة. فالمشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة في أدوار القيادة وصنع القرار تعزز الديمقراطية والمساواة وتنشط الاقتصاد. وهذا هو جوهر الهدف ٥.

علاوة على ذلك، ولئن كان تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في المجتمع هدفين هامين بحد ذاتهما، فإن لهما أهمية حيوية للحد من الفقر وتعميم التعليم وتحسين صحة الأم والطفل وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. كما أن التنمية الاقتصادية أداة استراتيجية لتوسيع نطاق المشاركة السياسية

وعندما تولى الرئيس ماغوفولي مهام منصبه، جعل التعليم الابتدائي والثانوي بالمجان لجميع الأطفال. وخصصت الحكومة أكثر من ٢٦٣ بليون شلن لتزاي لتغطية التكلفة الكاملة لضمان مجانية التعليم الابتدائي والثانوي للجميع، لتبرهن على التزامها بتوفير التعليم المجاني والجيد للشعب. والهدف من ذلك ضمان وفائنا بالغاية ٤-١ من الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، التي تقضي بأن تكفل الدول "إتمام جميع البنات والبنين مرحلي التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمناسب والجيد".

إن تغير المناخ ينتظر أن يقوض الجهود الوطنية للحد من الفقر. فالخسائر البشرية والطبيعية والمالية والاجتماعية وخسارة رأس المال المادي الناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ تسبب قلقا بالغا لتزانيا التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، جعلنا التكيف مع تغير المناخ أولوية وطنية. وتحسباً لآثار تغير المناخ، أعدنا برنامج عمل وطني للتكيف وخطط تكيف وطنية لاحقة لتزانيا، تستهدف تحديد الإجراءات الفورية والطويلة الأجل للتصدي لتغير المناخ من خلال استراتيجيتنا الوطنية المعنية بتغير المناخ.

ووجدنا الأمل في أن يوفر الصندوق الأخضر للمناخ والصناديق الأخرى الموارد المالية اللازمة لتلبية متطلبات التكيف، حيث إن عدم توافرها يقيد الوفاء بالالتزامات الوطنية. وتبين تقديراتنا المتواضعة أننا بحاجة إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنويا لمعالجة الآثار الواضحة بالفعل لتغير المناخ. ولذلك، من المهم لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تعزز الجهود الرامية إلى معالجة العوائق التي تعترض الموارد المالية التي تقدمها هذه الصناديق. فذلك من شأنه تمكين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من الحصول على الموارد اللازمة على وجه السرعة وبدون شروط.

وقد كان اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ حدثاً تاريخياً حقاً. وعند التصديق على الاتفاق، قدمت تزانيا

يدركون أن مسؤوليتهم الرئيسية تتمثل في توفير خدمات جيدة ومناسبة للجمهور العام. وأستكملنا تلك الجهود من خلال تعزيز الوعي العام بشور الفساد. ولكن الجهود الوطنية الرامية إلى كبح الفساد لا يمكن أن تحقق نتائج مستدامة دون دعم من المجتمع الدولي. وعلى البلدان المتقدمة النمو إخضاع مستثمريها والشركات المتعددة الجنسيات للمساءلة لضمان سداد الضرائب المستحقة عليهم. وبغية الإسهام في تمويل التنمية في بلدنا، يجب أيضاً أن يكونوا على استعداد لإعادة الأصول والأموال التي ينهاها بعض القادة والأفراد عديمي الضمير من البلدان النامية ويخفونها في حسابات في الخارج.

وجميعنا يعي ما للشباب من أهمية كبيرة في تنمية أي بلد. فهم ليسوا قادة الغد فحسب، بل هم شركاء اليوم أيضاً. وتجاهلهم يمكن أن يؤدي إلى كارثة، حيث يسهل استدراجهم لممارسة أنشطة تضر بالمجتمع، مثل الاتجار بالمخدرات والانضمام إلى الجماعات المتطرفة الأصولية والخلايا الإرهابية. ولأن الشباب يشكلون نسبة كبيرة من سكاننا، فإننا نتخذ تدابير لتمكين تلك المجموعة المهمة، التي نؤمن بأنها سوف توارز جهودنا الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتحقيقاً لتلك الغاية، أنشأنا صندوق تنمية الشباب الذي قدم حتى آذار/مارس من هذا العام ما مجموعه ١,٦ بليون شلن تزاياي إلى ٢٨٤ من مجموعات الشباب. ولذلك، ندعو الشركاء في التنمية إلى استكمال جهودنا في نفس المضمار.

وتوفير التعليم الجيد والشامل للجميع من أولويات حكومة تزانيا. فنحن نؤمن بأن التعليم من أقوى الأدوات المؤكدة لتحقيق التنمية المستدامة، ونعمل بلا كلل لضمان أن يحصل الجميع، بنات وبنين، على التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً. وقامت الحكومة بتعديل مناهجها الدراسية لتحسين تقديم التعليم الجيد القادر على تلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نوجه استراتيجيتنا وسياستنا التعليمية للوصول إلى الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان، بمن فيهم الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

الإرهابيون وغيرهم من الجماعات المتطرفة التي انتشرت في جميع أنحاء العالم في فقدان أرواح الآلاف من الأبرياء وتدمير الممتلكات. ولا تزال هذه الأعمال تقوض الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتتعاون ترازيا مع المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذا التهديد العالمي، وقد اتخذت عدة خطوات عملية، بما في ذلك سن قانون منع الإرهاب لعام ٢٠٠٢، ولوائح منع الإرهاب لعام ٢٠١٤، وقانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٦، والتعديل الذي أدخل على القواعد التنظيمية لمنع غسل الأموال لعام ٢٠١٣. كما تم تفعيل وحدة الاستخبارات المالية في وزارة المالية لمكافحة تمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، تنسق جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها وكالاتنا. وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن ترازيا - وشرق أفريقيا ككل - تشكل جزءا من الاستراتيجية والخطة العالميتين المتعلقةتين بالإرهاب.

وفي حين نقوم بتعزيز إطارنا القانوني وقدراتنا على مواجهة هذا الخطر، لا نزال نعزز التعاون الدولي في التعامل مع الإرهاب. وإن لم نتخذ تدابير حازمة الآن، فإننا نخاطر بما أُنجزناه من خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. إن الإرهاب الدولي لديه استراتيجية كبرى لا تعترم حجب وتكبير شرق أفريقيا فحسب، بل وغرب أفريقيا وشمال أفريقيا أيضا، قبل التوجه نحو الجنوب الأفريقي. وهذا يشكل تهديدا خطيرا يجب أن ندركه وتتصدى له بصورة جماعية من جانب المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بموضوع النزاعات الإقليمية في أفريقيا، يساور ترازيا القلق إزاء النزاع الدائر في بوروندي وأثره، بما في ذلك الخسائر في الأرواح والأضرار التي تلحق بالممتلكات وتشريد الأشخاص. وقد كانت ترازيا أحد البلدان المضيفة للاجئين الفارين من بوروندي بشكل متقطع. وتستضيف حاليا أكثر من ١٦٥ لاجئ بوروندي ممن غادروا بسبب النزاع الأخير.

مساهماتها المقررة المحددة وطنيا بشأن التكيف والتخفيف على السواء. بموجب اتفاق باريس، وكانت من بين أوائل البلدان التي تقوم بذلك. وكان هذا دليلا على التزامنا الثابت بالوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بحماية الكوكب والبشرية بصفة عامة. وتشمل مساهماتنا المقررة كلا من التكيف والتخفيف في سياق رؤيتنا للتنمية الوطنية. ومن خلال الإسهام بأكثر من ٤٨ مليون هكتار من الأراضي الحرجية، وهو أكثر من ٥٤ في المائة من أراضينا، تكون ترازيا قد قدمت بالفعل إسهاما كبيرا في المجتمع العالمي فيما يتعلق ببالوعة الكربون. ومع ذلك، يقلقنا أن مساهماتنا المحددة وطنيا كمجتمع عالمي لا تصل إلى الأعداد الجماعية التي من شأنها جعل العالم مكانا آمنا للبشرية. فالبلدان التي تتحمل قدرا أكبر من المسؤولية ولديها القدرة يجب أن تأخذ زمام المبادرة بخفض انبعاثاتها، وإلا فسيكون لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ أثر محدود للغاية، إن كان له أي أثر أصلا.

ولم نتج ترازيا من مشكلة المخدرات العالمية. فالالتجار غير المشروع بالمخدرات من المناطق الأخرى يعبر حدود بلدنا، ويظل البعض منها في مجتمعاتنا. وقد تعهد رئيس بلدنا خلال الخطاب الذي ألقاه في الدورة الحالية للبرلمان بالتزام قوي بمكافحة المهربين والمتجرين بالمخدرات بصورة غير مشروعة. وفيما يتعلق بالتصدي لمسألة الإحرام الدولي، فسيكون تقديم التجار الرئيسيين إلى العدالة ضمن الأولويات على جدول أعماله. وفي ضوء الإدراك الواضح لأن الفساد يشكل عائقا أمام مكافحة هذا الخطر، فإننا عازمون على التصدي لكلا الشريين بصورة متزامنة. وسيظل عزمنا راسخا لا يتزعزع، وستواصل الحكومة تعزيز الرقابة على تجارة المخدرات واستخدامها. ونحن بحاجة إلى التعاون الدولي في مكافحة هذه الجرائم الدولية.

إن الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في عام ١٩٩٨ على السفارة الأمريكية في دار السلام تمثل مأساة لا يمكن لشعبنا أن ينساها. وقد تسببت زيادة وتيرة الهجمات التي يشنها

دولا أعضاء في الأمم المتحدة، يجب أن نضمن تطبيق ما نتداوله ونتفق بشأنه.

إن الجزاءات الانفرادية وإجراءات الحظر المفروضة على البلدان تمثل عقبة أمام التنمية وتؤثر على المدنيين الأبرياء. وبينما نرحب باستئناف العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا، فإننا لا نزال نكرر موقفنا المؤيد للرفع التام للحظر من أجل تحسين حالة شعبي البلدين.

والرفع المبكر للجزاءات والحظر سيعزز العلاقات لتحقيق المنفعة المتبادلة بين الطرفين، الولايات المتحدة وكوبا.

ونشهد حاليا عملية جديدة لاختيار الأمين العام المقبل. ونرحب بجلسات الاستماع التي تنظمها الجمعية العامة لجميع المرشحين. فقد أظهرت العملية أنه يمكن اختيار الأمين العام الجديد بطريقة شفافة وديمقراطية من قبل جميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، يرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم أكثر من اسم واحد إلى الجمعية العامة للتصويت. وبالإضافة إلى ذلك، تود تترانيا أن تؤكد مجددا على قرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في دورته العادية السابعة والعشرين، الذي عقد في تموز/يوليه، بأنه ينبغي لعملية اختيار الأمين العام أن تحترم مبدأ التناوب الجغرافي وأن تراعي التوازن بين الجنسين. وسوف ترسل عملية اختيار الأمين العام في عام ٢٠١٦ إشارة واضحة، وهي أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هم أيضا مستعدون وراغبون في الشروع في إصلاح مجلس الأمن. وسوف تعزز هذه العملية مصداقية الأمم المتحدة وستشرع في إصلاحات مجلس الأمن والجمعية العامة التي طال انتظارها.

وفي الختام، تود تترانيا أن تشيد إشادة خاصة بالأمين العام بان كي - مون وفريقه، اللذين سنتهي فترة ولايتهما في نهاية عام ٢٠١٦. فتحت إشراف السيد بان كي - مون، الذي كان قدوة في قيادته للمنظمة، تمكنا وبكل أمانة من معالجة القضايا العالمية التي تتراوح من تغير المناخ إلى التنمية والسلام

وتعمل الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا بجد لضمان عودة السلام إلى بوروندي. ونعتقد أنه في ظل القيادة القديرة لفخامة السيد كاغوتا يوييري موسيفيني، رئيس أوغندا، بصفته وسيطا، وفخامة السيد بنجامين ويليام مكابا، الرئيس السابق لتزانيا، بصفته ميسرا، ستستعيد عملية السلام - التي عادت الآن على المسار الصحيح - قوتها السابقة بحيث تصبح شاملة قدر الإمكان وتنجح عاجلا وليس آجلا.

وتنضم تترانيا إلى المجتمع الدولي في إدانة الاستئناف الأخير للتزاع في جنوب السودان. وقد قوضت الحالة التقدم الذي أحرزناه نحو تسوية التزاع وإعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث تقوم تترانيا وجنوب أفريقيا بدور هام. وندعو أطراف التزاع في جنوب السودان إلى مواصلة العمل معا في الجهود التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الرامية إلى إحلال السلام. ونأمل أن تظل الآثار الإيجابية لاتفاق السلام الذي توصلت إليه الهيئة في آب/أغسطس ٢٠١٥ سائدا وأن يمكن عملية السلام من التحرك بسرعة وبنجاح.

وبصفتها الرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا، عقدت تترانيا مؤتمر قمة استثنائي في وقت سابق من هذا الشهر لمعالجة المأزق السياسي المستمر والأزمات الأمنية في كل من بوروندي وجنوب السودان. ويحدوني الأمل في أن يقوم كلا البلدين أولا بتنحية مصالحهما الوطنية جانبا، ولا سيما شعبيهما، وأن يقوما بإنهاء التزاعات. وندعو المجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذه القضايا، مع ترك القيادة لجماعة شرق أفريقيا. ويجب أن يستمر القلق إزاء هذه التزاعات ليس فقط من جانب أفريقيا بل ومن جانب بقية العالم أيضا، حيث إنها تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

وقد اعتمد مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات عديدة تتطلب الاهتمام والعمل بشأن فلسطين والصحراء الغربية. ويقوض عدم تنفيذ هذه القرارات مصداقية المنظمة. وبوصفنا

تكن هذه المحاولة غير ناجحة. ولم يكن بالإمكان أن تكون غير ذلك. وربما إنه من الصحيح أن التاريخ يعلمنا شيئا هنا. إن آثار تلك المحاولة كانت رهيبية تدمير الدول، والصراعات الملتهبة، والإرهاب الكبير، والتحركات الواسعة للناس في شكل الهجرة. ونتيجة لذلك، ومن حيث السياسة، فالعالم الآن هو في فترة انتقالية. غير أننا لا نعلم ما نحن مقبلون عليه.

ويجب علينا أيضا النظر في العامل الاقتصادي. وفي هذا السياق، كان هناك دائما تضارب بين الدولة والسوق، على الأقل منذ وقت الثورة الصناعية. ولا شك في أن المنافسة المتوازنة والصحية مفيدة للتقدم الاقتصادي والحد من الفقر وعدم المساواة. غير أن هذا التوازن قد اختل في العقود الأخيرة. وقد هيمنت السوق وأحيلت الدولة إلى المرتبة الثانية. وحدث ذلك لأنه كان الهدف الذي سعى إليه ما يسمى برأس مال الشركات، الذي هيمن على الحياة في البلدان المتقدمة الرائدة. وماذا منحتنا هذه السوق الحرة؟ إن الأقلية - وهي المناصرة الحقيقية لرأس مال الشركات - قد حققت الثروة الأكبر. وولم يجلب رأس مال الشركات للآخرين كافة أي شيء إلا المعاناة والمشاكل.

ومن المهم أيضا أن السوق قد ساهمت بشكل خطير في تفاقم التحديات البيئية التي يواجهها العالم. فالسوق لا يساورها القلق إزاء أي شيء عدا فيما يخص الربح. وبماذا تهتم السوق فيما يخص موضوع البيئة؟

إن المشاكل ذات الطابع الاجتماعي ربما لا تكون واضحة لعامة الجمهور. وفي الوقت نفسه، فهي لا تقل جدية وخطورة عن التحديات التي نواجهها في المجالين السياسي والاقتصادي. فنحن نشهد تزايد الفجوات الاجتماعية والثقافية في العالم، ومشاكل الهوية ماثلة بقوة. ونتيجة لذلك فنحن ننفق المزيد من الوقت نناقش فيه أساسا المسائل الروحية. ولا شك في أن هناك أسبابا مفهومة لظهور الثقافة المضادة في بلدان مختلفة قبل

والأمن. وإذا ما كان هناك تأخير في معالجة مسائل أخرى، فإنه على الأقل قام بوضعها على جدول أعمال الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى أن يستأنف الأمين العام الجديد العمل حيث تركه بان كي - مون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فالنتين ريباكوف، نائب وزير الخارجية في جمهورية بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): قبل سنة، أعطى قادة العالم الضوء الأخضر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذه الوثيقة هي الآن دليلنا المشترك للسنوات الخمس عشرة المقبلة. وفي تاريخ المنظمة، كانت هناك مبادرات كبرى مماثلة. وللأسف، ظل بعضها حبرا على الورق، مثل فكرة إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد قبل ٤٠ عاما. ويجدوني أمل كبير في ألا يصيب الخطة الحالية مصير مماثل. ومع ذلك، فإن هذه المخاوف موجودة. والمشكلة الرئيسية هي أن العالم يفتقر إلى الاستقرار العام، مما يعني أنه ليست هناك ثقة في ما سيحصل في الغد، وليست هناك ثقة في أن العالم يتطور وفقا لترتيب رشيد ومنطق سليم. وتؤدي الحروب والتراعات والتحديات عبر الوطنية المتزايدة إلى شعور بالفوضى، الفوضى التي تقترن بالترابط غير المسبوق والتقدم العلمي والتكنولوجي. وبعبارة أخرى، نحن نعيش في ظروف من الحقائق المتناقضة.

فكيف أصبحت الفوضى منافسا خطيرا لعملية عولمة إيجابية؟ أعتقد أن هناك ثلاثة أجوبة على هذا السؤال - سياسية واقتصادية واجتماعية. فمن الناحية السياسية، نشأت المشاكل لأن ما يسمى بالمنتصرين في الحرب الباردة لم يريدوا إدماج الخاسرين في نظامهم. وعلاوة على ذلك، وكما كان الحال في الحرب العالمية الأولى، حاول المنتصرون فرض إرادتهم على المهزومين وقاموا من جانب واحد بإجراء التغييرات العالمية الشاملة التي أثرت على الجميع، وليس على أنفسهم فقط. ولم

الفوضى والعنف. ثانياً، ينبغي أن يكون النظام العالمي الجديد جامعاً. وهذا يعني أن جميع الدول، دون استثناء، ينبغي أن يكون لها صوت - صوت حقيقي وليس مجرد مظهري. ثالثاً، أنا على اقتناع تام بأن النظام الجديد لا يمكن أن يفرض. بل لا بد أن نتعهده بالرعاية. وعندئذ سيعتبره السياسي والمواطن العادي نظاماً عادلاً.

من حيث الاقتصاد، فإننا نشهد توجهات إيجابية، وخاصة فيما يتعلق بإعادة إنشاء التوازن بين الدولة والسوق. والأزمة المالية والاقتصادية في العقد الأخير أظهرت فشل أفكار السوق الحرة. ونتيجة لذلك، نشهد في جميع أنحاء العالم إعادة إنشاء دور الدولة في الشؤون الاقتصادية وتعزيزه. ومن الأهمية أن يستمر هذا التوجه. وبيلاروس ظلت ملتزمة في الماضي دائماً بفكرة الدولة القوية، وخاصة في المسائل الاقتصادية، ونعترم مواصلة انتهاج هذه السياسة في المستقبل. تلك رغبة الشعب البيلاروسي، التي عبر عنها بوضوح في حزيران/يونيه في مجلس الشعب البيلاروسي.

في سياق الاقتصاديات، ثمة توجه مهم آخر يتمثل في تحقيق التكامل الإقليمي. وقد بدأت التكتلات الإقليمية تقوم بدور مستقل إلى حد ما - وهو الدور الذي كان حتى وقت قريب حكراً على الدول. ولأن هذا فيما يبدو هو التوجه الحالي، ثمة حاجة ملحة لإنشاء آليات لتعاون العمليات الإقليمية على غرار تلك التي أنشئت للدول. وبيلاروس، كمشارك نشط في عدد من عمليات التكامل الإقليمي، لا تزال ملتزمة بما للغاية. ولدينا مصلحة كبيرة في تعزيز تلك العمليات، ونحن على اقتناع راسخ بأن التعاون مع المبادرات الإقليمية الأخرى سيسهل تلك المهمة. ويمكن تلخيص نهجنا في "الاندماج المتكامل". وللمساعدة على تنفيذ هذا المفهوم، سنعقد قريباً مؤتمراً في مينسك بشأن اتفاق التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة.

نصف قرن. وهناك أيضاً شرح لكيفية قيام هذه الظاهرة بتغيير العلاقات الاجتماعية في الغرب، ولا سيما في مجالات الأخلاق والقيم الأخلاقية والأسرة. بيد أن هناك أمراً غير منطقي وهذا هو السبب في أنه ينبغي لهذه التغييرات أن تؤثر على بقية العالم. فلماذا يقوم الذين قبلوا بالتغييرات بفرضها على الآخرين الذين كانت لهم سياقات تاريخية مختلفة والذين لم يكن لمجتمعهم بالتالي أي سبب يدعو إلى اعتماد تغييرات مماثلة؟

إن فهم أسباب بروز عالم غير مستقر ومليء بالتناقضات مهم بالتأكيد. وهذه هي الخطوة الأولى صوب العمل. وبالتالي، ماذا علينا أن نفعل من أجل تغيير السياق العالمي السليبي؟ من الناحية السياسية، يجب أن نفهم بوضوح المقصد الذي نريد الوصول إليه من الفترة الانتقالية الحالية. وما هو النظام العالمي الجديد الذي نسعى إلى بنائه؟ ولكن قول ذلك أسهل من فعله. وفي هذا السياق، لا يسعني إلا أن أقتبس المفكر المتميز إيمانويل كانط، الذي قال إن

”بناء نظام دولي عادل وسلمي هو المهمة الأكثر صعوبة من كل المهام، وإن الحل الأمثل أمر مستحيل.“

ولدينا جميعاً أفكار حول كيفية تغيير العالم، ولكن تلك الأفكار مختلفة ويتعين علينا جميعاً التضحية بشيء ما إذا ما أردنا أن نحقق التغيير نحو الأفضل. وستعكس النتيجة القاسم المشترك الأذن، ولكن هذا أمر لا مفر منه.

وأنا لست بصدد محاولة التنبؤ بحقيقة ما سيكون عليه هذا النظام العالمي الجديد من حيث الشكل والمضمون. أود فحسب أن أركز الاهتمام على مبادئ ثلاثة نراها أساسية لبناء هذا النظام العالمي.

أولاً، النظام الجديد يجب أن تقوده الدول. إذ تظل الدول، كما كانت دائماً، هي الأطراف الفاعلة الرئيسية في الحياة الدولية. وحيثما تكون الدول غير موجودة أو ضعيفة، تعم

العالم والتغلب على الفوضى المتزايدة. وأنا على اقتناع بأن ذلك ممكن، وأن الأمم المتحدة بشراء خبرتها يمكنها مساعدة الدول في ذلك المسعى. وعلى أي حال، من المهم أن تعمل الأمم المتحدة على التنفيذ العملي لهذه الخطة عوضاً عن إقحام نفسها في تحقيق الاستفادة المثلى والتزامن وكتابة التقارير كالمعتاد. ومن المهم أن نقر بأن الأمانة العامة لا تعمل دائماً في تناغم مع الدول الأعضاء. ونأمل أن يتغير الوضع إلى الأفضل في ظل الرئيس الجديد لمنظمتنا.

جدول الأعمال الجديد للأمم المتحدة، مثل السياق العالمي الحالي، يحمل لنا تحديات حمة. وعند النظر إلى آفاق تنفيذها، أدعو الجميع إلى الاسترشاد بكلمات الأمين العام الثاني، السيد داغ همرشولد، الذي قال:

”إياك أن تقيس ارتفاع الجبل قبل أن تبلغ قمته. وعندئذ، ستري كم أنه كان منخفضاً.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كاليب أوتو، رئيس وفد جمهورية بالاو.

السيد أوتو (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن فخامة السيد تومي إسانغ ريمغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو، يشرفني أن أدلي بالملاحظات التالية في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

في البداية، تود بالاو أن تهنيئ سعادة السيد بيتر تومسون على انتخابه لإدارة أعمالنا خلال الدورة الحادية والسبعين. ونحن على ثقة من أنه سيرقى إلى مستوى التحديات العديدة وسيكون مبعث فخر لجزر المحيط الهادئ. ونتعهد له بالدعم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن خالص امتناننا للسيد ماغتر ليكتوف لقيادته الممتازة خلال العام السابق. وستذكر رئاسته قرين دفاعه عن المشاركة والشفافية.

ونحن نشارك الدول الأخرى في المحيط الهادئ في تقديم أحر تهانينا إلى فيجي إذ جلبت إلى جزر المحيط الهادئ من ريو

أخيراً، وفيما يتعلق بالحاجة إلى العمل في المجالين الاجتماعي والثقافي، فلنبداً بحقيقة بسيطة للغاية. فكلنا مختلفون نتيجة مجموعة من العوامل المختلفة - الجغرافيا والمناخ والحروب والأوبئة والأديان وغير ذلك كثير. وهذه العوامل هي التي جعلتنا مثلما نحن اليوم. والتقاليد والثقافة لا يمكن تغييرهما. ولديهما القدرة على التوحيد. فهما، في إقليم معين، يوحدان بين من ماتوا هناك ومن يعيشون هناك الآن ومن لم يولدوا بعد. ولذلك، من الواضح أن فرض خياراتنا على بعضنا البعض مسعى خاطئ وبلا طائل.

والحوار هو ما نحتاجه في هذه الحالة، سواء كان الحوار لفهم الآخر أو كهدف في حد ذاته. وينبغي أن يكون الحوار عملية مستمرة تساعد على إيجاد أرضية مشتركة بين النهج الاجتماعية والثقافية المختلفة وتعطي نتيجة إيجابية.

وإذا نظرنا في مفهوم الأسرة، على سبيل المثال، نحن في بيلاروس ملتزمون بقيم الأسرة التقليدية، بينما في بلدان أخرى قد يكون هناك اعتراف بأنماط متنوعة للأسرة. ونحن نعتبر أن الفرد جزء من الأسرة. ومع ذلك، فقد يرى آخرون أن الأسرة تنتمي إلى الفرد. ولسنا بحاجة إلى أن يثبت كل منا للآخر صواب نهج معين. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن نتفهم لماذا نتخذ مواقف مختلفة. فهل يمكن أن تفضي نهجنا المختلفة إلى نوع من النتائج الإيجابية؟ أعتقد أن ذلك ممكن.

إن جمهورية بيلاروس ترى أن ثمة فرصة لمعالجة هذه النهج في اجتماع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٧، حيث سيقترح مشروع قرار بشأن دور الأسرة في منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولدينا جميعاً مصلحة في خوض معركة فعالة ضد هذا التحدي. علينا أن نفكر معاً بشأن كيفية جعل الأسرة قادرة على المساعدة في هذا المجال، حتى وإن كان مفهومنا للأسرة مختلفاً.

وإذا كانت الدول الأعضاء تريد حقاً تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنها تحتاج إلى استعادة الاستقرار في

وتنضم بالاو إلى أسرة الأمم لتدين التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويساورنا القلق إزاء مسألة السلام والاستقرار في منطقة المحيط الهادئ على المدى الطويل. فقرب بالاو من موقع الإطلاق يعرضنا للخطر على نحو خاص. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك حتى يتسنى لنا التقدم خطوة أخرى صوب التزع الكامل للسلاح النووي.

ولا يزال أثر تغير المناخ من حيث ارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، وتواتر وشدة العواصف يشكل تهديدا وجوديا لبالاو وللدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. وقد شاركت بالاو بنشاط في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وكانت أحد البلدان التي دعت بقوة إلى جعل الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة هدفا قائما بذاته بخصوص تغير المناخ. وتفخر بالاو بأن تكون ثاني دولة بعد فيجي، من الدول الـ ٦٠ التي صدقت على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مما يرفع عدد مجموع التصديقات إلى حوالي ٤٨ في المائة من الأعضاء، في حين يقتضي إدخال الاتفاق حيز النفاذ نسبة ٥٥ في المائة من الدول الأعضاء. وتشجعنا الدول الـ ١٣٠ التي وقعت على الاتفاق، ونحن على ثقة أنه بحلول نهاية السنة سوف يبدأ الاتفاق بالعمل لصالحنا جميعا.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن متفائلون بأنه سيتم تعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن تغير المناخ والأمن. وسيوفر هذا التعيين روابط عمل فعالة بين الأمين العام والجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن المسائل التي تتناول السلام والأمن الدوليين، الناشئة عن تغير المناخ.

ولا بد من عدم ادخار أي جهد لضمان أن يظل ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي دون ١,٥ درجة مئوية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتاح الموارد المالية والتكنولوجية

دي جانيرو أول ميدالية ذهبية أولمبية من نوعها. ونغتتم هذه الفرصة كذلك للثناء على شعب البرازيل وشكره لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية الحادية والثلاثين بنجاح. وبالاو تؤمن بقوة الرياضة كأداة مهمة للتمكين من تحقيق التنمية المستدامة، وقد أسهمنا في فكرة إدراج الرياضة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما يرد في الفقرة ٣٧ من تلك الوثيقة. وقوة الرياضة في إعلاء شأن الروح الإنسانية تجلت في السماح لفريق يتألف من اللاجئتين بالمنافسة في دورة الألعاب الأولمبية في ريو. ونهنئ فريق اللاجئتين والبرازيل والرياضة لترجمة الكلام عن الشمولية إلى فعل.

وقبل عام واحد، بدأنا خطابنا إلى الجمعية العامة (انظر A/70/PV.28)، بذكر أننا نعيش في أوقات عصيبة وإن كانت تبشر بالأمل. وإذ نجتمع اليوم، ما زالت مخاطر تغير المناخ والتزاع العالمية قائمة. وثمة تحديات أخرى، مثل تلك التي يشكلها تدفق المهاجرين واللاجئين، فضلاً عن الإرهاب والتطرف العنيف، غدت أكثر بروزاً، حاملة معها الضرر النفسي واليأس. كما أن معالجة قضايا مقاومة مضادات الميكروبات والتجارب النووية باتت مسائل ملحة.

وفي خضم تلك التحديات، ما زالت لدينا أسباب للتمسك بالأمل. فالاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، المعقود مؤخراً، أتاح لنا فرصة لاستكشاف السبل لمعالجة هذه المسألة، ونحن ننتظر بفارغ الصبر صدور التقرير بشأن هذا الاجتماع.

ونثني على سفير المكسيك غوميث كاماتشو على عمله الممتاز بشأن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات (القرار ٣/٧١). ونحن على ثقة بأن هذا الإعلان سيكون حافزا للقيام بإجراءات تلمس الحاجة إليها في جميع وكالات الأمم المتحدة وفي الميدان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تعزز المحمية السياحة في بالاو، التي تشكل المحرك الرئيسي لاقتصادنا. والأهم من ذلك، ستمكنا من أن نترك محيطا صحيا وإرثه لأطفالنا والأجيال القادمة.

وبالإضافة إلى تيسير تحقيق الهدفين ١٣ و ١٤، إن زيادة الدخل المتأتي من السياحة ستسمح لنا بتقديم الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي، وكفالة الأمن الغذائي. وسوف تسمح لنا بمعالجة الأهداف الأخرى، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع، وتحسين الصحة، بما في ذلك معالجة انتشار الأمراض غير المعدية، وتعزيز التعليم، وبناء قدرات أكثر قوة على الصمود للمجتمعات المحلية، وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير قدرة أقوى وأكثر فعالية على مواجهة الكوارث. وستمكن أيضا من معالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم المصابون بالأمراض العقلية. وإحدى النتائج الهامة التي نريدها من خطة عام ٢٠٣٠ هي تعزيز الصحة العقلية والرفاه لجميع مواطني بالاو.

وستتوقف نجاح المحمية البحرية الوطنية في بالاو إلى حد كبير على ما سيحدث في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، إذ أن الأرصدة السمكية وصحة التنوع البيولوجي ليست لها حدود محددة. ولذلك فبالاو ممتنة لأنه، وفقا للقرار ٢٩٢/٦٩، يتم النظر في اتفاق التنفيذ الجديد من خلال مفاوضات اللجنة التحضيرية الرامية إلى التوصل إلى نظام عالمي شامل لتحسين معالجة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ويجدون الأمل في أن اللجنتين التحضيريتين ستواصلان إحراز تقدم إيجابي نحو إبرام اتفاق تنفيذ قوي. وسوف يسهم ذلك إلى حد كبير في الإنجاز الناجح لأهداف المحمية البحرية الوطنية في بالاو.

وللشراكات الحقيقية والدائمة أيضا أهمية حاسمة لنجاح مبادرة المحمية. فرصد ومراقبة هذه المنطقة الشاسعة أمر صعب

للدول الجزرية الصغيرة النامية ولجميع من هم في أمس الحاجة إليها.

إن أربعة عشر عاما فترة قصيرة لكي نحقق خلالها الأهداف الـ ١٧ لخطة عام ٢٠٣٠، ولهذا السبب نتشاطر الشعور بالإلحاح المعرب عنه بعبارة "قوة دفع" في موضوع الدورة الحادية والسبعين للأمم المتحدة: "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا". وهناك حاجة ملحة إلى تحويل عالمنا في وجه التأثيرات الخطيرة لتغير المناخ، والصراعات العالمية التي أسفرت عن هجرة اللاجئين غير المسبوقة، والفقر الذي تفاقم بسبب الثغرات الهائلة في استخدام الموارد وملكيته. وهناك حاجة إلى قوة دفع - إما الانطلاق بسرعة أو تجاوز ما وصلنا إليه حتى الآن. وإن قوة الدفع ضرورية حقا إذ أننا قد فقدنا بالفعل عاما من التنفيذ.

وفي بالاو نحن نعمل حاليا على دمج الأهداف الـ ١٧ في خططنا الوطنية والقطاعية حتى تتمكن من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة شاملة. وكجزء من ذلك الجهد، اتخذنا مبادرة تمثل بالنسبة لنا طريقا ملموسا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: المحمية البحرية الوطنية، التي بدأنا تنفيذها في عام ٢٠١٥.

وتخصص المحمية البحرية الوطنية بوصفها منطقة حظر للصيد والجمع ٨٠ في المائة من مجموع منطقتنا الاقتصادية الخالصة - وهي مساحة تزيد على نصف مليون كيلومتر مربع من محيطنا. والمحمية البحرية الوطنية في بالاو مبادرة تستند إلى الممارسة التقليدية للحفظ تدعى "بول"، والتي تفرض وفقا اختياريا على استغلال الموارد المتناقصة بهدف السماح لها بتجديد نفسها. ولذلك، سوف تتيح المحمية البحرية الوطنية الفرصة لمحيطنا لاستعادة عافيته وتجديد أرصدته السمكية وتحقيق التقدم في تجديد التنوع البيولوجي داخله. ومن خلال تعزيز الأنشطة القائمة على المحيطات مثل الغطس والغوص والتجديف والسباحة ورياضة صيد إفراج المصيد، سوف

مع العالم. ولذا، ينبغي لها أن تشارك في الاجتماعات والآليات والأطر الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والشراكات الاقتصادية المتعددة، في جملة أمور.

وعندما نتكلم عن المشاركة في خطة عام ٢٠٣٠ وعن الاستفادة منها فنحن نفكر بعناصر تمكين إنجازها. وبناء على ذلك، وبالإضافة إلى الإشادة باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، سندعو إلى رفع الحظر حتى يتوفر لكوبا الموارد التي تحتاج إليها للوفاء بأهدافها الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، ننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى حل ملائم للمشكلة في بابوا الغربية من خلال حوار مجد وبناء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بهاتاراي (نيبال).

وقبل أن أختتم بياني، سأكون مقصرا إن لم أعرب، باسم بالاو، عن تقديرنا العميق للأمين العام بان كي - مون. فهو أول أمين عام يقوم بزيارة منطقة المحيط الهادئ، ولم يتذبذب في رغبته في كفاءة معالجة التهديدات الوجودية لأضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد حققنا تحت قيادته، من بين أمور أخرى، اتفاق باريس، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن نتمنى له وأسرته التوفيق في مساعيهم المستقبلية.

وقد قال الأمين العام بان كي - مون مرارا:

”إننا أول جيل يمكنه أن يضع حدا للفقر وآخر جيل يمكنه أن يعمل على وقف تغير المناخ“.

ونحن نتفق معه في الرأي ونحبيه على خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، اللذين، إذا ما نفذتا بفعالية، سيساعدان على إنهاء الفقر وتغير المناخ، على التوالي. وينبغي لعزمنا على أن لا يتخلف أحد عن الركب أن يكون بشأن أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة وأولئك الذين يمكنهم أن يقدموا المساعدة. يتطلب التصدي لتغير المناخ وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ الإرادة السياسية والعزم وتخصيص الموارد وحسن النية. لا مجال للعراقيل السياسية.

جدا في الوقت الذي نواجه فيه قيودا شديدة في مواردنا المالية والتكنولوجية والبشرية. وهذا يعزز أهمية الهدف ١٧ وأهمية الشراكات الحقيقية والدائمة التي دُعي إليها بقوة في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعروفة أيضا باسم مسار ساموا. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نوصي بأن ننظر جميعا في التوكل على الرب في عملنا: فهو الولي الأمين والحقيقي والدائم الوحيد.

وقد كانت بالاو محظوظة إذ لديها العديد من الأصدقاء والشركاء الإنمائيين الذين قدموا لنا المساعدة في مبادرة محميتنا البحرية الوطنية، وفي جهودنا في مجال الطاقة المتجددة وفي أنشطتنا في مجال التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نود الإشادة مع الامتنان بالشراكات القوية التي حظينا بها مع الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا، والاتحاد الأوروبي، وإيطاليا، والهند وتايوان. ونحن ممتنون بشكل خاص للمساعدة التي سبق أن قدموها لنا للمحمية البحرية، وفي مجال تغير المناخ وفي المجالات الأخرى للتنمية.

وقد قدمت جمهورية الصين - تايوان - المعونة التي ساعدتنا على تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، ونحن نتطلع إلى استمرار تلقي الدعم منها بهدف تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ونحث منظومة الأمم المتحدة على إشراك تايوان في عمليات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وإتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وسوف نحتاج إلى جميع الموارد التي يمكننا حشدنا، وسوف يتطلب ذلك مشاركة كل مواطن عالمي لكي نحصل على قوة الدفع التي تلزمنا لكي نكون ناجحين. ويجب ألا يشير شعار ”عدم تخلف أي أحد عن الركب“ إلى الفوائد فقط، ولكن أيضا إلى عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكانت الخطة عالمية من حيث وضعها وهي عالمية في أهدافها التحويلية. ويجب عليها أن تكون عالمية في تنفيذها. وأخيرا، إن لدى تايوان قدرات تقنية في مجالات عديدة يمكن تقاسمها

إن البشرية تجد نفسها على أعتاب تحقيق ما لا حد له من حيث إحداث فرق حقيقي لجميع شعوب العالم. وفي حين نشرع في هذه الرحلة التعاونية الجديدة، فإنه بإمكان زحمتنا المستمر أن يكون حافزا للتغيير الإيجابي. فنحن بحاجة إلى مؤسسة لا تخشى من التغيير وقادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يتردد صدى مصطلحات من قبيل الشمول، والحلول التوفيقية، والمساواة في جميع أرجاء المنظمة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أكرر دعوة سيشيل إلى إصلاحات عادلة داخل هذه القاعة، بينما نجدد التزامنا بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة.

إن الموضوع المختار للمناقشة العامة لهذا العام، "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا"، يذكرنا بالطابع الملح للحظة الراهنة. وفي سياق التغيير والتحول، اضطلعت الأهداف الإنمائية للألفية بدور هام وحاسم، تمثل في إطلاق دعوة تمس الحاجة إليها لكي تعمل الدول على تحسين سبل عيش الضعفاء والمهمشين في المجتمع من خلال التصدي للفقر في أشكاله العديدة، وفي الوقت نفسه تعزيز حقوق الإنسان والاستدامة البيئية.

وتفخر سيشيل بتحقيقها لمعظم الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، ولا تزال حريصة على الوفاء بمسؤوليتها في الحفاظ على الزخم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. نعم، نحن نعترف بأنه قد أحرز تقدم على الصعيدين الوطني والدولي، لكننا ندرك أيضا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

في سيشيل ينعكس هذا الاعتراف في دفعنا إلى إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية. ومع ذلك، أعتقد أن الطريق إلى التحول ليس طريقا يمكن السير عليه بمفردنا. والهدف

وأذكر ما قاله الأمين العام في بيانه عند افتتاح الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وفيما يتعلق بموضوع العراقل، قال،

"كثيرا ما رأيت عرقلة قلة من البلدان - بل بلد واحد فقط أحيانا - مقترحات حظيت بالتأييد على نطاق واسع ...، وقد شهدت مرارا وتكرارا كيف تعرقل إجراءات أساسية وأفكار جيدة..."

"فهل من الإنصاف في هذا القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بالتعقيد أن تكون لبلد واحد أو بضعة بلدان كل هذه السلطة غير المتناسبة وأن تجعل من علمنا رهنا في العديد من المسائل الهامة؟"

"ويحق للجمهور العالمي أن يتساءل عما إذا كانت هذه هي الطريقة التي ينبغي بها أن تعمل هذه المنظمة التي لطالما عقدنا عليها آمالا وتطلعات كبيرة واستثمرنا فيها كثيرا". (A/71/PV.8، صفحة ٣-٤).

وفي هذا السياق، تؤيد بالاو إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك توسيع فئة العضوية الدائمة لتشمل مقعدين لأفريقيا ومقعدا واحدا للدول الجزرية الصغيرة النامية. فإما أن ينهض جيلنا لمواجهة التحديات أو سيحكم عليه بمواجهة حسرة الأجيال المقبلة. بوسعنا أن نختار. وقد أظهرت بالاو الاختيار الذي اتخذته بالفعل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماري - لويز بوتر، رئيسة وفد سيشيل.

السيدة بوتر (سيشيل) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى الذين هنا والسفير بيتر طومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. كما أشكر السيد ماغتر ليكيتوفت على التزامه وقيادته القوية كرئيس للجمعية العامة في دورتها السبعين.

يشغلان حيزًا دائمًا في أذهان شعبنا. فنحن عرضة لعواقبه المدمرة ليس كمجرد متفرجين، بل من خلال التجربة المباشرة، الأمر الذي يؤثر على أسرنا ويهدد سبل عيشنا. ومعالجة آثار تغير المناخ هي بالتالي جزء أساسي من المناقشة، لأنها تنطوي على مستقبل بلدنا بالذات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن سيشيل مضطرة إلى أن تكون في طليعة الكفاح ضد تغير المناخ، لأن المعركة لا يسعنا أن نخسرها. وفي هذا السياق، يشكل اتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ، الذي كانت سيشيل بين الدول العشرين الأولى التي صدّقت عليه، علامة مشجعة على الإرادة السياسية المتجددة للمجتمع الدولي، بغية ممارسة الضغط من أجل إحداث تغيير إيجابي.

إن أمن محيطاتنا يشكل أيضا جزءا آخر لا يتجزأ من السعي إلى تحقيق تقدم البشر. فصيد الأسماك غير المشروع، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم يعرض هذا التقدم للخطر ليس من خلال المخاطرة بنظمنا الإيكولوجية البحرية فحسب، بل أيضا من خلال الإضرار بالأمن الغذائي وتهديد سبل عيش الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. لذلك، تجدد سيشيل التزامها بكفالة ألا تمضي هذه الانتهاكات من دون أن يجري التصدي لها. علاوة على ذلك، على الرغم من أننا شهدنا مكاسب هائلة في المعركة الطويلة ضد القرصنة، علينا أن نظل يقظين وأن نعزز جهودنا للحد من الأنشطة المتصلة بالقرصنة في محيطاتنا. وتحقيقا لهذه الغاية، إن العمل المضطلع به عن طريق مبادرات من قبيل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي ترأسه سيشيل حاليا، هو عمل أساسي لاستمرار نجاحنا.

وتؤيد سيشيل تمام التأييد جميع الجهود الدولية الرامية إلى البحث عن حل دبلوماسي وسياسي للأزمة القائمة في سوريا، التي ما زالت متأججة على حساب الأبرياء. ويجدوننا أمل وطيء في إيجاد حل لمواصلة الإسهام في التخفيف من انتشار

١٧ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، يعيد تأكيد هذه النقطة.

ولكي يحدث التغيير الحقيقي، سيكون العالم بحاجة إلى الوقوف معا لضمان أن الإجراءات القوية تستند إلى الدعم المالي الكافي الضروري لتحقيق الأهداف في عمومها، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الخاصة التي تواجه الدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن إدخال مؤشر الضعف في الأطر الإنمائية أن يسمح بتمكين قياس للاقتصادات أكثر إنصافا وأن يكون أداة مرجعية ملائمة بدرجة أكبر للحصول على الدعم المالي من المؤشر الذي يجري التشديد عليه تقليديا المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويضطلع الهدف ١٤ على وجه الخصوص بدور هام في حياة شعوبنا. لقد أصبح الحفاظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة محوريا لبقاء الاقتصادات الجزرية الصغيرة.

وكونها نصيرة لمبادرة الاقتصاد الأزرق، التي تستهدف تعزيز الأنشطة المتصلة بالبحار للأغراض الاستدامة، تدرك سيشيل أن محيطاتنا هذه تتيح وفرة من الفرص غير المستغلة لتحقيق النمو المطرد. ولذلك، من الضروري تسليط الضوء على أن مفهوم الاقتصاد الأزرق والهدف ١٤ هما مرادفان للعمل العالمي من أجل تسخير قوة المحيطات باعتبارها أداة للتحويل. ومن المهم في هذا المسعى أن نحدث تحولا في النموذج وأن نرى العالم بطرق مبتكرة. وفيما يتعلق بالاقتصاد الأزرق، فإن مبادرة "السندات الزرق" واتفاق مقايضة الديون هما بمثابة مثلين ملموسين على إسهام سيشيل في المناقشة.

ويتمثل أحد العناصر التي يقوم عليها نهج الاقتصاد الأزرق في الإجراءات التي تتخذ للتصدي لتغير المناخ.

ونظرا لأن سيشيل هي دولة جزرية تعتمد اعتمادا كبيرا على البيئة من أجل بقائها، فإن تغير المناخ وآثاره الضارة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيب بيترسن، رئيس وفد الدانمرك.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود الدانمرك أن ترحب ترحيباً حاراً برئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، معالي السيد بيتر تومسون، ممثل فيجي، وأن تتوجه إليه بالتهنئة. ولقد كان شرفاً للدانمرك تولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين، ونشكر معالي السيد ماغتر ليكتوفت على عمله الممتاز. ونحن نتمنى للرئيس تومسون كل النجاح في قيادة أعمالنا الهامة خلال السنة المقبلة. إننا نعيش في أوقات متقلبة. لذلك، يعود إلينا جميعاً توطيد التعاون الدولي وجعله أكثر فعالية. ويجب أن نفعل ذلك من أجل تعزيز المجتمع الدولي المسالم والمستدام والقائم على الحقوق، هذا المجتمع المبني على الأهداف المشتركة الطموحة التي اعتمدها هذا الخريف.

وفي حين أن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة اليوم قد تبدو شاقة، فإن سجلنا الحديث يبعث على التفاؤل. وإن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والنجاح في إبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وكذلك انعقاد أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني، أمور أظهرت قدرتنا على العمل معاً لمواجهة التحديات العالمية القائمة اليوم. ومع ذلك، تكمن مهمتنا الآن في تحويل جدول أعمالنا المشترك إلى تغيير حقيقي يعود بالفائدة على الناس في جميع أنحاء العالم. ومع الأمين العام الجديد المقبل، سيكون هذا العام عاماً محورياً للأمم المتحدة.

وتؤمن الدانمرك دائماً بأن التحديات العالمية يجب التصدي لها من خلال الجهود الجماعية الفعالة، مع التركيز الشديد على الحقوق والحريات الفردية للبشر. والدانمرك لديها رؤية للعمل تستند إلى العناصر الأساسية الثلاثة - الكرامة، والتنمية، والحوار. وهذه العناصر تحدد هُجنا تجاه عمل الأمم المتحدة، وسوف نستهدى بها في ترشيحنا إلى مجلس حقوق

التطرف وأيديولوجيات الكراهية، الأمر الذي ما زال يخلف عواقب مدمرة على مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم.

ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي انعقد في تركيا، والاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، الذي استضافه رئيس الجمعية العامة مؤخراً، يؤديان إلى إبراز حجم التحديات التي تواجه المجتمع العالمي. وهذه التحديات تستجلب أيضاً تفكيراً أعمق بشأن محنة أكثر من ٦٠ مليون شخص في العالم شردهم الصراعات والكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ. وتدعو سيشيل المجتمع الدولي إلى تجديد التعاون بين الدول والتحلي بعزم أخلاقي أقوى، كي نسعى معاً لمواجهة الأزمة الإنسانية التي تلقي بثقلها على قلب البشرية.

وترحب سيشيل بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، ونكرر الاعراب عن أملنا في أن نشهد نهاية للحصار الاقتصادي المؤلم المفروض على هذه الدولة الجزرية الشقيقة.

وأخيراً، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقديرنا للدينامية والعمل الشاق والتفاني من جانب الأمين العام بان كي مون خلال فترة ولايته التي تقترب من نهايتها. إنه يترك إرثاً قوياً من العزم على إيجاد مستقبل أكثر سلاماً وتساوياً للعالم. علاوة على ذلك، إن مناصرته لقضية الجزر الصغيرة ستظل محفورة في ذاكرتنا الجماعية. ونحن متأكدون من أن إسهاماته لتحسين المجتمع سوف تستمر في أن تكون لها تداعيات إيجابية، وأن الأمين العام الجديد سيتبع المسار الصحيح الذي خطه.

وفي الختام، يحدوني الأمل في المستقبل الذي نؤمن به، وفي أن يقودنا خير البشرية المتأصل إلى القيام بما هو صحيح. وفي هذا الوقت الحرج، نحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن تنحية خلافاتنا جانباً والتركيز على ما يجمعنا وليس على ما يفرقنا. وآمل أن نستطيع مع البدء بممارسة الضغط الشامل لتحويل عالمنا، ليس لأنفسنا فحسب، بل للأجيال المقبلة.

وفي هذا الصدد، تدين الدانمرك التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحت المجتمع الدولي على الاستجابة بطريقة قوية وموحدة.

لقد اجتمع العالم في الأسبوع الماضي من أجل التصدي للتحدي المتزايد المتمثل في اضطراب ملايين الأشخاص إلى الفرار من ديارهم بسبب النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية أو الفقر. فقد تم تشريد عدد مذهل يبلغ ٦٥ مليون شخص في عام ٢٠١٥، مما يتطلب استجابة حازمة وفعالة من جانب الأمم المتحدة. وترحب الدانمرك بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي اعتمد في الأسبوع الماضي، والذي يؤكد على مبدأ تقاسم المسؤولية وأهمية معالجة الأسباب الأساسية للهجرة. والدانمرك من بين أكبر المانحين في المجال الإنساني على أساس نصيب الفرد في العالم، وسنواصل القيام بدورنا. ويندرج الفقر وانعدام الفرص بين العوامل الكامنة التي تؤدي إلى نشوب النزاعات وعدم الاستقرار؛ كما أنهما من العوامل الرئيسية لخروج الناس من ديارهم.

ويعد تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المدقع من السبل الحيوية صوب إيجاد عالم حر وسلمي ومزدهر، وصوب معالجة الأسباب الأساسية للهجرة. ويمثل التعاون الإنمائي للدانمرك دليلا ملموسا على التزامنا بالأمم المتحدة ومساعدة أكثر الفئات فقرا وضعفا في العالم. فمنذ عام ١٩٧٨ - لمدة أربعة عقود تقريبا - ما برحت الدانمرك تلبى هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونحث بشدة المزيد من البلدان والكثير منها على الوفاء بهذا الهدف.

إن تغير المناخ يشكل تحديا بارزا على طريق تحقيق التنمية المستدامة. ويجب علينا جميعا مواجهة التحدي المتمثل في تحويل الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى عمل لإحداث التغيير الإيجابي والهائل من أجل الكوكب

الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وهناك العديدون من الناس حول العالم محرومون من الحياة الكريمة. فالصراعات المسلحة والتطرف العنيف يؤديان إلى تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان في أنحاء عديدة من العالم. وتعاني سوريا والعراق ومنطقة الساحل من بعض أكثر الأزمات التي تواجهها اليوم خطورة وإلحاحا. وفي العديد من الأماكن الأخرى، يسبب العنف وعدم الاستقرار معاناة يتعذر قياسها. فهناك ملايين من الناس يتعرضون للاضطهاد، والرق، والاتجار بالبشر من جانب القوى الظلامية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) والجماعات المتطرفة الأخرى، مما يقتضي تصديا جماعيا قويا وحازما.

وفي مالي، تساهم الدانمرك بنشاط في تعزيز السلام والاستقرار. ونحن نتبرع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونشارك في التعاون الإنمائي الطويل الأجل مع هذا البلد. وفي سوريا والعراق، تساهم الدانمرك إسهاما كبيرا في محاربة تنظيم داعش، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للمجتمعات المحلية في أعقاب الصراع. ويجب كفالة أن تكون الإنجازات العسكرية ضد تنظيم داعش موضع متابعة من خلال بذل جهود حازمة ومنسقة في سبيل الحفاظ على السلام. وبدون هذه الجهود، فإننا لن نحقق النجاح. وفي هذا الخريف، ستطلق الدانمرك برنامجا جديدا لثلاث سنوات يرمي إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي من أجل سوريا والعراق. وسينصب التركيز الرئيسي على دعم الجهود الفورية لتحقيق الاستقرار في مناطق العراق التي تم تحريرها من تنظيم داعش.

ويعتمد أمننا المشترك أيضا على الدول التي تتقيد بالمعايير والقواعد التي حددها الأمم المتحدة، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن أو في الأجهزة والوكالات الأخرى.

ويجب أن تتقيد جميع البلدان بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية.

تحسين الطاقة، وتخفيف آثار تغير المناخ، والصناعة، والهياكل الأساسية، وإنتاج الأغذية، والرعاية الصحية من أجل تحقيق نمو مستدام، وإيجاد وظائف، وتوليد إيرادات ضريبية في البلدان النامية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا بحاجة إلى تجارة عالمية حرة باعتبارها عنصراً أساسياً في تعزيز التنمية الطويلة الأجل والنمو الاقتصادي. وتدعو الدانمرك بنشاط إلى تهيئة وصول البلدان النامية إلى الأسواق بصورة أفضل وتحسين ظروف الأعمال التجارية، بما في ذلك في منظمة التجارة العالمية. فباختصار، إذا عبرت السلع الحدود، سيقبل احتمال عبور الجنود لها.

إن فعالية منظومة الأمم المتحدة، وبالطبع قدرتنا على تحويل وعد أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة، يبدأ وينتهي باستعداد الدول الأعضاء للعمل معاً. فالتصدي للتحديات العالمية من خلال الحوار هو علة وجود الأمم المتحدة، ويتناغم مع التقليد السياسي الدانمركي. ولهذا فقد انخرطنا بشدة - منذ البداية - في بناء المنظمة. ويتجسد هذا بصورة ملموسة للغاية في قاعة مجلس الوصاية، الموجودة بجانب قاعة الجمعية العامة هذه، التي قد صممها المهندس المعماري الدانمركي فين جول، وكان الهدف من تصميمه تحديداً هو تعزيز الحوار فيما بين الوفود، وبالتالي تعزيز المهمة الديمقراطية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبكل تواضع، نرى أنه قد نجح تماماً في ذلك.

إن الشراكات التي استمرت لأكثر من ٥٠ عاماً في مجال التنمية الدولية مع وجود نهج قائم على الحوار قد علمتنا قيمة الشراكة في كفاءة إحراز التقدم. وكمثال على ذلك، فقد كانت الدانمرك لعقود من المؤيدين الأقوياء للمؤسسات واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، وأمناء المظالم وغيرهم من الهيئات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا والمنطقة الأوروبية الآسيوية.

والناس. ويمكن لجميع الحاضرين في هذه القاعة أن يعولوا على أن تكون الدانمرك في الطليعة في هذا المسعى، من حيث المتابعة في الداخل وعلى الصعيد الدولي. وستقدم الحكومة الدانمركية طلباً للبرلمان الدانمركي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر للتصديق على اتفاق باريس.

ولا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية المستدامة إلا إذا تم إدماج التعاون بين مختلف الميادين والقطاعات. ويجب إصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة وتهيئتها حقاً للوفاء بالغرض المنشود. ويجب أن تعيد منظومة الأمم المتحدة التفكير بشكل كامل في نهجها التشغيلي. فالطابع الانعزالي والتنافس الداخلي على الموارد يجب أن يتحوّل إلى ظواهر من الماضي.

وتؤمن الدانمرك إيماناً راسخاً بأننا نحتاج إلى تعزيز التركيز على دور الشباب بشكل كبير. وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الأساس خطة من أجل الأجيال المقبلة. وبناء على ذلك، فإن مشاركة شباب العالم في تنفيذها أمر لا غنى عنه. فالشباب يمتلك إمكانات هائلة ويجب إشراكهم في الأعمال المقبلة.

كما أننا بحاجة إلى المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص من أجل دعم تنفيذ السياسات وتوفير الحلول المبتكرة والمعرفة الفنية. ونحن بحاجة إلى الانخراط في شراكات مثمرة بين القطاعين العام والخاص لإعطاء دفعة للتنفيذ.

ويمكن للحكومات أن تؤدي دوراً هاماً في زيادة تشجيع المستثمرين والأعمال التجارية الخاصة للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا هو السبب في إعلان رئيس وزراء الدانمرك في الأسبوع الماضي عن إنشاء صندوق جديد للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. والهدف من هذا الصندوق هو جمع رؤوس الأموال من المستثمرين الخاصين والتوصل إلى قاعدة رأسمالية تصل إلى ٧٥٠ مليون دولار. وسيقوم باستثمارات في مختلف أهداف التنمية المستدامة -

ليكتوتفت للجمعية العامة من أجل زيادة الشفافية في عمل مكتب الرئيس وكذلك في عملية اختيار الأمين العام المقبل. وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تظل منظمة شرعية وذات جدوى من أجل إرساء السلام وتحقيق التنمية وإعمال حقوق الإنسان، يجب أن نواصل السير على طريق زيادة الانفتاح والشفافية. وهذا يصب في المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود، بالنيابة عن حكومة الدانمرك، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد أيضا بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون. وتحيي الدانمرك القيادة التقدمية والتصميم اللذين أبداهما الأمين العام خلال فترة صعبة وحافلة بالتحديات في تاريخ الأمم المتحدة. لقد قاد الطريق بلا كلل لإيجاد حلول قابلة للتطبيق للتحديات العالمية، لا سيما تغير المناخ، فقد كانت رحلة انتقلت بنا من بالي إلى كوبنهاغن، وانتهت بنا أخيرا في باريس، ونتج عنها في كانون الأول/ديسمبر الماضي، اتفاق عالمي طموح لمكافحة تغير المناخ. وتكرر الدانمرك الإعراب عن تقديرها لقيادة الأمين العام بان كي - مون التقدمية وما أبداه من تصميم.

ومن الأهمية بمكان أن يظهر الأمين العام الجديد نفس التصميم الذي أظهره سلفه في المعالجة القوية للتحديات المفروضة على ملايين المشردين واللاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء العالم، مع ضمان تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإجراء الإصلاحات الحاسمة الضرورية للأمم المتحدة. ونحن إذ نسعى جاهدين إلى إصلاح المنظمة، ستقف الدانمرك إلى جانب الأمين العام المقبل وستواصل دعم العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في المستقبل والاضطلاع بدور نشط وبناء فيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كوكو كباييدو، رئيس وفد الجمهورية التوغولية.

وتمثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - المتطلبات الرئيسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. وتبين الدراسات أنه عندما تتلقى الفتاة سنة إضافية واحدة فقط من التعليم، يمكنها أن تزيد دخلها بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة. وهذا أمر مهم، ليس فقط بالنسبة لها وإنما أيضا لأسرتها ومجتمعها وبلدها.

وكانت الدانمرك في غاية الفخر لاستضافة المؤتمر العالمي المرأة نبع الحياة لعام ٢٠١٦ في كوبنهاغن، في وقت سابق من هذا العام. وكان المؤتمر شهادة على الأهمية التي توليها الدانمرك لكفالة تمتع النساء والفتيات بشكل كامل وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان. وعرض في المؤتمر عدد كبير من البرامج والمبادرات والاستراتيجيات المهمة للنساء والرجال في جميع أنحاء العالم.

وتشجع الدانمرك، في الداخل والخارج، حقوق الإنسان وقيم الشعوب الأصلية. وندعم حقهم في السيطرة على مسارات التنمية الخاصة بهم والتأثير فيها، وتحديد المسائل المتعلقة بمجالتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

و الدانمرك من أقوى الأصوات في الكفاح العالمي ضد التعذيب. فقد كفلنا لعقود النجاح في اعتماد قرارات الجمعية العامة التي دعمت العمل بشأن القضاء على التعذيب، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. بيد أن تنفيذها يمثل أمرا رئيسيا. ولهذا فإننا - بالاشتراك مع شيلي وغانا وإندونيسيا والمغرب - أطلقنا مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب. وهدفنا هو العمل من أجل تحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية وتحسين تنفيذها بحلول عام ٢٠٢٤.

ونظرا لأن الأمم المتحدة منظمة تختص بالشعوب، فإنها تحتاج إلى القيام بعمل أفضل من أجل تعزيز الثقة والشفافية والكفاءة. وأنا فخور باتخاذ خطوات هامة خلال رئاسة السيد

أن تشارك في ممارسة النهوض بإدماج تلك الأهداف في الاستراتيجيات وفي البرامج الإنمائية الوطنية. وفي تلك المناسبة، استطعنا أن نُظهر تقدماً في تنفيذ خريطة طريق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بنا، كما استطعنا أن نتشاطر التقدم البارز الذي أحرزناه في تنفيذ الإجراءات الرئيسية كي لا نترك أحداً متخلفاً عن الركب.

”ولقد أحرز بلدنا بالتحديد تقدماً كبيراً في النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتعزيز الديمقراطية السلمية، وهو يبقى عازماً على القيام بكل ما نستطيع لكفالة بلوغ النمو حقيقي، والشامل، والمستدام. وبسبب هذا العزم، باشرنا بتمويل وطني، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ برنامج للتنمية الاجتماعية الطارئة، من أجل المساهمة بشكل كبير في تحسين الظروف المعيشية للسكان الأكثر ضعفاً في مجتمعنا.

”علاوة على ذلك، إن التشجيع الذي تلقيناه نتيجة التقدم في مجال التنمية البشرية، مثل تقدير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة للبرنامج التوغولي بشأن مكافحة الجوع وسوء التغذية، يُلهم حماسنا لتكثيف الاستثمار في التنمية لخير القطاعات الأكثر ضعفاً. وإننا نرحب أيضاً بحقيقة أن أهداف التنمية المستدامة تؤكد صلاحية المبادرات الاستراتيجية التي دأبنا على تنفيذها في السنوات الأخيرة، على مستوى الهياكل الأساسية والتنوع الاقتصادي، وفي تحسين مناخ العمل، وتعزيز الأعمال الحرة للشباب والشابات. والإجراءات جارية للبدء بحلول نهاية السنة بعملية اعتماد تنفيذ خططنا الوطنية للتنمية المستدامة، التي تدمج أهداف التنمية المستدامة بسلاسة، وتتابع العمل المتعلق باستراتيجيتنا للنمو المتسارع، وتعزيز العمالة لفترة الأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٧.

السيد كبايدو (توغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أوجه إلى الجمعية العامة رسالة من فخامة السيد فوري إيسوزيمنا غناسينغي، رئيس الجمهورية التوغولية.

”بشعورٍ من السعادة المشتركة، نشارك في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة المكرّسة لموضوع ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“. وقبل كل شيء، أودّ أن أعرب عن تهانتي للسيد بيتر تومسون، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

”وأود أيضاً أن أوجه التحية إلى الأمين العام بان كي - مون، الذي عمل بلا كلل لتعزيز عمل منظماتنا خلال العقد الماضي. فقد استطاع السيد بان كي - مون أن يوجه الأمم المتحدة بنجاح في العملية الرامية إلى تصميم واعتماد إطار جديد، يقود المنظمة وشعوب الكوكب في السنوات الخمس عشرة المقبلة. وأعني بذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ.

”لقد اعتمدنا قبل سنة أهداف التنمية المستدامة بقصد تغيير العالم. ومنذ ذلك الحين، بدأنا معاً عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لبناء عالم أكثر رخاءً وشمولاً وأماناً. لذا، فإنني سعيد بأن أرى أهمية للموضوع المركزي المقدم إلى الدول الأعضاء، لأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم بالتأكيد زخماً جديداً من قِبَل بلداننا فردياً وجماعياً، والتزاماً حازماً من جانب المجتمع الدولي بأكمله.

”وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في تموز/يوليه برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عرضت توغو، بوصفها بلداً رائداً في مجال أهداف التنمية المستدامة،

”إنَّ العصر الذي نعيشه يتَّسم أيضاً بظهور تحديات صحية جديدة، تؤثر سلباً في التقدم الذي أحرزناه على الصعيدين البشري والاقتصادي. وبما أننا ندرك هذا الواقع، أود بصفتي منسّقاً لخطّة مواجهة تفشي داء فيروس إيبولا في غرب أفريقيا أن أشكر جميع الشركاء والمنظمات التي جعلت من الممكن لنا احتواء هذا الوباء وحتى القضاء عليه.

”وإذ أوصل الكلام في مجال الصحة، أود أن أحيي جميع المنظمات والدول الأعضاء التي ساهمت في الحدّ من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسُّل. وعلى الرغم من التقدم المحرز، يجب ألاّ نتوانى عن حذرنا، لأنّ ثمة مخاطر صحية جديدة تلوح في الأفق - أمراض كانت تحت السيطرة سابقاً، لكنها قد تستفحل. فنحن بحاجة إلى تعزيز أنظمتنا وسياساتنا الصحية، بغية القضاء على أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة وفيات الأمهات والرضع بشكل أفضل، وحماية عالمنا ضد مقاومة مضادات الميكروبات.

”ولن يستطيع أيّ برنامج إنمائي أن ينجح ويكون مستداماً، إذا لم يكن السياق الوطني الذي ينفذ فيه مفعماً بالسلام والوثام. لهذا السبب، تبذل حكومة بلدي جهوداً عديدة جداً للقضاء على الفقر والجوع، اللذين يُعتبران من الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والإرهاب. علاوة على ذلك، إننا نعمل من أجل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، من خلال تنفيذ إصلاحات سياسية ومؤسسية، تنسجم مع الوقائع في بلداننا. وفي هذا الصدد، نظّمت اللجنة العليا للمصالحة وتعزيز الوحدة الوطنية في توغو، المنشأة حديثاً، حلقة عمل في تموز/يوليه، للتأمل وتبادل الأفكار بين جميع مكونات

”وإدراكاً من توغو أنّ المساءلة بشأن النتائج وعمليات التعلّم المتبادل بين البلدان تشكلان عاملين محدّدين لتسريع تقدّمنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهي ستشارك في الاستعراض الطوعي الذي سيجري في الجزء السياسي الرفيع المستوى المقبل، المتعلق بتنفيذ تلك الأهداف. لذا، نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر أمام الجمعية جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي ساعدتنا في هذه الممارسة.

”وإننا مقتنعون بأنه ينبغي لأهداف التنمية المستدامة أن تمكّن من تغيير العالم، من خلال إيلاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً - النساء، والشباب، والأطفال، والسكان المهددون بالتزاعات والكوارث، والمهاجرون واللاجئون. وضرورة البحث عن مصير أناسنا الذين تركوا خلف الركب، ستقتضي بُعداً جديداً كاملاً، بالتزامن مع احتفالنا بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية. فجعل تحقيق التنمية للفئات الأكثر ضعفاً ذو أولوية بات أمراً أساسياً بشكل متزايد في السياق الراهن، الذي يتَّسم بتحديات عديدة ومُلحّة، تتصف بالفقر والبطالة المستمرّين، والتهديدات للأمن البشري المرتبطة بتغير المناخ، والمرض، والتزاعات، والإرهاب.

”وفي ما يتعلق بالإجراءات لحماية البيئة، تواجه توغو تحديات مناخية كبرى، مثل التحتات الساحلي، والفيضانات، والتصحر، والمواسم الممطرة غير المتوقعة. وإنني أغتنم هذه الفرصة في الجمعية لتجديد التزامنا الثابت باتفاق باريس. فقد وقَّعه بلدي، وسيفعل كل ما بوسعه للمساعدة في إتمام عملية المصادقة عليه بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ونحن نفعل أيضاً كل ما هو ممكن لتنفيذه. وإننا نرحب بالتصديق على الاتفاق المهم جداً لمستقبل كوكبنا وبقائه.

وفي هذا السياق، تعرب توغو عن ارتياحها للمناقشات المثمرة التي عقدت في إطار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قبل بضعة أيام بشأن مستقبل جنوب السودان، وتدعو الأطراف المعنية إلى أن تبذل كل جهد ممكن لتعزيز الأسس التي يقوم عليها ذلك البلد. وفي نفس السياق، تدعو بلادي كل الأطراف المعنية بالتزاع السوري للعمل بحسن نية للتأكد من أن الشعب السوري، الذي يعاني من نزاع طويل زرع استقرار المنطقة بأسرها، يمكن أن ينعم بالسلام والأمن والاستقرار مرة أخرى.

”وكما لا يخفى علينا جميعاً، فإن الأزميتين السورية والليبية على وجه الخصوص تغذيان آفة الإرهاب التي لم تنج منها أي منطقة في العالم في أيامنا هذه. وأود أن أحيي مرة أخرى ذكرى الأعداد التي لا حصر لها من ضحايا الإرهاب، معرباً عن تضامن توغو مع البلدان والشعوب التي سقطت ضحية تلك الآفة مؤخرًا. وأي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب تقتضي من الدول مواصلة العمل معاً من خلال تعزيز التعاون بين وحدتها الفنية ذات الصلة. وعلى البلدان الأكثر ثراءً أيضاً أن تقدم من الدعم أكثر مما قدمته بالفعل لبلدان مثل توغو لا تملك الموارد الضرورية لمكافحة الإرهاب بشكل فعال.

”وفي ضوء المخاطر والتهديدات المتزايدة في عالمنا اليوم، يجب أن يكون على رأس أولوياتنا تجهيز أنفسنا بالوسائل التي تكفل لنا التصدي بفعالية وسرعة للتحديات المختلفة التي تؤثر على رفاه شعوبنا وتحد من تنميتنا الاقتصادية. فالتهديدات الأمنية تشكل خطراً هائلاً على خططنا لتحويل العالم وتتطلب منا تكثيف جهودنا لتعزيز السلام والأمن الدوليين. واستجابة لذلك، يستضيف بلدي مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء

الدولة التوغولية بشأن إرساء الأسس للإصلاحات التي لم يتم تنفيذها بعد.

”ونحن نسعى أيضاً إلى ترسيخ الديمقراطية على المستوى المحلي، بغية إتاحة فرصة أفضل لنجاح استراتيجيتنا الإنمائية التي ترمي إلى الحد من التفاوت الإقليمي. وبغية تحقيق ذلك، يجري أيضاً تنفيذ خطة عمل متسارعة وتحقيق اللامركزية، مما ينبغي أن يفضي إلى إجراء انتخابات محلية في المستقبل القريب.

”وفي مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، نحن عازمون على تعزيز إنجازاتنا، بغية ضمان الحريات الأساسية بشكل أفضل. وإننا نخطط أيضاً للاستفادة على نحو أفضل من فترة عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان خلال الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨. وفي هذا الصدد، إن بلدي، الذي أجرى عدداً من الإصلاحات وفقاً للتوصيات الناجمة عن الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، يستعدُّ للدورة الثانية من هذا الاستعراض، التي ستجري في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

”ولا يمكن تحقيق الأهداف النبيلة التي حددتها بلداننا لأنفسها، وبخاصة في مجالي التنمية المستدامة وحماية المناخ للأجيال المقبلة، إلا بضمان السلام والأمن في جميع أرجاء العالم.

”وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل برعاية منظمنا والمؤسسات الإقليمية، لا يزال السلام والأمن عرضة للتهديد أو الخطر في مناطق معينة. وفي أفريقيا، فإن توغو يحدوها أمل وطيد في أن تساعد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية على إحلال السلام في جنوب السودان وليبيا، وأشير إلى هذين البلدين على سبيل المثال لا الحصر.

”إن معالجة كل تلك التحديات تستوجب تعبئة فعالة وشاملة وتوفير الوسائل الكفيلة بإحداث التغييرات الضرورية من أجل عالم أفضل. وبشكل أكثر تحديداً، فإن تحويل الاقتصاد الأفريقي عنصر أساسي للقضاء على الفقر والجوع وهيئة مستقبل للشباب والحد من المهاجرين لأسباب اقتصادية. كما أن هذا التحويل هو أفضل حماية ضد الإرهاب وانعدام الأمن المتزايد في العالم، وهو أساسي في إعطاء دفعة جديدة للنمو والحد من الضغوط على البيئة. وتحويل الاقتصاد الأفريقي يساعد كذلك على حل ما يواجهه العالم من تحديات، ولكن يجب أن يستمر التزامنا ببرنامج عمل أديس أبابا مع التعبئة للاستثمارات اللاحقة من خلال مختلف الآليات، وفقاً لخطة العمل لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نريدها.

”وطموحنا الجماعي هو الرفاه للجميع، مما يعني عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تبذل جهود تعطي أولوية لأفريقيا، التي تعد موطناً للعدد الأكبر من البلدان الفقيرة، بغية ضمان إدماجها في الاقتصاد العالمي. وفضلاً عن ذلك، فإن القارة الأفريقية تبقى عاملاً مهماً في تحويل العالم في عصر الأهداف الإنمائية المستدامة، إذ أنها توفر إمكانات هائلة لتحويل عميق لعالمنا، بسكانها من الشباب المدعم بالحيوية، ونموها الديمغرافي النابض بالحياة، وثروتها من الموارد الطبيعية وإبداع ومرونة الرجال والنساء. ولكي نستفيد من طاقات أفريقيا، لا بد من إزالة العقبات التي تعيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية في أقرب وقت ممكن، من أجل جني الفوائد الإيجابية على مستوى العالم، بما في ذلك في مجالات المناخ والسلام والأمن والصحة والحق في التنمية.

”وعلى أمل قيام شراكة إبداعية للأمم المتحدة يمكنها تحويل العالم، بدءاً بأفريقيا، أرحب بالالتزام

الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن أمن وسلامة الملاحة البحرية والتنمية في أفريقيا خلال الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. والغرض من هذه القمة الاتفاق على إعلان مشترك من شأنه تحسين الوقاية من انعدام الأمن البحري والتصدي له على نحو أفضل، والنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة للاقتصاد الأزرق اتساقاً مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتوجيه الدعوة للدول الأعضاء للمشاركة في القمة الرفيعة المستوى، التي ستضم جميع أصحاب المصلحة من بلدي.

”بعد سبعين عاماً على تأسيسها، ما فتئت الأمم المتحدة تسهم بشكل كبير في تحقيق التقدم في العالم من خلال تعزيز السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وقد تمكنت من إحداث هذا التغيير من خلال إصلاح بعض أجهزتها كما تأخذ الظروف المتغيرة في العالم بعين الاعتبار، الأمر الذي ترحب به توغو. ومع ذلك، فإن منظمنا، التي تواصل العمل من أجل تأصيل الديمقراطية في الدول الأعضاء، تجد صعوبة في إصلاح مجلس الأمن. فالمجلس بتشكيلته الحالية لا يعكس التطور الحقيقي في العالم. ويرى بلدي أن الوقت قد حان للدول الأعضاء، وخاصة الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، لكي تعقد العزم على إصلاحه، فذلك هو السبيل الوحيد لتجنب الجمود المتكرر الذي يحول دون قيام المجلس بالعمل والتصرف بسرعة لحل الأزمات والتراعات. وفي الوقت الذي يلتزم فيه المجتمع الدولي بحزم بالسعي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لصالح الجميع، فإن أي تأخير في عملية إصلاح مجلس الأمن سيؤثر سلباً على إنجاز أهداف التنمية المستدامة فحسب.

ألمس أسباباً كثيرة للأمل أيضاً، ويتجلى ذلك في الملاحظات المبدئية للدول الأعضاء وتمسكها بالمثل العليا للمنظمة ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام العمل بشأن كل ركائز الأمم المتحدة، في السلام والأمن أو التنمية أو حقوق الإنسان على السواء. وكانت المناقشة العامة بمثابة تحية مدوية للأمية وتعددية الأطراف في يوم وعصر تُختبر فيهما تلك المفاهيم.

ولذلك، نحن بحاجة إلى إدراك أن عملنا في المنظمة يجب أن يكون مستمراً وبلا كلل، كيما نحقق ما نصبو إليه. وإن أبدينا من المهارة والاجتهاد ما يكفي لإيجاد حلول دولية مرضية لمشاكلنا اليوم، سنجد أن هذه الحلول والصيغ الدولية تصب أيضاً في الصالح الوطني للدول الأعضاء. ولذلك، لا بد من إزالة الخط المصطع في أحيان كثيرة بين مفهومي الدولية والوطنية. وأنا أعلم أن الرئيس سيذكر في ملخصه بعض النقاط البارزة في النقاش. ولكن اسمحوا لي أن أشير بإيجاز شديد إلى عميق تقدير الأمين العام وتقديري الشخصي لشدة تركيز الجمعية.

أولاً، وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، إنجاز الجمعية الكبير الذي تحقق في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أو بالأحرى في غضون السنوات الثلاث ونصف السنة التي أفضت إلى اعتماد تلك الأهداف.

واعتقد أنه إنجاز تاريخي. لقد أرست الدول الأعضاء الأساس لاتجاه جديد في التنمية. وعندما يضيف المرء إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فهي فرصة رائعة لكي يكون هناك مسار إنمائي جديد تتبعه الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، أعلم أن الأمين العام يقدر أيما تقدير التركيز القوي من الجمعية على مسائل تغير المناخ. وكما هو معروف جيداً، كان دوره في تلك المسائل نشطاً وفعالاً،

الذي أبداه المجتمع الدولي في اعتماده لأهداف التنمية المستدامة. وما زلت على ثقة من أن الدورة الحالية للجمعية العامة ستسمح لنا بالاستفادة من الالتزام بتعزيز قدرتنا على العمل الجماعي من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، تحقيقاً لعالم أكثر أمناً وازدهاراً ومساواة، يبدي التضامن ويحترم حقوق الإنسان، وذلك استجابة للتطلعات العميقة لشعبونا“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة. وقبل الشروع في الاستماع إلى بيانات الدول الأعضاء في ممارسة حق الرد، نستمع الآن إلى بيانين ختاميين. بمناسبة اختتام مناقشتنا.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، الذي سيدي بملاحظات ختامية نيابة عن الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لإبداء بعض الملاحظات غير الرسمية في ختام المناقشة العامة نيابة عن الأمين العام، الموجود في بوغوتا حالياً للاحتفال باتفاق السلام في كولومبيا.

أود أن أثنى على الدول الأعضاء للجودة العالية التي تميزت بها بياناتها أثناء المناقشة العامة والحضور الرفيع المستوى والجدية في تشخيص الحالة في العالم من زواياها المختلفة. ومع أنني لم أقض كل الوقت الذي كنت أود أن أقضيه في هذه القاعة، فقد استمتعت بكل دققة قضيتها هنا كلما سنحت لي الفرصة، وقرأنا كل البيانات التي أدلى بها، بالطبع. وأثني على الأعضاء للعمل الذي قاموا به في التحضير للمناقشة العامة لهذا العام.

هذا هو الوقت من السنة الذي تقاس فيه حرارة العالم، هنا في الأمم المتحدة، والتي تبدو مرتفعة جداً حالياً. ولكنني

أود بعد ذلك أن أثني على الجهود الجديدة المبذولة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن لقبول فكرة ومفهوم الحفاظ على السلام، وأن السلام هو أمر يتعين علينا التفكير فيه، من حيث الوقاية - الحد من العنف - ومن حيث العمل في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه يكمن في أيدينا، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة، إمكانات كبيرة لعبور الخطوط الحدودية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وهذا يشكل تحدياً كبيراً للأمم المتحدة، وآمل أن نقبله جميعاً ونعتمده.

والنقطة الأخيرة هي ببساطة لكي أعرب، بالنيابة عن الأمين العام، عن امتنانه لأعضاء الجمعية العامة على التعليقات الطيبة والودية بشأن ولايته التي استمرت ١٠ سنوات. لقد عمل بمشقة طوال جميع هذه السنوات العشر. على الرغم من أنني عملت نصف هذه المدة، يمكنني أن أفهم الضغط الهائل الذي كان يتعرض له. ولكن التعليقات التي أبدت بشأن دوره في مختلف المجالات، ولا سيما دوره في تغيير المناخ، قد أثلجت صدره. وأنا على يقين من ذلك. وسأنقل له تعليقات الأعضاء حول إنجازاته. وقبل كل شيء، أود أن أنقل له الروح التي أسهم بها جميع الأعضاء في مناقشة عامة جيدة للغاية. وهذه أيضاً هي المناقشة العامة الأخيرة لي. ومرة أخرى، أود أن أشكر الرئيس على إعطائي هذه الفرصة لعرض ملاحظات في هذه الطريقة غير الرسمية في نهاية المناقشة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

ويشرفني الآن أن أدلي بهذا البيان الحتامي باسم رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد بيتر تومسون، الذي يشارك، إذ نتكلم، في توقيع اتفاق السلام الكولومبي في كولومبيا اليوم. ”المناقشة العامة للجمعية العامة توفر لنا صورة للحالة الراهنة في عالمنا، يرسمها لنا رؤساء الدول

ولكنه ما كان ليحدث لو لم تخلص الدول الأعضاء إلى أنه يجب علينا تحويل المسار لمصلحة الأجيال المقبلة والكوكب وحياتنا عليه. وقد تكون هناك خطة بديلة في الحياة، ولكن من المؤكد أن ليس هناك كوكب بديل.

وأعتقد أيضاً أن المناقشة العامة هذا العام اصطبغت بصبغة الاجتماع الرفيع المستوى المعني باللاجئين والهجرة. وقد برزت مسألة التضامن مع اللاجئين، ومشاكل بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد على السطح، واحتشدنا حول كراهية الأجانب التي تظهر أحياناً في عالم اليوم.

وعلياً أن نتأكد من أننا نرى مزايا الأشخاص الذين يتنقلون عبر الحدود، على الرغم من أننا نعلم أن هذه التحركات تشير في بعض الأحيان إلى تحديات هائلة. بيد أن إعلان نيويورك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إلى جانب مؤتمر قمة القادة بشأن اللاجئين بقيادة الرئيس أوباما، شكل هيكلاً جديداً للعمل المتعلق باللاجئين والهجرة من شأنه أن يكون مفيداً للغاية. وقبل كل شيء، آمل أن نتأكد من أن المنظمة تبعث برسالة واضحة مفادها أن الجميع متساوون في القيمة، وأنها بحاجة إلى العمل بطريقة تمنع من تفشي نزعات كره الأجانب التي تتسم بكونها قوية جداً في عالم اليوم.

وفيما يتعلق بالصراعات، يمكنني أن أستمم بالتكلام مطولاً، ولكن لن أذكر سوى سورية - أهوال سورية، كابوس سورية - وكلا من الحاجة إلى التحرك صوب وقف القتال المروع - لقد أثرت أيما تأثير فينا البيانات القوية العديدة المقدمة في هذا الصدد - وحاجتنا عندئذ إلى أن نقوم بالعمل الإنساني الذي تريد أن تقوم به الأمم المتحدة حالما تنخفض حدة القتال. ومن شأن ذلك أن يؤدي بدوره إلى إمكانية بدء عملية سياسية تبدو آفاقها قائمة جداً اليوم. ولكن لا يمكننا التخلي عن هذا المنظور. لقد استمرت المعاناة لفترة طويلة للغاية. والأخطار على المنطقة والعالم هائلة. ويجب أن نحشد الجهود لوقف هذه الحرب.

”وبطبيعة الحال، فإن اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ أمر ضروري. أهنيئ الأمين العام على نجاح الاحتفال الذي نظمه للتصديق على اتفاق باريس في الأسبوع الماضي. وأشير إلى أننا الآن بحاجة إلى تصديقات من أطراف الاتفاق لا تغطي سوى ٧,٥ في المائة إضافية من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي كي نرى الاتفاق يدخل حيز النفاذ. وإنني على ثقة من أننا سوف نرى ذلك قبل الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في المغرب. وإنني أحث جميع الدول الأعضاء ليس على التصديق على الاتفاق على وجه السرعة فحسب، بل الارتقاء بمستوى الطموح في خفض الانبعاثات من أجل الحد من الزيادة في درجة الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، وحشد التمويل المتعلق بالمناخ اللازم لدعم البلدان الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها.

”واستشرافا للمستقبل، يسرني أن العديد من القادة قد حددوا الدورة الثالثة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في الشهر القادم في إكوادور، ومؤتمر الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمحيطات الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بوصفهما فرصتين رئيسيتين إضافيتين لدفع عجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

”وقد كانت محنة اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين في جميع أنحاء عالمنا هي محور مداورات الأسبوع الماضي. ويشكل اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) في مؤتمر القمة الرفيع المستوى الذي عقد يوم الإثنين الماضي، خطوة هامة إلى الأمام. وقد أطلق مؤتمر القمة عملية

ورؤساء الحكومات ووزراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى مدى الأيام الستة الماضية، استمعنا من أعضاء الجمعية عن أولوياتهم وشواغلهم فضلا عن آمالهم في تحقيق السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. واستذكر القادة روح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأعادوا التأكيد عليها، كما أكدوا إيمانهم بالدور المركزي للأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي. كما تناولوا العديد من المسائل العالمية الحاسمة اليوم.

”وتماشيا مع موضوع الدورة الحادية والسبعين، إعرّب العديد من القادة عن التزامهم بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد بدأنا بلحظة مؤثرة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ذكرتنا كيف ستكون هذه الأهداف تحويلية، وكيف أصبح اتخاذ الإجراءات ملحا الآن لتنفيذها. ويشجعني كثيرا أن العديد من الدول الأعضاء قد أدمجت أهداف التنمية المستدامة بالفعل في خططها وسياساتها. والمهمة المطروحة هي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقد شجعتني العديد من الأحداث الجانبية في الأسبوع الماضي التي شددت على ضرورة العمل.

”وقد شدد الاجتماع الموازي الذي عقد يوم الأربعاء بشأن مقاومة مضادات الميكروبات على الحاجة الملحة إلى استجابة عالمية لمعالجة تلك المسألة البالغة الأهمية، التي أصبح تأثيرها يهدد ملايين الأرواح ويهدد التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

”أكرر ندائي للدول الأعضاء أن تعمل على إدراج أهداف التنمية المستدامة في مناهج التعليم في كل بلد من بلدان العالم. إن شباب العالم هم الذين يجب أن يعرفوا أهداف التنمية المستدامة في جميع أبعادها العالمية والتكاملة لأنهم سيكونون ورثة خطة عام ٢٠٣٠.

”وفي مجال حقوق الإنسان، جددت الدول الأعضاء الدعوة إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، وتكريس الجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات. وشددت الدول الأعضاء على الترابط القائم بين حقوق الإنسان، والسلام، والتنمية المستدامة. وجرى تسليط الضوء أيضا على هذه الروابط في سياق الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية، الذي انعقد يوم الخميس الماضي. وذكّر بعض الأعضاء أيضا بالتحديات المتصلة بالتعصب وكره الأجانب والحاجة المستمرة إلى التصدي لجميع أشكال التمييز.

”وفي الأسبوع الماضي، شهدنا الخطاب الأخير للأمين العام بان كي - مون في المناقشة العامة. وكان بيانه شهادة على العمل الذي قام به خلال السنوات التسع الماضية، وعلى حجم التحديات التي سيواجهها خلفه. واختيار وتعيين الخلف تناولتهما كل دولة تقريبا من الدول الأعضاء. وهذه مسألة سوف أتدبرها بعناية كبيرة خلال الأشهر المقبلة، تمشيا مع مبادئ الشفافية والمساءلة بهدف كفالة الانتقال السلس.

”هذه مجرد خلاصة للعديد من المسائل التي أثّرت في الأيام الستة الماضية. ومشاركة الدول الأعضاء والعديد من الجهات الفاعلة التي انضمت إلينا في هذا الأسبوع تبين مرة أخرى الطابع الفريد للمناقشة العامة. إنها تجسيد للمساواة بين الأمم، وهي توفر للدول الأعضاء الفرصة لتعزيز جهودنا الجماعية سعيا لابتعاد حلول للتحديات العالمية من خلال الحوار والتعاون.

”وفي الوقت ذاته، يساورني القلق من أن معيار الذوق خلال المناقشة العامة يتراجع على ما يبدو، مع ارتفاع مستويات الضجيج في القاعة ومحيطها؛ ومع

سأمضي فيها قدما خلال هذه الدورة بهدف اعتماد اتفاقيين من الاتفاقيات العالمية بشأن المهاجرين واللاجئين في عام ٢٠١٨.

”إن الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين العالمية الراهنة تضرب بجذورها في عدد من الصراعات الجارية في عالمنا وقد تفاقمت بسبب آثار تغير المناخ. وانضمت إلى الأمين العام والدول الأعضاء في إدانة الهجمات غير المقبولة على إحدى قوافل الأمم المتحدة للمعونة في حلب، وفي الدعوة إلى تجديد جهود القوى العالمية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي.

”دعى العديد من الدول الأعضاء إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى حل دائم. كما شددوا أيضا على الحاجة إلى حل الصراعات الأخرى لمعالجة انتشار التطرف العنيف والإرهاب.

”فيما يتعلق بقدرات الأمم المتحدة على صون السلام والأمن الدوليين، ذكر العديد التأييد التاريخي من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن لمفهوم الحفاظ على السلام، في حين أن العديد من الدول الأعضاء أشارت إلى أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام وتنفيذ الالتزامات بعد استعراض عام ٢٠١٥ للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

”وشدد العديد من المتكلمين على الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن، في حين أن العديد من البلدان الأخرى ألقوا الضوء على الأهمية الحاسمة للنهوض بترع السلاح. ومما لا شك فيه أن تلك الدعوات سوف تتكرر اليوم في الاجتماع العام الرفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية والتشجيع على ذلك.

المهينة، ولكنها لم تستطع حتى الآن موازنة القوانين لتشمل تعريف التعذيب، ناهيك عن تجريم التعذيب والمعاقبة عليه. علاوة على ذلك، إن إندونيسيا لم تقدم تقريرها الدوري إلى لجنة مناهضة التعذيب منذ عام ٢٠٠٨.

إن وفد جزر سليمان يتلقى تقارير من مصادر تابعة لدول أعضاء زميلة في الأمم المتحدة ومن قادة أخلاقيين من المجتمع المدني، تبين عدم حماية حقوق الإنسان للشعب الميلانيزي في بابوا الغربية. وفي هذا الصدد، تدعو جزر سليمان بالتالي إندونيسيا إلى إثبات مزاعمها بأن جزر سليمان، إلى جانب الوفود الخمسة الأخرى من جزر المحيط الهادئ، استخدمت معلومات كاذبة وملفقة عن طريق السماح للمقرررين الخاصين للأمم المتحدة المكلفين من مجلس حقوق الإنسان بزيارة بابوا الغربية وبابوا.

ونحن نشعر بالقلق حيال تزايد الخسائر في الأرواح على أيدي السلطات الإندونيسية. ويمكننا القول والاعتراف بأنه ثمة أخطاء تُرتكب وتُزهق أرواح نتيجتها، ولكن كيف يمكننا، كأعضاء في هذه الهيئة - المدافعة عن حقوق الإنسان وهي الهيئة المرجعية في القيم الأخلاقية والمعنوية - أن نغض الطرف عن وفاة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من بابوا الغربية على مدى السنوات الخمسين الماضية؟

إن جزر سليمان، بوصفها بلدا جزريا في المنطقة التي تدعي إندونيسيا أنها جزء منها، لا يمكنها أن تدعم السيادة والسلامة لأي بلد وتشاهد ارتكاب هذه الفظائع. فمن واجبا المعنوي والأخلاقي، كأعضاء في هذا التجمع، أن نعرض هذه الحقيقة المؤسفة ونجد السبيل معا لوقف الخسائر في الأرواح وحماية حقوق جميع البشر، سواء كانوا من الميلانيزيين، أو من سكان بابوا الغربية أو غيرها.

علاوة على ذلك، نجتمع معا للاتفاق على حقوق معينة، وتحميل بعضنا بعضا المسؤولية عن هذه الحقوق. وتنص المادة

تجاهل الوقت المخصص للكلام في غالب الاحيان؛ والحضور المتدني للوفود أثناء المناقشة؛ وتكاثر حصول أحداث مقرررة وغيرها من الأحداث التي تجري بالتزامن مع المناقشة العامة. لذلك، سوف أشجع الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة على أن ينظر في هذه المسألة خلال الدورة الحادية والسبعين.

”وختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة - إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، والمترجمون الشفويون، وموظفو الأمن، والبروتوكول، وموظفو الصيانة وغيرهم - على روحهم المهنية التي أظهروها طوال الوقت. وأود أن أشكر الدول الأعضاء على كلماتها الطيبة لتهنئتي شخصيا والاعراب عن دعمها لي. وأتطلع إلى تمثيل كل منها على أفضل وجه خلال الدورة الحادية والسبعين.“

لقد طلبت وفود عديدة الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في إطار ممارسة حق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد هوروي (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): تود جزر سليمان أن تمارس حقها في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في ٢٤ أيلول/سبتمبر، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة للشعب الميلانيزي في بابوا الغربية (انظر (A/71/PV.21).

تحيط جزر سليمان علما بحق إندونيسيا في الرد بشأن الجهود التي بذلتها الحكومة الإندونيسية لإنشاء آليات لرصد حقوق الإنسان، وسبيل أخرى من أجل كفالة التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في بابوا الغربية. ونلاحظ أن إندونيسيا صدقت في عام ١٩٩٨ على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو

إندونيسيا، لأنّ القلق يساورنا جميعاً إزاء خسارة الأرواح في بابوا الغربية.

وعلى مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، أعربت بلداننا الجزرية في منطقة المحيط الهادئ عن الحاجة إلى حوار مع إندونيسيا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وطوال الأشهر الـ ١٨ الماضية، قامت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ بثلاث محاولات للمشاركة بإيجابية مع إندونيسيا. إن فقدان إرادة إندونيسيا بالمشاركة لن تحد من التزام جزر سليمان، إلى جانب ستة بلدان جزرية أخرى في منطقة المحيط الهادئ، بمتابعة الحوار والمشاركة الإيجابية، وهما الوسيلة الوحيدة لحلّ هذه المسألة. ونحن ندرك أنّه من خلال المشاركة والحوار الإيجابيين، يمكننا تجسيد مواد ميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان الدولية اللاحقة التي صادقت عليها إندونيسيا.

وفي الختام، ترحب جزر سليمان بفرصة إبراز هذه القضية أمام الجمعية، بحيث يمكننا معاً، بصفتنا أسرة أمم - ويجب علينا - أن نعالج انتهاكات حقوق الإنسان وخسارة الأرواح في بابوا الغربية. إننا نفرض علينا، بصفتنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، أن نلقي جانباً كل العوائق، لئلا يُفقد المزيد من الأرواح في بابوا الغربية. ونحن هنا لتمكين المقصد الإلهي للعالم من البروز، لأنّ الحياة مقدسة.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إنّ وفد باكستان مُلزم بالردّ على البيان الذي أدلت به وزيرة خارجية الهند في وقت مبكر اليوم.

إنّ بيانها سلسلة من الأكاذيب المتعلقة ببلدي، وصورة زائفة للحقائق والتاريخ، لا تجسّد سوى خداع وعداء حكومة بلدها تجاه باكستان. إننا نرفض جميع المزاعم التي لا أساس لها في ذلك البيان. فهذه المزاعم مصمّمة مبدئياً لصرف الاهتمام العالمي عن الفضائع التي ترتكبها قوة الاحتلال الهندية المكوّنة

٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه". ولقد صدّقت إندونيسيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي هو أيضاً صك قانوني ملزم. والمادة ٩ من العهد تعزز الحق في الحرية والأمن الشخصي. والمادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنطوي على المسؤولية عن حماية جميع السكان من الفضائع الجماعية، والجرائم، وانتهاكات حقوق الإنسان.

من حيث الجوهر، نؤيد الكلام عن السيادة والسلامة الوطنية. ونحن، كدول أعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي لنا أيضاً أن نحمل المسؤولية لدول أعضاء أخرى. بموجب المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كذلك أوضحت إندونيسيا العديد من التحديات الإنمائية التي تواجهها جزر سليمان. وهذا هو الحال بالنسبة إلى الدول الجزرية الخمس الأخرى في المحيط الهادئ التي ذكرها ممثل إندونيسيا ضمن حقه في الرد. وفي وقت سابق من هذه الجلسة، أشار ممثل بالاو إلى أن تحدياتنا صعبة، ونحن نعلم جيداً أنه لا يسعنا أن نتصدى لها بمفردنا ولن نكون قادرين على ذلك. لهذا السبب، نسلط الضوء على تلك التحديات أمام هذه الهيئة.

وفي السياق نفسه، نبرز انتهاكات حقوق الإنسان في بابوا الغربية لأننا ندرك أنه لا إندونيسيا ولا نحن يمكننا حل هذه المسألة بمفردنا. ونحن نرى أنه يتعين عرض المسألة على هيئة الأمم المتحدة. وينبغي القيام بذلك على وجه السرعة لأن الأرواح تُزهق، مع الإفلات من العقاب تماماً. إن جميع الأرواح لها أهميتها. وأرواح أبناء بابوا الغربية لها أهميتها. وتود جزر سليمان أن تكرر استعدادها للمشاركة البناءة مع إندونيسيا في العمل الذي يتعلق بابوا الغربية.

وفي الحقيقة، أبدت هيئاتنا الإقليمية ودون الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ استعدادها لمناقشة هذه المسائل مع

الحالية، ولصرف الاهتمام عن احتلالها الغاشم. وحكومة الهند واهمة إذا كانت تعتقد أنها تستطيع عزل أي بلد. فالهند نفسها، هي التي يَرَجَّح أن تُعزَل ضمن المجتمع الدولي، بسبب جرائم حربها وإثارتها للحرب في كشمير وأماكن أخرى.

إنَّ الهند هي التي ظلت لزمناً طويلاً راعيةً لإرهاب الدولة وممارسة له. فعلى مدى نصف القرن الماضي، رعت الهند واركتبت الإرهاب والعدوان ضد جميع جيرانها، مشكلة جماعات إرهابية، ومزعزعة استقرار الجيران وفارضة الحصار عليهم، لتنفيذ مزايدتها الاستراتيجية، وراعية التشويش والتخريب والإرهاب في أجزاء مختلفة من بلدي. والجاسوس الهندي الذي أُلقي القبض عليه مؤخراً، ضابط المخابرات كولبهوشان ياداف، اعترف بدعم الهند لمثل تلك الأنشطة الإرهابية والتخريبية، ولا سيما في إقليم بلوشستان والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. وفي الحقيقة، إنَّ كولبهوشان هو الذي كان يمول ويسلح ويدعم الأفراد والكيانات المذكورين في قائمة نظام جزاءات الأمم المتحدة. وسياسة الهند للتدخل في باكستان، وبخاصة محاولتها زعزعة استقرار بلوشستان، هي الآن مسألة موثقة. وهذا انتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وبدلاً من استهداف زعزعة استقرار باكستان، تُحسِن الحكومة الهندية صنفاً بأن تعالج مشاكل الهند الداخلية الهائلة، وعشرات حالات التمرد التي تحدث في أراضيها. وزعم وزير الخارجية الهندية بأن بلدها لم يفرض شروطاً مسبقة على المحادثات مع باكستان، هو أكذوبة أخرى أيضاً. فالهند هي التي علقت المحادثات مع باكستان قبل أكثر من سنة. وهي التي رفضت استئنافها على الرغم من عروض باكستان المتكررة ونصائح المجتمع الدولي. والعرض الأخير للمحادثات قدّمه رئيس وزراء باكستان من منصّة الجمعية العامة.

فلنكن واضحين بأنَّ المحادثات لا تُسدي معروفاً لباكستان. إنها لصالح باكستان والهند كليهما، وشعبي

من أكثر من نصف مليون فرد ضد أطفال كشمير ونسائها ورجالها الأبرياء والعزل في جامو وكشمير اللتين تحتلهما الهند. فقد قبلت مطالبتهما بالحرية بوحشية هندية معتادة.

وخلال الشهرين ونصف الشهر الماضي، قُتل أكثر من ١٠٠ كشميري بريء - بينهم رضع، أطفال، نساء ورجال - وفقدت المئات بصرهم وجُرح الآلاف بالرصاص والكريات المعدنية الهندية. وهذا أسوأ شكل من إرهاب الدولة - جريمة حرب دأبت الهند على ارتكابها في حالة الاحتلال الأجنبي في جامو وكشمير، طوال العقود العديدة الماضية. وباكستان تطلب تحقيقاً كاملاً ونزيهاً في تلك الفضائح والانتهاكات الجماعية الهندية لحقوق الإنسان في كشمير. وإننا نطالب بأن تقبل الهند التحقيق المقترح من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسماح لها بالوصول غير المقيد لهذا الغرض.

إنَّ جامو وكشمير لم ولن تكونا أبداً جزءاً لا يتجزأ من الهند. إنهما أرض متنازَع عليها، وسيتم تحديد وضعها النهائي في وقت لاحق، وفقاً لعدة قرارات لمجلس الأمن. وقد أقرَّ المجلس والهند وباكستان بحق الشعب الكشميري في تقرير المصير ووعدهم به. وطوال ٧٠ سنة، ومن خلال القوة والحيلة، منعت الهند الكشميريين من ممارسة هذا الحق، ومن إجراء استفتاء بإشراف الأمم المتحدة، لتمكينهم من تقرير مصيرهم السياسي. ونضال الشعب الكشميري من أجل تقرير المصير نضال مشروع، ولهم الحق في تلقي الدعم المعنوي والسياسي من المجتمع الدولي.

وفي الاعتداء على قاعدة الجيش الهندي في أوري، ولا سيما توقيته، كل البصمات لعملية أريد بها صرف الاهتمام عن فضائع الهند في جامو وكشمير المحتلتين. والمجتمع الدولي يدرك جيداً أنَّ عدة حوادث مماثلة قد افتُعلت في الماضي لخدمة أهداف الهند التكتيكية والدعائية. فالهند تستخدم حادثة أوري لإلقاء اللائمة على باكستان بشأن الانتفاضة الكشميرية

وأخيراً، يبدو أن ممثل باكستان لم يسمع بوضوح ما قالته وزيرة خارجيتنا خلال خطابها في وقت سابق اليوم: "ولاية جامو وكشمير هي جزء لا يتجزأ من الهند وسوف تظل هكذا دائماً". ونأمل أن تكون الرسالة واضحة تماماً.

السيد سكينر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):
نود أن نمارس حقنا في الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية بلير بشأن النزاع الإقليمي والبحري والجزري مع بلدي، والحوادث التي وقعت مؤخراً في سياق صراع عمره ١٥٠ عاماً. لقد استمعنا بعناية ولكن مع عدم التصديق لملاحظات وزير الخارجية التي تضمنت أقوالاً غير صحيحة.

أولاً، نكرر التزامنا بالسلام وبالحل الدائم والنهائي للنزاع الإقليمي المعروف على محكمة العدل الدولية، وهو النزاع الذي ورثه كلا البلدين. وكما ذكر رئيس جمهورية غواتيمالا، السيد جيمي موراليس، في هذا المنتدى (انظر A/71/PV.15)، نأمل أن نحظى بعلاقة متميزة مع بلير، وأن نجري حواراً متواصلاً بغية حل مشاكلنا المشتركة.

إن غواتيمالا عضو مؤسس في هذه المنظمة، وطوال عضويتها لم تلجأ إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، تماماً كما لم نرتكب قط أي عمل ضد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. على العكس من ذلك، نحن نسعى إلى حل سلمي، وفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي، للنزاع الذي احتملناه لأكثر من قرن ونصف من الزمن. وطوال أكثر من ١٢٠ عاماً، فعلت غواتيمالا المستحيل للتوصل إلى حل سلمي ومفيد للطرفين - من خلال المفاوضات المباشرة، والوساطة والمسامحة الحميدة، ضمن تدابير أخرى - بشأن مسألة الأراضي المغتصبة. بيد أن الدولة المستعمرة استغلت حسن نيتنا ومنحت بلير الاستقلال من جانب واحد في عام ١٩٨١، الأمر الذي يتعارض مرة أخرى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وعلى الرغم من الاعتداءات وأعمال النهب التي عانت منها غواتيمالا، اعترفنا بحق تقرير المصير لشعب بلير

كلا البلدين. وأود أن أؤكد أن باكستان جاهزة ومستعدة لمحادثات جدية وموجهة نحو النتائج مع الهند، في ما يتعلق خصوصاً بحل النزاع العالق بشأن جامو وكشمير، وهو حتمي لسلام دائم في منطقتنا.

السيدة غامبهير (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): سمعنا اليوم الممثلة الدائمة لباكستان تقدم عرضاً خيالياً ومضلاً بشأن الحالة في الدولة الهندية لجامو وكشمير، في محاولة أخرى لصرف اهتمامنا عن رعاية بلدها المستمرة للإرهاب. وفي الوقت نفسه، لم نشهد أية محاولة من جانبها للإجابة عن الأسئلة التي طُرحت على باكستان تكراراً من قِبَل المجتمع الدولي.

فهل تستطيع ممثلة باكستان أن توضح كيف تواصل أوكار الإرهاب وملاذاته الآمنة الازدهار في بلدها، على الرغم من عمليات مكافحة الإرهاب التي يفاخر بها الجيش الباكستاني كثيراً، ومن بلايين الدولارات التي يتلقاها من المعونة الدولية لمكافحة الإرهاب؟ وهل يمكن لها أن تؤكد أن بلدها لا يستخدم الوكلاء الإرهابيين ولا يصدر الإرهاب بصفته مسألة سياسة دولة؟ هل باستطاعتها أن تُنكر أن باكستان أكدت في عام ٢٠٠٤ أنها لن تسمح بأن تُستخدم أية أراضٍ خاضعة لسيطرتها في هجمات إرهابية ضد الهند؟ أيمن لها أن تنفي أن بلدها لم يوفّق في الوفاء بالضمانة المذكورة آنفاً، التي أعطيت على أرفع مستوى؟

لقد سمعنا اليوم آراء دولة قاصرة تُلحق بشعبها فظيعة تلو أخرى، بينما تعظ بقيم التسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان. إننا نرفض هذه الخطابات كلياً. ومن جهة أخرى، هل ستُنكر ممثلة باكستان أن القوات المسلحة التابعة لبلدها ارتكبت عام ١٩٧١ إحدى أكبر وأفظع الإبادات الجماعية في تاريخ البشرية؟ وهل ستُنكر أن تلك القوات قد استخدمت تكراراً الغارات الجوية والمدفعية ضد شعبها بالذات؟ وهل ستوضح لماذا يجري إسكات المجتمع المدني الباكستاني من قِبَل عدد كبير من الميليشيات المدججة بالسلاح، والمسماة بأسماء مثل "الجيش"، "العسكر"، "السيبا" و"الحركات"؟

وتقرير الخبير الذي أشار إليه وزير خارجية بليز لا يعفي بليز، ولكنه يشير إلى أن الطلقات النارية التي أدت إلى وفاة الصبي، حوليو رينيه ألفارادو، كانت من أسلحة نارية ذات عيار ٢٢. و ١٢، وكان أعضاء المنظمة البليزية غير الحكومية، أصدقاء الحماية والتنمية، يشاركون في دورية تحت إمرة ما يسمى بقوات الدفاع البليزية، ويحملون تلك الأنواع من الأسلحة ذاتها. وعلى الرغم من أن غواتيمالا لم تعترض على وثائق تفويض الخبراء، فهي ترفض مضمون التقرير بسبب التناقضات التي وردت فيه، وحقيقة أنه لا توجد وثائق علمية داعمة له. أما الدعم الوحيد فهو أقوال الأشخاص الذين كانوا معنيين مباشرة في الأحداث المساوية المشرومة التي وقعت ليلة ٢٠ نيسان/أبريل. لهذا السبب تحديدا، فإن هذه الأقوال لا أساس لها على الإطلاق.

ومما لا يتسم بالمسؤولية هو الادعاء بأن عناصر من القوات المسلحة الغواتيمالية ساعدت بعض المواطنين على الدخول بصورة غير قانونية إلى بليز في مكان وقوع الحادث، بغية إتلاف الأدلة المفيدة للتحقيق. علاوة على ذلك، هذا يظهر أن بليز لم تحافظ على مسرح الجريمة، ناهيك عن سلسلة الأدلة. لقد كانت بليز هي المسؤولة عن هذه المهام، بالنظر إلى أن الحوادث جرت على الأراضي التي يديرها ذلك البلد، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى المساس بالتحقيقات ونتائجها. فسواء احتُجز الصبي أو لم يُحتجز، فإن الاستخدام المفرط للقوة من جانب دورية بليز المشتركة لا مبرر لها بسبب الجراح الناجمة عن ست طلقات نارية في ظهر الصبي، أو الطلقتين الناريتين القاتلتين اللتين أصابتا عنقه من الخلف. وبالمثل، إن أيًا من الوفيات العشر لمزارعين غواتيماليين في المنطقة المجاورة التي تديرها بليز لم تكن مبررة بأي حال من الأحوال.

وفي ما يتعلق برجل الشرطة دانيال كونوركي، الذي توفي عام ٢٠١٤ في الموقع الأثري المعروف باسم كاراكول، والجراح التي أصيب بها الرقيب أول ريتشارد لامبي عام

وباستقلاله، لكننا أبقينا على مطلبنا المشروع تجاه حقوقنا التاريخية في جزء من أراضيه. وإن غواتيمالا تسعى دائما من خلال الوسائل السلمية إلى تحقيق السلام العادل والمشرّف والدائم باسم الحقوق التي أخذت منا عن طريق الغزو والقوة والخديعة. نحن نعترف بوجود دولة بليز، ولكننا لم نتخل عن حقوقنا، تماما مثلما لم نلجأ إلى ارتكاب أعمال العنف ضد السلطات أو المواطنين في البلد الشقيق.

وإننا نشهد اليوم نوعا آخر من العنف - السلوك المؤسف الذي يخالف أوامر الصداقة التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الأمم، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا التزام ينبغي الوفاء به بحسن نية من أجل التوصل إلى حل سلمي لتزاعنا الإقليمي والبحري والجزري، على النحو المنصوص عليه أيضا في المادة ٢ من الميثاق.

وعلى الرغم من مقاصد ومبادئ الميثاق، زُهقت أرواح مزارعين غواتيماليين مسالمين خلال العقد الماضي بأسلحة بليزية؛ وكان خطأهم الوحيد أنهم تواجدوا في مناطق خاضعة للإدارة البليزية. هؤلاء أشخاص لم يشككوا قط بتهديدا لأمن بليز. وهذه الأعمال الخطيرة اللاعقلانية والاستفزازية لا يمكن تبريرها، وهي تشكل أعمالا عدائية تنتهك أبسط قواعد التعايش، وجنوحا أخلاقيا يهدد السلام والأمن، مما يسبب الغضب لدى الناس الذين يتوقون إلى السلام ويدعون إلى العدالة والمعاملة الكريمة.

وهذه الوفيات من جرّاء العنف - بما في ذلك آخر وفاة لصبي في الرابعة عشرة من عمره، لقي حتفه على أيدي القوات المسلحة غير النظامية التي ترافق ما يسمى بقوات الدفاع البليزية - مضت جميعها من دون عقاب. إنها أعمال وحشية عدائية في الأساس، وتتناقض مع روح الميثاق وحثمية الحاجة إلى تعزيز الانسجام والعلاقات ذات الفائدة المتبادلة على حد سواء. علاوة على ذلك، إنها تظهر سلوكا غير عقلاني لا يمكن تبريره قانونيا.

لقد ذكر وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، في خطابه أمام الجمعية العامة يوم السبت (انظر A/71/PV.21)، عددا من التلفيقات التي لا أساس لها من الصحة والسخيفة ضد حكومة بلدي.

ونشيد بالسفير غوميز كاماتشو ممثل المكسيك على عمله الممتاز بشأن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات (القرار ٧١/٣). ونحن على ثقة بأن الإعلان سيشحذ الهمة للعمل الذي تمس الحاجة إليه في جميع وكالات الأمم المتحدة وعلى أرض الواقع في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتشارك بالاو أسرة الأمم إدانة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويساورنا القلق حيال تحقيق السلام والاستقرار الطويل الأمد في منطقة المحيط الهادئ. فقرب بالاو من موقع الإطلاق يعرضنا لمخاطر خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك لكي يتسنى لنا إحراز بعض التقدم نحو نزع السلاح النووي الكامل.

ولا تزال آثار تغير المناخ فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وشدة العواصف تشكل تهديدا وجوديا لبالاو وللدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. وشاركت بالاو بجملة في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وكانت أحد البلدان التي دعت بقوة إلى جعل الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة هدفا قائما بذاته فيما يتعلق بتغير المناخ. وتفخر بالاو بكونها ثانية الدول الـ ٦٠، بعد فيجي، التي صدقت على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مما يرفع إجمالي التصديقات إلى ما يقارب نسبة ٤٨ في المائة من العضوية، في حين يتطلب بدء نفاذ الاتفاق نسبة ٥٥ في المائة من الدول الأعضاء. ونشعر بالتشجيع لكون ١٣٠ دولة وقعت على الاتفاق، ونحن على ثقة بأنه بحلول نهاية السنة سيبدأ الاتفاق بالعمل لصالحنا جميعا.

٢٠١٦، فإن هذين العاملين ارتكبهما أشخاص دخلوا بليز من غواتيمالا. وكما أكد وزير الخارجية إرينغتون، هذا لا يعني أو يثبت أن الأشخاص الذين ارتكبوا هذين العاملين هم من مواطني بلدي؛ وهذه المعلومات لا يزال يتعين التحقيق فيها.

إن غواتيمالا ما فتئت صبورة وتصلحية. فلأكثر من ١٥٠ سنة، تعين علينا أن نتحمل التهديدات والمصادرات والغدر من جانب السلطة الإمبريالية، والعنف والافتراء من جانب أولئك الذين يلعبون دور الضحية عندما يكونون هم حقا المعتدين. والوجود غير المأذون للناس لا يبرر ولن يبرر أبدا استخدام الأسلحة الفتاكة وغير المناسبة، لأي سبب من الأسباب.

ويؤسفنا أن نلجأ إلى هذا المنتدى للمرة الأولى بغية إدانة السلوك الخبيث الذي يحجب حقيقة الحالة. وسوف نواصل السعي بحسن نية لإيجاد حل بطريقة متحضرة يكفل حقوقنا، مسترشدين بالحاجة الملحة إلى إيجاد حلول عملية لمشاكلنا المشتركة. وسوف لن نلين في جهودنا الرامية إلى إيجاد حل عادل لهذا النزاع التاريخي، تماما مثلما نرفض التخلي عن مواطنينا. بدلا من ذلك، سنواصل سعينا إلى التفاهم بغرض تعزيز الصالح العام وميزة العيش في سلام ووثام.

وفي هذا الصدد، سوف تنضم غواتيمالا قريبا إلى البروتوكول الملحق بالاتفاق الخاص الذي ينظم المفاوضات المتزامنة، مما يؤكد من جديد عزمنا على عرض نزاعنا الاقليمي والبحري والجزري على محكمة العدل الدولية، وهي الهيئة العليا التي يمكنها ويجب عليها أن تحل هذه المشكلة القديمة العهد، بغية تجنب المزيد من أعمال العنف التي لا تؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بأمّتنا كليهما.

السيد يزداني (إيران) (تكلم بالإنكليزية): إنني مضطر إلى أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد.

الخالصة - وهي مساحة تزيد عن نصف مليون كيلومتر مربع من محيطنا. وتمثل المحمية البحرية الوطنية في بالاو مبادرة تستند إلى ممارسة تقليدية للحفاظ تدعى بول (Bul)، وهي تفرض وفقا اختياريا لاستغلال الموارد المتناقصة من أجل السماح لها بتحديد نفسها. ولذلك ستمكن المحمية البحرية الوطنية محيطنا من استعادة عافيته وتحدد أرصده السمكية وتحقق التقدم في تجديد التنوع البيولوجي داخله. وتعزيز أنشطة الغطس والغوص والتجديف والسباحة ورياضة الصيد والإفراج عن المصيد القائمة على المحيطات، ستعزز المحمية السياحة في بالاو، التي تمثل المحرك الرئيسي لاقتصادنا. والأهم من ذلك، أنها ستسمح لنا بأن نورث أطفالنا والأجيال المقبلة محيطا صحيا وتراثه.

وبالإضافة إلى تيسير تحقيق الهدفين ١٣ و ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، فإن زيادة الدخل المتأتي من السياحة ستمكننا من تقديم الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي، ومن كفالة الأمن الغذائي. وستمكننا من تحقيق الأهداف الأخرى، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع، وتحسين الصحة، بما في ذلك التصدي لهيمنة الأمراض غير المعدية، وتعزيز التعليم، وزياد بناء قدرات المجتمعات المحلية على الصمود، وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تسهيل زيادة قوة مواجهة الكوارث وفعاليتها. كما سنكون قادرين على تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم المصابون بالأمراض العقلية. وإحدى النتائج الهامة التي نريدها من خطة عام ٢٠٣٠ هي تعزيز الصحة العقلية والرفاه لجميع مواطني بالاو.

وستتوقف نجاح المحمية البحرية الوطنية في بالاو إلى حد كبير على ما سيحدث في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، نظرا لأن الأرصد السمكية وصحة التنوع البيولوجي ليست لها حدود محددة. ولذلك تشعر بالاو بالامتنان لأنه،

وإضافة إلى ذلك، نحن متفائلون بأنه سيتم تعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن تغير المناخ والأمن. وسيتيح ذلك التعيين علاقة عمل فعالة بين الأمين العام والجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن المسائل التي تتناول السلام والأمن الدوليين الناشئة عن تغير المناخ.

ومن الضروري ألا يدخر أي وسع في ضمان أن يظل ارتفاع درجات الحرارة العالمية دون ١,٥ درجة مئوية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكفل الحصول على الموارد المالية والتكنولوجية للدول الجزرية الصغيرة النامية ولجميع من هم في أمس الحاجة إليها.

إن أربعة عشر عاما فترة قصيرة لكي نحقق خلالها الأهداف الـ ١٧ لخطة عام ٢٠٣٠، ولذلك السبب نوافق على الشعور بالإلحاح المعرب عنه في عبارة "قو دفع" الواردة في موضوع الدورة الحادية والسبعين للأمم المتحدة: "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا". وتقوم حاجة ملحة إلى تحويل عالمنا في وجه الآثار الحادة لتغير المناخ، والتراعات العالمية الناجمة عن الهجرة غير المسبوقة للاجئين، والفقر الذي أدت إلى تفاقمه الثغرات الهائلة في استخدام الموارد وملكيته. وتقوم حاجة إلى قوة الدفع - إما الانطلاق بسرعة أو الذهاب إلى أبعد من المرحلة التي وصلنا إليها بالفعل. إن قوة الدفع ضروري فعلا إذ أننا قد أضعنا بالفعل عاما للتنفيذ.

ونحن في بالاو بصدد دمج أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ في خططنا الوطنية والقطاعية لكي نتمكن من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة كلية. وكجزء من ذلك المسعى، اتخذنا مبادرة تمثل بالنسبة لنا مسارا ملموسا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: وهي المحمية البحرية الوطنية، التي شرعنا في تنفيذها في عام ٢٠١٥.

وتخصص المحمية البحرية الوطنية منطقة لحظر للصيد والجمع بنسبة ٨٠ في المائة من كامل منطقتنا الاقتصادية

تلقى الدعم منها صوب إنجازنا لخطة عام ٢٠٣٠. وناشد منظومة الأمم المتحدة إشراك تايوان في عمليات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وإتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فسنكون بحاجة إلى جميع الموارد التي يمكننا حشدتها، وستتطلب الخطة مشاركة جميع مواطني العالم بغية الحصول على قوة الدفع اللازمة لكي نكلل بالنجاح. ويجب ألا يشير شعار "عدم تخلف أي أحد عن الركب" إلى تحقيق الفوائد وحدها، بل أيضا إلى عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكانت الخطة عالمية في وضعها وهي عالمية في أهدافها القادرة على إحداث التغيير. ويجب أن تكون عالمية أيضا في تنفيذها. وأخيرا، فإن تايوان تحظى بالقدرات التقنية في مجالات عديدة يمكن تبادلها مع العالم. ولذلك ينبغي أن تشارك في الاجتماعات والآليات والأطر الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والشركات الاقتصادية المختلفة، في جملة أمور. وهم يقولون ذلك منذ ٧٠ عاماً، ولكن الهند تحاول قمع هذا الصوت الجماعي فحسب. وآمل أن تستيقظ الهند على الحقيقة.

السيدة غامبهير (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): لقد استمعنا بصبر إلى زميلنا من باكستان. ومرة أخرى، أتر أن يلوذ بالصمت إزاء الأسئلة الصعبة. وهذا ما كنا نتوقعه من باكستان - الخداع والمخاتلة والإنكار. والعالم لا يزال في انتظار ردهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أن جلسة الجمعية العامة هذه هي الأخيرة للسيدة إما بيوش، موظفة

وفقا للقرار ٦٩/٢٩٢، فإن اتفاق جديد للتنفيذ قيد النظر من خلال مفاوضات اللجنة التحضيرية الرامية إلى التوصل إلى نظام عالمي شامل لتحسين معالجة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ويحدونا الأمل في أن تواصل اللجنتان التحضيريتان إحراز تقدم إيجابي نحو إبرام اتفاق تنفيذ قوي. فسيسهم ذلك إلى حد كبير في الإنجاز الناجح لأهداف المحمية البحرية الوطنية في بالاو.

كما أن إقامة الشراكات الحقيقية والدائمة أمر بالغ الأهمية لنجاح مبادرة المحمية. إن القيام برصد تلك المنطقة الشاسعة ومراقبتها أمر صعب للغاية في وقت نحن مقيدون للغاية فيما يتعلق بمواردنا المالية والتكنولوجية والبشرية. وهذا يدعم أهمية الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وأهمية الشراكات الحقيقية والدائمة التي يدعى إليها بقوة في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعروفة أيضا باسم مسار ساموا. وفي ذلك السياق، نود أيضا أن نوصي بأن ننظر جميعا في إقامة شراكات مع الله في عملنا: فهو الشريك الوحيد الأمين والحقيقي والدائم.

وكان من حسن طالع بالاو أن لديها العديد من الأصدقاء والشركاء في التنمية الذين قدموا لنا المساعدة في مبادرة محميتنا البحرية الوطنية، وفي جهودنا في مجال الطاقة المتجددة وفي أنشطتنا في مجال التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد مع شعور بالامتنان بالشراكات القوية التي نتمتع بها مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والهند وتايوان. ونشعر بامتنان خاص على المساعدة التي قدموها لنا من أجل المحمية البحرية، وفي مجال تغير المناخ وفي المجالات الأخرى للتنمية.

فقد قدمت جمهورية الصين - تايوان - المساعدة التي أعانتنا على تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، ونتطلع إلى استمرار

شؤون المؤتمرات في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. والسيدة بيوش يراها الجميع ومعروفة لدى الكثيرين، وقد عملت في الأمم المتحدة لمدة ٣٦ عاماً، ارتبط معظمها بأعمال الجلسات العامة للجمعية العامة. وكان لها إسهام كبير في سير اجتماعات الجمعية بسلاسة حقاً، وأود أن توجه إليها الجمعية تحية تقدير. ونتمنى لها كل التوفيق.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٥.